11

المؤسسة العسكرية التركية

رصد ودراسة تحليلية

مخلوف سليمان

تصدر هذه الملفات عن قسم الأرشيف والدراسات والتوثيق في دار حوران.

حوران

المؤسسة العسكرية التركية

« رصد ودراسة تحليلية »

● سلسلة ملفات تركية

● (11) المؤسسة العسكرية التركية (رصد ودراسة تحليلية)

● مخلوف سليمان

● الطبعة الأولى: عام 2001

● الناشر: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - هاتف: 6713079

ص. ب: 32105

موافقة وزارة الإعلام رقم 49793

تاريخ 18/11/2000

المؤسسة العسكرية التركية

«رصد ودراسة تحليلية»

مخلوف سليمان

مُقَدِّمَة

تعتبر القوات المسلحة التركية مؤسسة حكومية قوية ذات تنظيم رفيع المستوى وتتميز بعددها الضخم، فمن حيث الواقع يتمتع الجيش التركي بقوة راجحة تفرض هيمنتها على العمليات السياسية الجارية في المجتمع التركي.

يمكن القول أن الجيش التركي هو الجيش الأكثر انضباطاً وقدرات قتالية في المنطقة ويعتبر ثاني أكبر جيش بين دول أعضاء حلف الناتو بعد الجيش الأمريكي في بلد يبلغ عدد سكانه /63.2/ مليون نسمة يضم جيشاً يقدر بـ /640/ ألف عسكري منهم: /500/ ألف قوات برية، /60/ ألف قوى جوية وأكثر من /50/ ألف قوى بحرية، عدا عن ذلك يفوق عدد المعبأين الاحتياطيين في الجيش على /16.5/ مليون إنسان منهم أكثر من عشرة ملايين صالحين للخدمة العسكرية.

الحق يقال أن الجيش في تركيا كان دائماً ولا يزال مصدر الافتخار القومي في تركيا وحتى الآن لم تفقد المقولة التاريخية القديمة السائدة مكانتها والتي تقول: **((كل مواطن تركي - بداخله جندي محارب))** بيد

أنه ليس كل مواطن لديه رغبة التطوع في الجيش قادر على تحقيقها فهناك قواعد صارمة تُتّبع لاختيار المنتسبين إلى المدارس والكليات العسكرية.

يكفي أن نقول أنه في تركيا عملياً لا يوجد ((**نظام وراثي**)) للضباط والجنرالات حيث لا يشكل أبناء طبقة الضباط في المنشآت التعليمية العسكرية سوى 6-9٪ من مجموع الطلاب الدارسين.

كما أنه لا بد من الإشارة إلى نقطة هامة: لا يقبل في الجيش التركي كمتطوع أي شخص درس في المؤسسات التعليمية الدينية أو كان ينتمي إلى عضوية أحد الأحزاب أو الحركات الأصولية. بالرغم من أن قيادة الجيش رسمياً لا تمانع من ممارسة العسكريين لشعائرهم الدينية إلا أنها سرّحت تعسفياً في السنوات الأخيرة أكثر من ألفي ضابط من الجيش بسبب قناعاتهم الإسلامية.

وخلافاً لأغلب زملائهم في الجيوش الأجنبية الأخرى يمثل الكادر العسكري التركي نخبة متنوّرة في المجتمع، فالكثيرون يتحدثون بعدّة لغات أجنبية ويفهمون السياسة والأدب والفلسفة.

لذا كي يكون المواطن ضابطاً في الجيش التركي هذا يعني أنه ينتمي إلى طبقة (**سلالة**) مميزة تعتنق أيدلوجية محدّدة، فمنذ سن /14/ عاماً يبدأ الشباب المنتسبون إلى الصفوف التحضيرية للمدارس العسكرية بدراسة المبادئ التي كرسها أول رئيس للجمهورية التركية مصطفى

أتاتورك في الدستور التركي، وتعتبر هذه الدروس عناصر إلزامية في البرنامج التعليمي المتبع في الكليات العسكرية وباعتراف الطلاب المتدربين أنفسهم فإن العملية التربوية التعليمية تترافق بتدريب قاس ومضني وحتى في بعض الحالات يُصاحبُه ((**التلقين بالقبضة**)) الأمر الذي يجعل من ضباط المستقبل أشخاص طيّعين أمام رؤسائهم دون اعتراض على أية أوامر تصدر من القيادة الأعلى وبفضل هذه التربية يعتبر الجيش التركي من أكثر الجيوش في العالم انضباطاً.

هناك رأي منتشر في تركيا بصورة واسعة مفاده أن الخدمة في الجيش هي الوحيدة التي تمنح الشباب التركي فرصة ((**شق طريقهم في الحياة**)) وتأمين ((**حياة كريمة**)) ويبدو أنه حتى الخسائر الكبيرة التي تلحق بالجيش التركي جرّاء حربه مع الانفصاليين الأكراد لم تقلّل من شعبيته حيث تظهر نتائج الاستفتاء في المجتمع التركي أن الغالبية لا تزال تعتبر أن القوات المسلحة في البلاد هي ((**المؤسسة الحكومية الأكثر ضمانةً**)).

وبما أن قيادة الجيش تتبوء وضعاً ذي أفضلية ضمن المجتمع التركي على مدى عدة عقود زمنية فإنها باتت ذي تأثير كبير على الحياة السياسية للدولة، فمن أصل /9/ رؤساء جمهورية حكموا تركيا كان ستة منهم من كوادر المؤسسة العسكرية.

أما في الوقت الراهن فدور الأوساط العسكرية لا يقارن بدورها في ستينات وحتى ثمانينات القرن المنصرم، لكن لا يجوز إهمال دور الجيش في أي تحليل للوضع السياسي الداخلي في تركيا.

إن المشاركة الفعّالة للجيش في الحياة السياسية والاجتماعية التركية تعتبر صفة مميزة لتطور تركيا التاريخي وخصوصاً بعد إقامة الجمهورية التركية الحديثة في /20/ تشرين الأول 1923 بزعامة مصطفى كمال أتاتورك حيث سطع نجم العسكر في سماء تركيا ولا يزال. وكانت تركيا السباقة في منطقة الشرق الأوسط والأدنى كنظام جمهوري يصبح الرئيس فيه قائداً عسكرياً ورجل دولة وهذا ما حققه مصطفى أتاتورك عندما أصبح رئيساً للجمهورية التركية وصاغ مهام القوات المسلحة وهي حماية البلاد من الأعداء في الداخل والخارج وكان أول من طرح مبدأ ((**عدم تدخل الجيش في السياسة**))، علماً أن هذا المبدأ كثيراً ما انتهك في تركيا من قبل الجنرالات.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت عملية تقارب تركيا مع الدول الغربية وفي المقدمة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انضمت أنقرة عام 1952 إلى حلف شمال الأطلسي وجاءت النتيجة الحتمية المنطقية لدخول تركيا في الناتو عسكرة الاقتصاد التركي وفقدانه بتسارع كبير حالة التوازن حيث بلغت النفقات العسكرية في نهاية ستينات القرن العشرين 20٪ من الميزانية التركية واستمرت هذه النفقات بالزيادة

دون توقف وكانت محصلة ذلك في النصف الثاني من السبعينات تدهور شديد وحاد للوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وبظل حرمان قطاعات الزراعة والصناعة من الاستثمار والاهتمام من قبل الدولة وصلت هذه القطاعات إلى الحضيض والشاهد على ذلك الزيادات التي طرأت على أسعار السلع الأساسية مثل المواد الغذائية والسلع ذات الاحتياج الضروري والخدمات العامة وأجور النقل وحتى نهاية عقد السبعينات بات أكثر من /3/ مليون مواطن تركي عاطلين عن العمل وبلغ التضخم 80٪ والديون الخارجية /20/ مليار دولار.

لقد أدت مجمل هذه العوامل مجتمعة مع عوامل أخرى إلى حصول أزمة سياسية حادة رافقها نشاط ملحوظ للمنظمات اليسارية الراديكالية والحركات الكردية المطالبة بالانفصال عن تركيا وباعتراف العديد من الشخصيات السياسية البارزة في تلك الآونة فقد عمّت تركيا في تلك الفترة موجة من الفوضى والإرهاب بشتى أنواعه.

لقد أظهرت الأحداث والظروف تلك أن الحكومة والبرلمان التركيين غير قادرين على ضبط الأمور والسيطرة على الوضع الأمر الذي دفع بالقيادة العسكرية على اتخاذ قرار القيام بانقلاب عسكري في عام 1980 وتم تشكيل مجلس الأمن القومي التركي الذي ترأسه حينها رئيس الأركان الجنرال كنعان ايفرين حيث أعلن أن الجيش كان مضطراً لاتخاذ هذه الخطوة واستلام السلطة من أجل الحفاظ على وحدة أراضي البلاد

وحقوق وحريات المواطنين ولأجل فرض القانون والنظام وضمان الأمن والمحافظة على الأرواح والأملاك واستعادة هيبة وسمعة الدولة التي فقدت.

الجدير ذكره أن انقلاب 1980 كان هو الثالث في تاريخ الجمهورية التركية فالانقلاب الأول 1960 والثاني 1971 قد أديا إلى إقامة نظام عسكري مستبد، لكنه كان ذي طابع سطحي كونه لم يمس أسس النظام الجمهوري القائم، لكن عندما ظهر تهديد حقيقي من جانب القوى اليسارية واليمينية المعارضة على السواء تدخّل الجيش بصورة حاسمة في الحياة السياسية حيث جرى حل البرلمان والحكومة وأوقف نشاط كافة الأحزاب السياسية، وقامت لجنة الوحدة الوطنية التي يترأسها الجنرال غيورسيل بتشكيل وزارة جديدة ضمت مجموعة من التكنوقراط ذوي الأفكار المعتدلة المحافظة الذين عملوا تحت إشراف الجيش.

استمر الحكم العسكري حتى عام 1983 حيث بدأت عملية نقل تدريجية للسلطات المدنية، في تلك الفترة حصلت تغيرات إيجابية واضحة في الحياة التركية وخصوصاً النمو المستقر للاقتصاد التركي مع البدء بعملية إصلاح المنظومة السياسية التي أوجدت مقومات لإدخال التعددية الحزبية.

فيما يخص مجلس الأمن القومي الذي أُحدثَ بعد الانقلاب /1980/ فإنه لا يزال حتى الآن مستمراً في لعب دور هام ضمن منظومة وأجهزة الدولة، ويضم إلى جانب رئيس الدولة ورئيس الوزراء كل من وزير الدفاع

والخارجية والداخلية ورئيس الأركان العامة وكذلك قادة صنوف القوات المسلحة الأمر الذي يسمح لهؤلاء بفرض تأثير كبير على ما يجري في المجتمع التركي، وحتى برأي الكثير من المحللين للأحداث في تركيا فإن الجيش بات في الوقت الراهن اللاعب الأنشط والأكثر فاعلية على الساحة السياسية في البلاد ولا توجد إمكانية في المستقبل القريب كي يتمكن السياسيون من إرغامه على العودة إلى ثكناته لتقتصر مهمته على حماية الوطن كما هو متعارف تاريخياً في كافة جيوش العالم.

* * *

وبغض النظر عن استمرار الجيش التركي بالمشاركة الفعالة في الحياة السياسية الداخلية لتركية وممارسته دور الضامن للمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، فإن هذا لا يعني أن القوات المسلحة قد نأت ذاتياً عن تنفيذ مهامها الأساسية والمتضمنة حماية ((**الأمة التركية من الأعداء في الداخل والخارج**))، وهذا ما يؤكده وجود أكثر من ثلاثين ألف جندي تركي في شمال قبرص في حالة الجاهزية القتالية الدائمة استعداداً لخوض أية أعمال حربية محتملة ضد القبارصة اليونانيين، إضافة إلى الأعمال العسكرية المتواصلة في جنوب شرق الأناضول وشمال العراق ضد فصائل ومقاتلي حزب العمل الكردستاني.

وقد أدرك ذلك الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل نتيجة خبراته السابقة مع الجنرالات، فعمد إلى تقييم موضوعي لدور الأوساط العسكرية

في الحياة السياسية للبلاد وفضّل إيجاد لغة مشتركة معهم من أجل تحاشي وقوع نزاع بين الجيش والحكومة قد يفضي إلى حصول انقلاب عسكري دوري.

وكقاعدة عامة لوحظ في الآونة الأخيرة أن القيادتين المدنية والعسكرية أظهرتا مقدرتهما على إيجاد الحلول الوسط في حل أكثر المسائل أهمية على صعيد السياسات الداخلية والخارجية للدولة.

وباستعراض التطورات التي حصلت في العقد الأخير من القرن العشرين أي مرحلة التسعينات يمكن القول أن فوز حزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين أربكان في انتخابات كانون الأول 1995 كان أكبر اختبار حقيقي للقيادة العسكرية العليا في تركيا، حيث يرى المحللون أن نجاح الأصوليين في الانتخابات البرلمانية في حينها يعتبر بمثابة شهادة على أن عمليات ((**أسلمة السياسة**)) أو ((**تسييس الإسلام**)) في البلاد أخذت تكتسب معالم واقعية. وبمجرد تسلم أربكان مقاليد السلطة كرئيس للوزراء في تموز 1996 قام بزيارتين مهمتين إلى إيران وليبيا. وقد أفهم المعنيين بصورة لا تحتمل التأويل أن نهج وتوجهات السياسة الخارجية التركية يجب أن تتوجه بصورة لا تحتمل التأويل إلى الشرق الإسلامي، الأمر الذي أحدث تناقضاً جلياً مع وجهات نظر الجنرالات الموالية للغرب. ولم يتوقف الزعيم الإسلامي الطموح عند ذلك حيث كشف عن خطة إقامة ((**مجموعة الدول الإسلامية الثمانية**)) التي كان يفترض أن تصبح الخيار أمام الدول السبع الصناعية الكبار في الغرب.

عدا عن ذلك فقد طرح أريكان فكرة تشكيل ((**البرلمان الطوراني الموحد**)) تحت الوصاية التركية بمشاركة برلمانات الدول الناطقة بالتركية.

إن تعاظم الخطر الناجم عن التسييس الإسلامي والذي بات يهدّد ركائز المجتمع العلماني التركي أصبح سبباً رئيساً لتدخل الجيش المباشر والدوري في الحياة السياسية لكن نظراً للخبرات المكتسبة من الانقلابات العسكرية السابقة وإدراكاً للشعور والتوجه العام للمجتمع التركي [أكثرمن 50٪ من المواطنين عبّرت عن رفضها استخدام أية قوة في حل المشاكل] ضد استخدام القوة العسكرية فضلّت القيادة العسكرية التركية اللجوء إلى تسوية الأزمة الناشبة مع الإسلاميين بالوسائل السياسية حصراً حيث عقد جنرالات الجيش اجتماعاً طارئاً في بداية عام /1997/ حذرت من خلاله وبشدة الحكومة في إشارة واضحة بأن أية تحركات توجه لنسف الأسس والمبادئ العلمانية للدولة ستكون بمثابة خروج عن القوانين السائدة، مؤكدة ـ بصورة خاصة ـ أن هناك ((**قوى**)) قادرة على وضع حد لتطورات أية أحداث مشابهة وإذا اقتضت الضرورة فستكون هذه القوى مستعدة للتحرك بما يتناسب مع الموقف في إشارة واضحة تهدد بفرض سلطة عسكرية مباشرة في البلاد وتبع ذلك تصريح لنائب رئيس الأركان حينها الجنرال شفيق بير اعتبره المراقبون تحذيراً نهائياً مبطّناً لحكومة أريكان حيث قال:

((إن الجيش لن يقوم بأية تنازلات بخصوص المحافظة على مبادئ الديمقراطية والنظام العلماني للدولة وينتظر من الحكومة مراعاة كاملة لهذه المبادئ)).

بيد أن المتابع للأحداث قد لا حظ أن أزمة حكومة نجم الدين أربكان تفاقمت ليس جراء تحركات العسكر فحسب بل نتيجة عدم تنفيذ الوعود الانتخابية التي أوصلت حزب الرفاه إلى السلطة حيث استمرت حالة التضخم السنوي ووصلت إلى 80٪ علماً أن الإسلاميين قد وعدوا بالمحافظة عليها في حدود 65٪، كذلك لم تستطع حكومة أربكان وقف تصاعد الدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية ولم تتحقق الإصلاحات الضريبية الموجودة وعملية الخصخصة وإعادة بناء الاقتصاد.

عدا عن ذلك فقد خسرت أنقرة جرّاء سياسة أربكان الخارجية مكانتها على الساحة الدولية وعزفت رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في تركيا معتبرة أن هناك أخطار على ضخ الأموال إلى الأسواق التركية نتيجة النهج الجديد للحكومة.

جميع الأسباب المشار إليها ساهمت بفقدان الثقة المتسارع بالحكومة من جانب المجتمع التركي حيث أظهرت استطلاعات الرأي العام في تلك الفترة أن الغالبية من الشعب باتت تنظر إلى المؤسسة العسكرية هي البنية الحكومية الأكثر ضمانة لهم ولو بصورة مؤقتة وارتفعت اسهم العسكر الذين استغلوا الفرصة ليعلنوا حربهم على

الأصوليين رافعين شعار ((**الصراع ضد التيارات الأصولية هي مسألة حياة وموت**)).

بدورها حذرت رئاسة الأركان التركية رسمياً المجتمع من خطورة تسييس الإسلام التي يمارسها حزب الرفاه وباشرت بخطوات عملية ضد الأصوليين وبطريقة استعراضية لدب الرعب في النفوس ودفع المؤيدين للابتعاد عن الأحزاب والحركات الأصولية وشنّت حملة على حكومة أربكان وطالبت بتقديمه للمحاكمة لمخالفته الدستور العلماني في البلاد، كما أعادت قيادة الجيش النظر في نظرية الأمن القومي ووضعت في أولويات مهام القوات المسلحة تحييد وعزل الأصوليين.

وبنتيجة ضغوط العسكر اضطرت حكومة أربكان لتقديم استقالتها في صيف عام 1997، وبعدها مباشرة صدر قرار عن المحكمة الدستورية بحل حزب الرفاه الذي أعاد تشكيل نفسه بعد فترة تحت اسم حزب الفضيلة.

ويبرر أحد الجنرالات الكبار ممارسات الجيش لضغوطه على الحكومة قائلاً: ((**لقد رأت قيادة الجيش أن الجمهورية في خطر لذا كان مضطراً للتحرك**)) - وحسب قوله - بتفويض من البرلمان ذاته من أجل حماية البلاد.

في حزيران 1997 خلف تحالف قوى الوسط واليسار بقيادة مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم حكومة أربكان وذلك بتأييد الجيش وأكثر من 45٪ من الأصوات الشعبية التي عبّرت عن ثقتها بالحكومة الجديدة.

ومنذ تسلمه زمام السلطة أعلن يلماظ بأن أولوياته في عمل الحكومة هي: ((**تعزيز أسس الديمقراطية في البلاد واستعادة الثقة بالحكومة**)) بيد أن تركيز الجهود الأساسية للحكومة على السياسة الخارجية لم يمكنها من اتخاذ إجراءات حازمة ضد الأصوليين حتى أنها في حالات كثيرة أقدمت على خطوات تتماشى مع مطالب أعضاء البرلمان ذوي الميول الإسلامية بخصوص المدارس الدينية وسنوات التعليم فيها وقد أعلن في حينها يلماظ أن ((**التعليم الديني في تركيا يتمتع بقاعدة دستورية**)) بالتالي ستستمر المدارس الدينية بأداء رسالتها، كذلك انتقد يلماظ ممارسات بعض رؤوساء ومدراء المؤسسات التعليمية والجامعات في العاصمة أنقرة الذين منعوا دخول الطالبات اللاتي يرتدين الحجاب الأمر الذي أثار استياء الجنرالات ودفع قيادة الجيش للتوجه ببيان إلى المجتمع تعبّر فيه عن عزم الجيش تطبيق ((**واجبه الدستوري وإرغام رئيس الوزراء تنفيذ وعوده الانتخابية المتعلقة بمحاربة الأصوليين**)).

وبدوره مسعود يلماظ حاول الحد من تأثير الأوساط العسكرية على الحياة السياسية في البلاد متهماً الجنرالات بالتدخل بالشؤون الداخلية للدولة الأمر الذي أدى إلى رد فعل قاس من جانب قيادة الجيش حذرت فيها الحكومة بشدة وخصوصاً رئيس الوزراء شخصياً من مغبة التعرض للمؤسسة العسكرية [illegible]، كما أرغمت رئاسة الوزراء على تقديم تنازلات من خلال فرض اتخاذ خطوات لتشديد مكافحة المتطرفين الأصوليين.

حيث اتخذت الحكومة قراراً يقضي بتقليص عمليات بناء المساجد وتشديد التدابير والاجراءات التي تحد وتمنع نشاط المنظمات الإسلامية الراديكالية.

هذا وقد جرى في 27 آذار 1998 خلال الاجتماع الدوري لمجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه العسكر الإعلان عن ضرورة تبني قانون يساهم في حماية المجتمع التركي من الحركات الدينية المتطرفة.

في ظروف الأزمة الحكومية الناجمة طالب بعض زعماء الأحزاب السياسية المعارضة للحكومة بإجراء انتخابات مبكرة في ربيع 1998 إلا أن الرئيس التركي سليمان ديميريل في حينها أجرى مشاورات أولية مع قيادة الجيش للأخذ بنصائحها حيث تمخضت المشاورات عن إعلان الرئيس التركي أنه من الأفضل التريث في إجراء انتخابات مبكرة، بالطبع كان هناك سبب واضح حيث كان الجنرالات قد حذروا من فوز الإسلاميين بأكبر المقاعد في البرلمان في حال خوض انتخابات جديدة بالتالي سيكون أكبر ائتلاف ضمن البرلمان يفرض قوانين وقرارات جديدة لصالح الحركات والتنظيمات الإسلامية في البلاد وكان من المتوقع حصول حزب الفضيلة على 20٪ من الأصوات كأقل تقدير وهذا بحد ذاته لا يرضي المؤسسة العسكرية حامية النظام العلماني الأتاتوركي في البلاد، كون ذلك قد يفضي لوصول الإسلاميين مرة أخرى إلى رئاسة الحكومة، الأمر الذي لا يمكن أن يسمح الجنرالات بحصوله.

ونظراً لكون الجيش يتمتع بنفوذ كبير في البلاد وذو تأثير هائل في المجتمع، مقارنةً مع المؤسسات الحكومية الأخرى فإنه لن يهمل إمكانية استعراض العضلات أمام القيادة السياسية في أية مناسبة أو فرصة سانحة، حيث رد في تشرين1 1998 على تصريحات الزعيم الإسلامي الجديد كوتان الذي حل على زعامة حزب الفضيلة خلفاً لأربكان، عندما اتهم الجنرالات بفرض أسلوب النشاط السياسي الذي ينبغي أن يسلكه حزب الفضيلة بإعلان شديد اللهجة مشيراً أنه ((**حسب الدستور يعتبر الجيش خارج السياسة لذا يتعين على الزعماء السياسيين عدم إطلاق العبارات التي تخلق تصوراً بأن القوات المسلحة تتدخل بالسياسة**)).

من الواضح أن عمليات التجميل، التي تحاول النخبة العسكرية الظهور بها وكأنها بعيدة كل البعد عن السياسة، تتناقض مع الحقائق والوقائع. فمن خلال الوضع القائم في تركيا برهنت قيادة الجيش مراراً من هو اللاعب الرئيس في السياسة التركية ولمن تعود السلطة الفعلية في البلاد. ولن يعقل أن من يمارس ذلك سيكون بمنأى عن التدخل بالسياسة القائمة في تركيا وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بالأصولية الإسلامية التي تشكل التهديد الأخطر على النظام العلماني، الذي تسهر المؤسسة العسكرية على حمايته وتطبيقه وعدم المساس به. هذا ما أكدته وتؤكده الممارسات اليومية على أرض الواقع التي تتخذها القيادة العسكرية بهذا الإطار. ففي كانون الأول 1998 عمدت قيادة القوات المسلحة التركية لإصدار كرّاس

خاص يدعو لإعلان ((**حرب تحرير على الأصولية**)) وقد دعا معدّوه لإدخال تعديلات في التشريعات الجنائية القائمة بحيث يمكن اعتبار الذين يستغلون المشاعر الدينية للمواطنين بمثابة ((**خونة للوطن**)) وإنزال أقصى العقوبات بهم.

بهذا الشكل يمكن القول إن الجيش في تركيا يتمتع بوضع مميّز وخاص في المجتمع وكونه يمتلك احتياطي بشري كبير وبنية تحتية مزدهرة وخبرات سياسية طويلة ويستغل ثقة الشارع التركي فإنه يشكل العامل المؤثر والحاسم في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للجمهورية التركية وقد أثبتت المؤسسة العسكرية مراراً خلال العقود الأخيرة أنها جاهزة في أية لحظة على تحمل مسؤولياتها إزاء الوضع في البلاد في حال وجدت المؤسسات الحكومية الأخرى نفسها غير قادرة على إدارة شؤون البلاد، كما أن المشاركة الفعالة للجيش في تسوية أزمات الحكومات بين أعوام 1996-1998 تسمح لنا بالافتراض أن المؤسسة العسكرية ستستمر مستقبلاً بلعب الدور القيادي المهيمن على الحياة السياسية في تركيا وستبقى الضامن الرئيس لأسس النظام الدستوري والمبادئ العلمانية القائمة عليها الجمهورية التركية.

مخلوف سليمان

الفصل الأول

الميزانية العسكرية
والبرامج العسكرية

المتابع لأرقام الميزانية العسكرية التركية يلاحظ ازدياد دوري ملموس لمخصصات الدفاع مع كل سنة مالية جديدة، لذا سنقتصر بالأرقام على السنوات الأخيرة لإبراز حجمها ومدى الزيادة رغم وجود أزمة اقتصادية تعصف بالاقتصاد التركي منذ سنوات مع وجود تضخم مالي وعجز موازنة نتيجة انخفاض الناتج المحلي مقارنةً مع استحقاقات المدفوعات الحكومية وفي مقدمتها تسديد الديون الخارجية والفوائد المترتبة عليها.

فقد لوحظ في العام /1999/ زيادة في ميزانية الدفاع بلغت /1.2/ مليار دولار مقارنةً مع عام 1998 ووصلت مخصصات الدفاع من ميزانية الدولة العامة للعام 1999 10.6٪ أي /8/ مليار و /950/ مليون دولار وهذا يعتبر رقماً قياسياً استناداً إلى تصريح وزير المالية التركي في حينها زهير يتميزيل رغم أن حكومة يلماظ التي أقرت الميزانية كانت قد أبدت أهمية كبيرة للتغيرات التي طرأت في قيادة الجيش من خلال حلول رئيس أركان جديد هو الجنرال حسين كيفريك أوغلو خلفاً للجنرال اسماعيل حقي كرداي الذي أحيل إلى التقاعد، أملاً في انشغاله بشؤون الجيش حصراً دون التدخل الفعّال في نشاط الحكومة كما كان الحال مع رئيس الأركان السابق، ونظراً للمعطيات المسبقة لدى رئيس الحكومة يلماظ بأن أوغلو لم يلعب في السابق دوراً ملحوظاً أثناء اتخاذ القرارات من قبل قيادة

الجيش على مستوى البلاد بالتالي كان هناك ارتياح من قبل الحكومة لتسلم أوغلو رئاسة الأركان، على أمل إحداث تغييرات ليس في الوضع السياسي فحسب، بل والاقتصادي حيث كان الطموح من وجود رئيس أركان جديد استغلال الفرصة مع بداية تسلمه للمهام وإقناعه بتخفيض نفقات الجيش وتحويل المبالغ المخصصة لتطوير اقتصاد الدولة ككل.

بيد أن هذه الآمال لم يكتب لها الحياة، فبعد سماع الجنرال أوغلو لوصية سلفه والتي حظيت بتأييد معظم الجنرالات عمد إلى إفهام الحكومة بصورة لا يعتريها غموض بأن الجيش لن يتخلى عن مكانته البارزة والقيادية على الساحة السياسية للبلاد وهذا ما جاء كتعبير حقيقي عندما فرضت الضغوط على الحكومة بمبادرة من الجنرالات للضغط على سورية بمسالة حزب العمال الكردستاني والتي حققت نتائج إيجابية - حسب وجهة النظر التركية.

كان هناك اختبار آخر للوقوف عند صلابة مواقف الجيش وذلك عندما جرت مناقشة الميزانية العسكرية للعام 1999 حيث لم تستطع لا الحكومة ولا البرلمان من التأثير على رئاسة الأركان من أجل خفض سقف مطالبها المالية في ظل الأزمة الاقتصادية القائمة وأقرت الزيادة المشار إليها في ميزانية العام المذكور علماً أن القيمة المخصصة لوزارة الدفاع كانت ستذهب بشكل أساسي من أجل شراء الأسلحة ورواتب العسكريين وأمور أخرى مرتبطة بالحفاظ على القدرة القتالية للقوات المسلحة.

بالطبع إن زيادة الميزانية العسكرية كان مرتبط أساساً بالعقود الموقعة والتي خطّط لتوقيعها مع الشركاء الأجانب في مقدمتهم الولايات المتحدة والدول الحليفة في الناتو وإسرائيل، حيث كانت القيادة العسكرية تنوي توقيع عقود مع شركة ((**سيكورسكي**)) الأمريكية لشراء /50/ حوامة لاستخدامات متعددة الأغراض من طراز ((**بلاك هوك**)) وكذلك /8/ حوامات نقل ثقيلة طراز ((**سوبر ستيلليون**))، وتقدر قيمة الصفقة بـ /750/ مليون دولار. وبتحقيق هذه الصفقة تصبح تركيا الدولة الأولى في المنطقة بامتلاكها للحوامات، وتكون قادرة خلال ليلة واحدة على نقل ونشر /100/ آلف جندي إلى أية منطقة تراها ضرورية لأعمالها الحربية.

ويوجد حالياً في تسليح القوات البرية التركية ـ طبقاً للمصادر الدولية ـ /100/ حوامة متعددة الأغراض من طرازات مختلفة. وتضع تركيا خططاً مستقبلية لامتلاك /250/ حوامة، إضافةً لزيادة عدد حوامات الاسطول البحري من /8/ إلى /28/. وفي إطار إصرارها على مواقفها بخصوص زيادة الميزانية العسكرية، تؤكد رئاسة الأركان بصورة دائمة على أن هذه الزيادة تدخل ضمن برنامج الـ /25/ سنة القادمة الهادفة إلى تحديث القوات المسلحة، وتبرر موقفها بأن أي تخفيض للنفقات العسكرية أو حتى التوقف عن زيادتها مستقبلاً يعرض هذا البرنامج التطويري للخطر.

وتظهر بين الفينة والأخرى أزمات مفتعلة مع دول الجوار كسوريا واليونان وإيران ...الخ، من وجهة نظر دعائية بحتة، تهدف المؤسسة

العسكرية من ورائها الإظهار للسياسيين ضرورة الاستعداد دوماً لكافة الاحتمالات للتصدي للأخطار الخارجية المحدقة بالبلاد.

هناك بالطبع سبب آخر لضغوط الجنرالات على الحكومة التركية بخصوص زيادة الميزانية العسكرية لا يرغب الجنرالات بالإفصاح عنه وهو الخشية من طرح السياسيين لمسألة تخفيض النفقات الحربية المخصصة لمحاربة حزب العمال الكردستاني بعد الإعلان من جانب قيادة الحزب عن وقف نشاطها الحربي ضد الجيش التركي في الوقت الذي خططت فيه القيادة العسكرية لتحديث القوات المسلحة على مدى الـ /25/ سنة القادمة واضعةً بحسبانها الموافقة على زيادة سنوية متصاعدة للنفقات العسكرية، حيث خصصت رئاسة الأركان لتنفيذ البرنامج المذكور مبلغ /150/ مليار دولار، منها /65/ مليار دولار لاحتياجات القوات الجوية و/60/ مليار دولار للقوات البرية و/25/ مليار دولار للقوات البحرية.

الجدير ذكره أنه أثناء مناقشة الميزانية العسكرية الجديدة استخدمت رئاسة الأركان كـ ((**ورقة رابحة**)) شعار ((**تطوير مجمعات الصناعة الحربية الوطنية**)) وكانت تقصد بذلك بشكل أساسي برامج الإنتاج المشترك مع الشركاء الأجانب حيث تشمل مشاريع إنتاج /145/ حوامة قتالية من الجيل الجديد بقيمة 3.5 – 4 مليار دولار، وإنتاج /1000/ دبابة من الجيل الثالث بقيمة /5/ مليار دولار.

من خلال الأرقام السابقة يبدو واضحاً أن تبني الميزانية العسكرية الجديدة يعتبر مسألة حيوية بالنسبة لرئاسة الأركان ليس من وجهة نظر

الخطط العسكرية فحسب بل من ناحية تعزيز مواقع الجيش على الساحة السياسية الداخلية وتأكيد دوره القيادي الثابت في حياة الجمهورية الأتاتوركية.

وكان رئيس الأركان السابق الجنرال اسماعيل حقي كرداي قد أعد خطة شاملة تهدف إلى تطوير مجمعات الصناعة الحربية والجيش وقدّمت في حينها بتقرير خاص أرسل إلى الرئيس التركي سليمان ديميريل في فترة حكومة مسعود يلماظ حيث تضمن التقرير التوقعات المفترضة من ((**تفعيل السياسة الخارجية وتحويل تركيا إلى دولة عظمى على المستوى الإقليمي**)) الأمر الذي سيؤدي - حسب وجهة نظر المؤسسة العسكرية - إلى تشديد الضغوط من جانب الدول المنافسة وبالتالي قد تصطدم بأشكال شتى من المقاطعة والعقوبات.

بهذا الشكل حاول رئيس الأركان السابق إقناع القيادة السياسية بضرورة الموافقة على الخطط العسكرية والاعتماد على الذات من أجل تحقيق ذلك، لكن جاءت المفاجأة وقتها من رئيس الوزراء مسعود يلماظ الذي عارض ((**خطة كرداي**)) أثناء النقاشات المغلقة مع العسكريين مبرّراً أن الاقتصاد التركي ليس في وضع يؤهله أخذ هذه الأعباء على كاهله، لكن بعد الضغوط غير المعلنة من قبل الجنرالات تمت الموافقة على متطلبات الجيش وذلك بتحويل خطة تحديث القوات المسلحة إلى برنامج وطني شامل.

وقبل أن يغادر الجنرال كرداي رئاسة الأركان عمد إلى اتخاذ إجراءات فعّالة للاستمرار بتنفيذ خططه دون إجراء أية تعديلات عليها وقام بعض المحيطين به بالترويج من خلال نشر وثيقة أطلق عليها ((**سياسة واستراتيجية الصناعة الدفاعية التركية**)) في وسائل الإعلام المحلية بعد مصادقة الحكومة عليها تتضمن تأكيداً على مباشرة الحكومة بتطبيقها من خلال الإشارة إلى الاستجابة القصوى لمتطلبات الجيش بشراء الأسلحة من الأسواق المحلية ومكافأة المنتجين في مجمعات الصناعة الحربية وإعادة النظر في إنتاجها بحيث يمكن توجيهها نحو التصدير وإتباع سياسة متوازنة إزاء الدول الحليفة والصديقة وبالفعل قامت رئاسة الأركان بطرح العروض والمناقصات الدولية من أجل إنجاز البرامج الضخمة بمساهمة الشركاء الأجانب وتقدمت خمس شركات أجنبية للمساهمة في المشاريع الإنتاجية من أجل تصنيع /145/ حوامة قتالية من الجيل الجديد، تبلغ كلفة المشروع /3.5/ مليار دولار كان من بين هذه الشركات:

شركة "**كاموف**" الروسية، وطرحت مناقصات دولية أخرى لإنتاج الدبابات بكلفة /5/ مليار دولار وفي مجال الأسطول البحري أعربت القيادة العسكرية التركية عن نيتها شراء /5/ فرقاطات بقيمة /2.5/ مليار دولار و/6/ غواصات بقيمة /1.8/ مليار دولار و/12/ زورق دورية لحماية السواحل بقيمة /700/ مليون دولار، ومنظومات السيطرة على قيادة النيران بقيمة /500/ مليون دولار.

وقد باشرت وزارة الدفاع التركية بتحقيق هذه الخطط من خلال العقود التي وقعتها مع شركات ألمانية لبناء /4/ غواصات طراز ((**بريغيزي**)) تبلغ تكلفتها /996/ مليون دولار حتى أن وزير الدفاع التركي أثناء توقيع العقد أعلن أن التعاون الألماني - التركي منذ عام /1973/ أسفر عن عقود بقيمة /6/ مليار مارك صنّعت بموجبها ألمانية لصالح تركيا /10/ غواصات و/8/ فرقاطة و/13/ زورق صاروخي.

وبالنسبة للعقد الأخير ستقوم الشركات الألمانية بتصنيع الغواصات المشار إليها في حوض بناء السفن التركي "**غيلجوك**" بالقرب من مدينة استانبول حيث ستدخل أولى الغواصات في الخدمة عام /2003/ والأخيرة عام /2006/م.

الملاحظ أن العسكريين الأتراك يركزون الاهتمام الجاد من خلال تطوير الأسطول على مراقبة تحركات اليونان في العمق الاستراتيجي والتكتيكي - العملياتي في بحر أيجة والبحر المتوسط، لذا تتضمن الخطط التركية إقامة شبكة من المحطات الرادارية والالكترونية في منطقة وسواحل بحر أيجة.

وكانت المؤسسة العسكرية التركية قد خططت في العام 1991 لشراء المحطات المذكورة إلا أنها تراجعت عن ذلك لعدم توفر مصادر التمويل، وقد عمد مجمع الصناعات الحربية خلال الفترة الأخيرة لدعوة شركات محلية وأجنبية للمشاركة في عروض الأسعار لتأمين المحطات، إضافةً إلى

النية بشراء /4/ طائرات **"أواكس"** لمراقبة الموقف في بحر أيجة والمتوسط وتبلغ قيمتها /850/ مليون دولار.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن الجنرالات الأتراك ومن خلال حملاتهم الدعائية مهتمون وميّالون لتطوير التعاون العسكري والتقني مع إسرائيل كأولوية في برامجهم وقد يكون ذلك مبنياً على خلفيات سياسية أكثر منها مصالح اقتصادية أو عسكرية وذلك نتيجة الاهداف الجيوسياسية البعيدة المدى الموضوعة لمستقبل المنطقة.

وفي هذا الإطار تجري لقاءات دورية بين العسكريين الأتراك والإسرائيليين تحت شعار: **((الحوار العسكري التركي - الإسرائيلي))** وبحث مسائل معينة تتلق بالمشاريع الحربية المشتركة والمقترحات المطروحة من الجانبين. وكان الجانب الإسرائيلي قد طرح مقترحات تتعلق بإنتاج صواريخ **((أرض - أرض))** يبلغ مداها /150/ كم وكذلك مسالة تزويد سلاح الطيران التركي بصواريخ **((جو- جو))** طراز بوباي1، بوباي2 يصل مداها إلى /200/ كم وتتمتع بقدرات تدميرية عالية.

هناك طموحات كبيرة لدى رئاسة الأركان التركية من خلال توسيع شبكات الإتصال والمعلوماتية حيث قامت باستئجار أقنية اتصال فضائية على القمر التركي الثالث **((توركسات))** الذي بفضله ستزداد فاعلية الاتصالات بين مقرات القيادة وتجمعات القوات المسلحة، ومن أجل ضمان وحماية الاتصالات من التنصت يجري تركيب عتاد خاص

لمحطات الاستقبال الأرضية من الدول الحليفة بينما يؤمن عتاد الحواسب الالكترونية من الأسواق المحلية.

ومن خلال هذا المشروع بات بإمكان العسكريين إجراء محادثات تلفونية سرية مشفرة ونقل المعلومات السرية والضرورية دون خوف من تسريبها.

يوجد تركيز واضح في برنامج تطوير القوات المسلحة التركية على العتاد والسلاح الهجومي كسلاح الطيران والصواريخ والغواصات.

فبالنسبة للطيران هناك مبلغ /65/ مليار دولار ضمن خطة التطوير المستقبلية على مدى الربع قرن القادم حيث يهدف إلى إنتاج طائرات "اف - 16" محلية الصنع في شركة ((**توركيش ايروسبيس آند ستريز**)) التي بدأت في عام 1987 بإنتاج الطائرات "**اف - 16**" بترخيص أمريكي، كما قامت الشركة المذكورة في العام 1996 بتنفيذ برنامج ((**بيس أونيكس - 1**)) قبل المدة المحددة والمخصصة لإنتاج /80/ طائرة من نفس الطراز.

إن مجمل مشروع ((**بيس أونيكس**)) يكلف /7.2/ مليار دولار حيث هناك مرحلة ثالثة تدعى ((**بيس - أونيكس - 3**)) تنتج /80/ طائرة "**اف - 16**" أيضاً.

إن الاهتمام اللافت بالشركة التركية المذكورة لتصنيع هذا الكم من الطائرات المقاتلة مرتبط ليس فقط بتعزيز القوى الجوية، بل بوجود عدد

من الجنرالات التي تقتضي مصالحهم إرساء العقود على هذه الشركة التركية لحصولهم على نسبة من الأرباح التي تجنيها من هذه الصفقات، بحيث باتت الشركة تقوم بالتصنيع للأسواق الخارجية مثل: مصر التي اشترت /46/ طائرة "**اف- 16**" من صنع الشركة.

عدا عن ذلك فهناك خطط أخرى لشراء طائرات "**اف - 15**" من الولايات المتحدة، لكن ذلك يصطدم بفيتو يوناني قوي لدى واشنطن يسانده اللوبي الأرمني الذي يلتقي بشكل أو بآخر مع اليوناني ضد تركية.

وكانت تركيا في العام 1997 قد وقعت عقداً مع شركة ((**يوروكبتر**)) بقيمة /430/ مليون دولار لشراء /30/ حوامة طراز ((**كوغار**)) وتمتلك تركيا حالياً /20/ حوامة منها، وتهتم رئاسة الأركان التركية من خلال مشاركتها فيه بتصنيع 30٪ من الصفقة في شركات:

((**توركيش ايروسبيس آند ستريز**)) ، ((**اسيلسان**)) ، ((**نيتاش**)) وغيرها، وستنجز هذه الصفقة في عام /2002/، وقد حصلت تركيا على أول حوامتين منها في العام 1999.

ويوجد حالياً لدى سلاح الجو التركي وحسب النشرات الدولية عن السلاح /50/ حوامة ((**بلاك هوك**)) و/19/ حوامة روسية طراز ((**مي- 17**)).

ومن ضمن خطة تطوير القوات البحرية شراء حوامات للأسطول البحري حيث وقّعت تركيا صفقة مع شركة ((**سيكورسكي**)) بقيمة

/113/ مليون دولار لشراء /4/ حوامات للبحرية طراز ((**سي هوك**)) وتنوي زيادة هذا النوع مستقبلاً ليصل إلى /28/ حوامة.

تولي القيادة العسكرية التركية أهمية كبيرة لإقامة مجمع صناعي للتكنولوجيا الرفيعة المستوى في منطقة مساحتها /13/ كيلومتر مربع تضم مراكز بحث ومصانع بمشاركة مؤسسات وشركات تعمل بمجال التكنولوجيا المتطورة.

التعاون العسكري مع إسرائيل ـ كما ذكرنا ـ له أهمية خاصة، وهناك شركات إسرائيلية تقوم بتحديث طائرات " **اف ـ 4** " و " **اف ـ 5** " التركية.

حيث وقعت شركة ((**اسرائيل ايركرافت اند ستريز**)) عقد إصلاح مع الجانب التركي لتحديث /48/ طائرة " **اف ـ 5** " و /54/ طائرة " **اف ـ 4** ".

كما تقوم شركة ((**روفائيل**)) الإسرائيلية بإنتاج صواريخ بوباي لصالح طائرات " **اف ـ 16** " ، " **اف ـ 4** " التركية، ومن المفترض أن تتزود القوى الجوية التركية بـ /200/ صاروخ من طراز " **بوباي ـ 1** ".

وكانت هناك خطط لتصنيع /1000/ دبابة من الجيل الثالث بقيمة /4.5/ مليار دولار جرت المفاوضات بين الطرفين لتصنيعها من قبل الشركات الإسرائيلية ويطلق عليها " **ميركافا ـ 3** "، لصالح القوات البرية التركية. إضافة إلى التعاون في مجال الحرب الالكترونية والأمني تحت ذريعة محاربة الإرهاب الدولي والأصولية الإسلامية والتطرف... الخ.

في كـانون1 /1997/ بـدأت الولايـات المتحـدة بـتزويد تركيـا بثـلاث طـائرات صهريـج طـراز "**ك.س ـ 135**" مـن أصل /7/ طـائرات كـانت قـد تعـاقدت عليهـا في عـام 1994، وتعتبر تركيـا أول دولـة في العـالم تحصل على هذا النوع من الطائرات الأمريكية.

في الاتجاه البحري. هناك أعمال تحضيرية لبناء /14/ سفينة حراسة كبيرة زنة /**180** – **200**/ طـن و /10/ سـفن حراسـة متوسـطة زنـة /70 – 100/ طن إضافةً إلى التخطي لشراء حوامـات خفر سواحل من إيطاليـا وذلك بعد الإعلان عن مناقصة رست على الجانب الإيطالي.

وهنـاك ضمـن خطـط البرنـامج التطويـري وتحديـث القـوات المسلحة نوايا لشراء كاسحات ألغام من فرنسا بقيمة /50/ مليون دولار.

تخطـط رئاسـة الأركـان التركيـة للخمـس سـنوات القادمـة لإقامـة صناعـة حربيـة مستقلة لأقصـى درجـات ممكنـة ولرفـع المسـتوى التقـني لمجمعـات الصناعـة الحربيـة مـن أجـل التخلـي تدريجيـاً عـن شـراء التكنولوجيا المتطورة من الخارج.

عمليـاً: يمكن القول أن كافة الـوزارات تخضـع لمشيئة الجنرالات في تركيا خصوصاً وزارة المالية والبنك المركزي، كما يلاحظ خطط مستقبلية لإخضاع كافة الأجهزة الحكومية ((**للإصلاح العسكري**)) وتحويل مجمع الصناعات الحربية إلى قوة محركة للأمة التركية.

* * *

الفصل الثاني

موقف رئاسة الأركان التركية

على الساحة السياسية الداخلية

وخصوصاً إزاء القوى الإسلامية

منذ وصول حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان إلى سدة الحكم في تركيا بدأ القلق يقض مضاجع هرم المؤسسة العسكرية التركية خصوصاً بعد محاولات العديد من القوى السياسية ووسائل الإعلام وجزء من أوساط الأعمال لإعادة النظر بدور العسكر، فإذا كان في السابق هناك بعض الشكوك بين المواطنين الأتراك حول سلبية تدخل الجيش في شؤون الدولة والتي لم يجرؤ أحد للمجاهرة بها خصوصاً الأوساط الحزبية والسياسية فالوقوف اليوم ضد الأوساط العسكرية وممارساتها في الحياة العامة للدولة بات يحمل طابعاً أكثر علنية.

انطلاقاً من ذلك وتحاشياً لتشويه سمعة المؤسسة العسكرية أجرت قيادة الجيش العديد من اللقاءات والحوارات المفتوحة مع ممثلي الإعلام والصحافة، كما أجرت لقاءات مغلقة مع زعماء القوى السياسية الرئيسية (**عدا الإسلاميين**)، وكذلك مع رئيس الوزراء والرئيس التركي، وقد طرحت رئاسة الأركان أفكارها الأساسية التي تصر على مراعاتها والتي جاءت كالتالي:

1-تعارض قيادة الجيش /**الجنرالات**/ بصورة قاطعة مقترحات بعض السياسيين وحتى العديد من طروحات أعضاء الحكومة بخصوص

إخضاع رئاسة الأركان رسمياً وعملياً إلى وزارة الدفاع، معتبرين أن رئاسة الأركان جزء من قيادة البلاد وتعمل على نفس مستوى وزارة الدفاع.

2- إن الدور الذي تلعبه رئاسة الأركان تحدده ليس فقط الضرورة الاستراتيجية، بل والاجتماعية والثقافية وكذلك الخصوصيات القومية ـ وحسب وجهة نظر الجنرالات ـ ينبغي عدم التطلع إلى مصافي الدول الغربية البارزة حيث يتم إخضاع رئاسات الأركان إلى وزارات دفاع مدنية.

3-تقف قيادة الجيش بحزم ضد أية محاولة للتقليل من أهمية مجلس الأمن القومي الذي يشكل مؤسسة استشارية تتمتع بحق إسداء النصائح والمشورات للحكومة لاتخاذ أو عدم اتخاذ خطوات معينة، فأهمية وجود مجلس الأمن القومي مرتبط بالحالة غير المستقرة التي تعايشها البلاد وكذلك بمشاكل المنطقة. هنا يمكننا الإشارة إلى أن الجنرالات يتحدثون لأول مرة بكل صراحة عن خضوع مجلس الأمن القومي لسلطة العسكر وأن أية محاولة لحله ستلاقي ردود الأفعال المناسبة من قبل الأوساط العسكرية.

4-تقف قيادة الجيش بقوة ضد غمزات الغرب واتهاماته للجنرالات بوقوفهم وراء نظام دكتاتوري معاد للديمقراطية. ـ بالطبع برفض هذه الاتهامات يكون الجنرالات قد اعترفوا عملياً أن رئاسة الأركان تطالب بدور قيادي في البلاد مقارنةً النظام التركي بالأنظمة الملكية في أوروبا.

5-ترى رئاسة الأركان أن المؤسسات الأجنبية على اختلافاتها ترغب إخضاع تركيا لمشيئتها ضاربة عرض الحائط كرامتها القومية. ونعتقد من خلال هكذا طرح أن المؤسسة العسكرية التركية كانت تهدف إلى زيادة شعبية الجيش في أوساط الشعب الذي أخذ يعبر عن استيائه جراء السياسة الدكتاتورية، بالطبع، يقصد الجنرالات بالمؤسسات الأجنبية /**صندوق النقد ـ البنك الدولي**/ حيث أعلنت أكثر من مرة عندما تشتد عمليات القمع والاستبداد في تركيا عن نيتها إعادة النظر بخططها لتقديم المساعدات والقروض لتركيا.

6-إدانة ممارسات وسائل الإعلام المحلية التي لا تولي الاهتمام الكافي ((**بنشر المعلومات الإيجابية والموثوقة في الخارج عن تركيا وتبالغ في عرض السلبيات والعيوب القومية**)).

7-برأي الجنرالات في قيادة الجيش أن الحكومة التركية مقصرة جداً في مواجهة اللوبيات اليونانية والأرمنية الناشطة في الولايات المتحدة، حيث باتت تعطي دروس ((**عمليات الإبادة العرقية للأرمن عام 1915 من قبل الدولة العثمانية**))، في الوقت الذي أقام فيه السفير التركي بواشنطن وبالتنسيق مع الخارجية التركية حفل تكريم رسمي على شرف البطريرك اليوناني للكنيسة الأرثوذكسية، الأمر الذي أثار الاستياء لدى الجنرالات كونهم يرفضون مغازلة اللوبي اليوناني الأمريكي ويفضلون الحزم بكافة المسائل خدمة للمصالح القومية التركية.

8-ترى رئاسة الأركان أن الاتهامات بخصوص إعاقة ممارسة الحريات الدينية مفتعلة وتؤكد أنها لا تسمح بوصول القوى التي تلعب على المشاعر الدينية وتستغلها لأغراض وغايات من أجل السلطة.

9-إن الجنرالات على ثقة أن الغرب يستخدمون سياسة ((**المعايير المزدوجة**)) إزاء تركية. ـ بالطبع ينفي الجنرالات كافة حقائق خرق حقوق الإنسان ويؤكدون أن المدافعين عن حقوق الإنسان في تركيا ينفذون إرادة ((**دول ثالثة**)) ويعملون ضد مصالح تركيا ـ كما تجري العادة في الصفات التي تنعت بها الأنظمة الدكتاتورية الشخصيات المدافعة عن حقوق الإنسان في بلدانها وخاصة في البلدان النامية أو ما يطلق عليها الغرب دول العالم الثالث.

10-اتهمت رئاسة الأركان بعض السياسيين الذين يعارضون حظر الأحزاب الموالية للأكراد بأنهم موالون للإرهاب في تأكيد أن الصراع مع الأكراد لم ينته باعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، بالتالي فالهجوم على الأكراد سيستمر رغم محاولات رئيس الحكومة بولاند أجاويد إظهار إمكانية الحل للقضية الكردية بالوسائل السلمية.لوحظ أن العسكر وجهوا إنذاراً أخيراً للزعماء السياسيين من أنه في حال التهجم على الجيش والتشكيك بحقيقة وجود مجلس الأمن القومي ستتخذ رئاسة الأركان أشد الإجراءات من أجل ((**إنقاذ الأمة**))، ونستنتج من ذلك أن الجنرالات أخذوا يشعرون بضعف مواقعهم، لذا ينوون الخروج من الحالة

بفرض ضغوط وتأثيرات كبيرة على الحكومة الحالية والمستقبلية وذلك من خلال اتخاذ خطوات تؤدي إلى إبعاد السياسيين الذين لا فائدة منهم في خدمة المؤسسة العسكرية وخلق موقف على الساحة السياسية يسمح في الظروف الاستثنائية للجيش بإدارة البلاد رسمياً ودون عوائق على الصعيدين الداخلي والخارجي.

* * *

فيما يخص موقف الجنرالات من القوى الإسلامية في تركيا:

لاحظنا كيف قادت المؤسسة العسكرية الحملة على حكومة نجم الدين أربكان الاسلامية كونها كانت حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم العلماني بقيادة تانسو تشيلر، إلى أن تمكنت من إسقاطها بالتهديد الصريح بإعلان حكم عسكري مباشر نقله في حينه الرئيس سليمان ديميريل إلى زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان ومورست ضغوط على قيادة حزب الطريق القويم لفك تحالفه مع الإسلاميين وبالفعل تحقق للعسكر ما أرادوا حيث سقطت حكومة أربكان وتم تشكيل حكومة بقيادة مسعود يلماظ لم تعمر طويلاً ليأتي زعيم حزب اليسار الديموقراطي بولاند أجاويد إلى السلطة الذي فشل بدايةً في تشكيل ائتلافه الحكومي الأمر الذي دفع برئاسة الأركان لإجراء تعديلات على موقفها من القوى السياسية الرئيسية في البلاد، فلأول مرة في السنوات الأخيرة تكون استقالة الحكومة ليست في مصلحة الأوساط العسكرية، كونهم

وجدوا في الفترة الأخيرة من حكم مسعود يلماظ لغة مشتركة مع حكومته وارتاحوا للاستقرار السياسي المؤقت وبدت علائم الانفراج والنجاح في السياسة الخارجية بالطبع إذا أسقطنا من الحساب العلاقة مع الاتحاد الأوربي واليوم في ظل حكومة أجاويد تصطدم تركيا من جديد بأزمة داخلية تهدد. برأي الجنرالات. أسس ((**النظام العلماني الديموقراطي**)).

لقد توضح في الآونة الأخيرة أن المؤسسة العسكرية التي تخوض حرباً شعواء ضد الأصولية الإسلامية بدأت تغير نهجها السياسي الذي تسلكه حيث أقامت صلات مع قيادة حزب الفضيلة الذي يعتبر الوريث الشرعي لحزب الرفاه حيث كانت قد لاحظت في فترة رئاسة يلماظ للحكومة أن زعيم حزب الفضيلة كوتان رجائي أخذ ظاهرياً يبتعد عن الراديكالية الصريحة والتطاول على نظام الدولة العلماني، رغم عدم تعرضه رسمياً لهذا الموقف الجديد من قبل الإسلاميين إلا أنه توقف تدريجياً عن النظر إلى كوتان وأنصاره كأعداء صريحين للجيش.

بيد أن الوضع قد تغير مع مرور الزمن حيث أخذ القلق يساور المؤسسة العسكرية من إمكانية استغلال حزب الفضيلة للأزمة الحكومية وتدهور الوضع الاقتصادي وضعف الائتلاف الحكومي، في الوقت الذي بدأت تظهر معلومات وروايات عن تقارب الجيش مع الإسلاميين الأمر الذي يخدع توجه الرأي العام خصوصاً أن زعيم الفضيلة /كوتان رجائي/ قد أعلن: ((**إني أتلقى إشارات بأن الجنرالات يثنون على النمط الحالي لحزب الفضيلة**)).

وهذا دفع بقيادة الجيش بشن حملة جديدة ضد الأصوليين وقيامها بتوزيع بيان أشارت فيه إلى عدم السماح بزج القوات المسلحة في السياسة، كون دستور البلاد ينص على أن الجيش خارج عن السياسة، وبالتالي. فموقفه واحد إزاء كافة مؤسسات السلطة، ودعا البيان الزعماء السياسيين إلى تحمل مسؤولياتهم وتحاشي الأقاويل التي تخلق انطباعات عن انخراط الجيش في النشاط السياسي القائم.

بالنسبة لدور الجيش في الحياة السياسية التركية، فإنه واضح للعيان منذ قيام الجمهورية الأتاتوركية، لكن في الحقيقة هذا البيان كان موجهاً ضد الإسلاميين الذين جرى تحذيرهم بصيغة مبطنة بعدم القيام بأية خطوات لملاقاة الأوساط العسكرية.

وللعدل فقد أعطى هذا التحذير ثماره، حيث أخذ كوتان يتحدث بإطراء عن: ((**المبادئ الديمقراطية في البلاد**)). فأثناء اجتماعه بقيادة حزبه نصح بإصرار أقرانه في الحزب أن يكونوا حذرين جداً أثناء التحدث عن الجيش وبضرورة اقتصار أحاديثهم على التعابير والنبرات الإيجابية.

بعد ذلك اتخذت المؤسسة العسكرية خطوة أخرى معادية للإسلاميين، حينما طرحت فقرة أثناء اجتماع مجلس الأمن القومي وسجلت بمحضر الاجتماع مع الموافقة عليها تؤكد على المواجهة الفعّالة مع القوى ذات التوجه الأصولي. وحذر الجنرالات من مغبة الإقدام على أية تحالفات مع

الإسلاميين في مسألة تشكيل حكومة مستقبلية في البلاد كون ذلك سيلحق الأذى بالمبادئ العلمانية للدولة وتم إبلاغ زعماء أحزاب الوطن الأم مسعود يلماظ والطريق القويم تانسو تشيلر بمعارضة أية محاولات للتحالف مع الأصوليين وتحديداً أحزاب الفضيلة.

بهذه الصيغة أعلنت أوساط الجيش **((عدم التدخل في السياسة))** لكن في الواقع انتقلت إلى المراقبة الشاملة للوضع العام داخل البلاد.

هناك ضربة أخرى للإسلاميين ذات طابع خاص من خلال الوثيقة التي أعدتها قيادة الأكاديميات العسكرية بتوجيهات رئاسة الأركان تتلخص الفكرة الرئيسة فيها بضرورة المباشرة **((بحرب تحرير ضد الأصولية))** حيث ترى هذه المؤسسات التعليمية أنه من المستحسن إدخال تعديلات على التشريع بحيث لا يسمح باستغلال المشاعر الدينية للمواطنين وإلا سيضطر الجيش للتدخل من أجل إضعاف أو حتى حل حزب الفضيلة، وتشير الوثيقة إلى إن نشاط القوى الأصولية خلال العقدين الأخيرين بلغ حجماً لم يشاهد إلا في مرحلة ما قبل قيام الجمهورية التركية، وتتحدث للوثيقة بصورة مباشرة عن النظام العلماني في البلاد بأنه لا يقتصر على فصل الدين عن الدولة، بل وفرض مراقبة على نشاط الأوساط الدينية.

بالتأكيد تقوم الأكاديميات المذكورة بدور لسان رئاسة الأركان من خلال اقتراح اجراءات محددة لمحاربة الأصولية وإعاقة تغلغلها في

المؤسسات الحكومية وتقليص عدد المدارس الدينية، وتركيز الانتباه على تطبيق القانون المدني الذي يضمن مساواة المرأة بالرجل والذي يمنع تعدد الزوجات، كذلك متابعة تطبيق قانون استبدال اللغة العربية بالأحرف اللاتينية التي لا يعمل بها أثناء دورات تدريس القرآن الكريم، والالتزام بالملابس العصرية. وتأكيداً على معاودة هجوم الجيش على الإسلاميين مجدداً بعد الهدوء الذي ساد عقب حل حكومة أربكان وحزب الرفاه بادرت قيادة الجيش إلى التحذير من الحركة الأصولية مشيرة إلى الإمكانيات التي بين يديها مثل امتلاكها لـ /19/ صحيفة و/110/ مجلة دورية و /51/ محطة إذاعية و /20/ قناة تلفزيونية و /2500/ جمعية خيرية، و/550/ صندوق تبرعات وأكثر من /1100/ شركة و /800/ مدرسة دينية، إضافةً إلى السيطرة على بلديات كثيرة. وهناك /52/ ألف متخرج من المؤسسات التعليمية الدينية، علماً أن هذه المؤسسات لا تحتاج إلاّ إلى /2500/ كادر ديني سنوياً، لذا تحذر المؤسسة العسكرية من أنه إذا لم يتم إعاقة هذا التوجه في التعليم الديني سيكون باستطاعة القوى ذات التوجه الأصولي من تشكيل حزب يبلغ عدد أعضائه بين /6-7/ مليون في العام 2001 وسيكون بمفرده قادر على الوصول إلى السلطة.

إن ما يثير قلق الجنرالات هو محاولة ممثلي الجناح الراديكالي في حزب الفضيلة إلغاء الفقرات في الدستور والتشريع والتي ترى أن النشاط المتعارض مع النظام العلماني يتعرض لعقوبات جنائية، فإذا ما تحقق لهم ذلك فإن تحركات الجيش ستنحصر على اتجاهين:

إما النظر باعتدال إلى القوى المعارضة للأفكار الأتاتوركية أو القيام بانقلاب عسكري صريح بكل تبعاته وإجراءاته الصارمة.

لهذا تطرح الأكاديميات العسكرية بتوجيهات قيادة الأركان ما يلي:

((الدين - شامل، أما نظام الشريعة فهو ظاهرة اجتماعية، فإذا كان الدين يعتبر مشكلة شخصية فإن الشريعة هي البنية القومية السياسية والأيديولوجيا، وفي الدين كل إنسان حر، أما في الشريعة فلا توجد حرية)).

هذه الكلمات ستبقى شعاراً متميزاً للمؤسسة العسكرية في أية انتخابات قادمة في إطار صراعها مع الأصوليين.

بهذا الشكل يمكن الإجمال أن مرحلة تقليص المواجهة بين الجيش وحزب الفضيلة قد انتهت وستعمد رئاسة المؤسسة العسكرية إلى استغلال التأزيم مع الإسلاميين من أجل إبعادهم كلياً من الحلبة السياسية الواقعية بالرغم من الصعوبة الحقيقية في إنجاز ذلك.

في سياق الحديث عن موقف القيادة العسكرية من الاسلاميين، تطرقنا بصورة أساسية إلى العلاقة مع حزب الرفاه ومن ثم حزب الفضيلة فيما بعد كونه القوة الإسلامية البارزة على الساحة السياسية التركية إلا أنه لا بد من البحث في حزب إسلامي آخر ينظر إليه

الجنرالات بخطورة وهو حزب ((**الانبعاث**)) الاسلامي التوجه ويتزعمه القومي المتشدد حسن جلال غيوزيل، فهذا الحزب يشكل تهديداً حقيقياً للجمهورية ونظامها العلماني ـ حسب وجهة نظر المؤسسة العسكرية. وكانت رئاسة الأركان في السابق قد أعطت أوامرها باعتقال المذكور بحجه ((**نشاطه التخريبي وإفشاء الأسرار الحكومية**))، لذا فالمحكمة العسكرية هي المتخصصة في النظر بقضيته متهمةً إياه بالتحدث علناً أثناء مؤتمر صحفي عن وثيقة سرية كانت قد أعدتها رئاسة الأركان تحت عنوان ((**النظرية الغربية**)) وقد نفت جميع ما ورد على لسان غيوزيل، لكن حسب ما أكدت مصادر متعددة فإن التقرير الذي تحدث عنه غيوزيل موجود فعلاً كانت قد أعدته ((**المجموعة الغربية**)) وهي قسم سري خاص ضمن رئاسة الأركان تتضمن مهامه مراقبة المنظمات الإسلامية وتياراتها ليس ضمن تركيا فحسب وإنما في الخارج أيضاً، حيث يجري التركيز على الدول المجاورة ومن ضمنها سورية والعراق وإيران. ويعمل القسم المذكور على تحليل الموقف السياسي في العالم ويخضع مباشرةً لنائب رئيس الأركان. فالتقرير الذي أثار ضجة بعد تصريحات غيوزيل كان يتحدث بالتفصيل عن وجهات كبار الجنرالات والموظفين العسكريين الكبار إزاء نشاط التيارات الرجعية في تركيا والمقصود فيها تحديداً الاصوليين الاسلاميين، مشيراً إلى أن النظام التعليمي الحالي في البلاد يفتح إمكانيات ضخمة لاعداد الأئمة والخطباء

فإذا احتفظ بوضعه هذا دون تغيير فإن عدد الناخبين أنصار الأحزاب الدينية ذات التوجه الإسلامي سيصل عام 2001 إلى 34٪، وإذا استمر خمسة أعوام أخرى ستشكل الأغلبية الضاغطة المؤيدة للإسلاميين القوميين 67٪ من مجمل الأصوات التي يحق لها المشاركة في الانتخابات طبقاً للدستور التركي. والجدير ذكره أن التقرير كان قد أرسل إلى رئيس الدولة ورئيس البرلمان ورئيس الحكومة تحت كلمة ((**سري**)).

من جانبه يؤكد غيوزيل أن وجود القسم السري المسمى ((**المجموعة الغربية**))، يعني فعلياً وجود طغمة عسكرية في البلاد وينبغي مقارعتها والوقوف في وجهها مشيراً، إلى أن هناك خشية ورهبة في أوساط الشعب عندما يخص الأمر دور الجيش وتأثيره على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد.الحق يقال أن غيوزيل بعد تصريحاته الشجاعة أصبح يُعتبر في نظر الكثير من المواطنين بطلاً جسوراً حتى في حال تم الحكم عليه لفترة طويلة. لذا من المحتمل أن يصبح مستقبلاً أحد الزعماء الإسلاميين الكبار في تركيا.

انطلاقاً من الخطورة التي يشكلها التعليم الديني على النظام العلماني، تركز رئاسة الأركان على أهمية اصلاح النظام التعليمي الذي سيلحق ضربة حقيقية بالإسلاميين، الذين أبدوا مقاومة لتوجهات الجنرالات والحكومة، بشأن الحد من نشاط المدارس الدينية والخطباء واجتياحهم لمجالات التعليم الشعبي، حيث باتت وزارة التعليم والهيئة الحكومية لشؤون

الأديان تقيم رقابة على المدارس الإسلامية التي تخرج ((**الأئمة والخطباء**)) ويجري العمل على إخراجها من منظومة التعليم الإلزامي ولن يسمح للطلاب بالانتساب إلى هذه المدارس إلا بعد الحصول على تعليم علماني لمدة خمس سنوات، إضافة لذلك يمدد التعليم الإلزامي من خمس سنوات إلى ثماني سنوات مع وضع العراقيل في طريق إقامة الدورات والحلقات الاسلامية التي تبلغ رسمياً في عموم تركيا أكثر من /15/ ألف. ويأمل الجنرالات من خلال الإسراع في حل المشكلة مع الإسلاميين نتيجة العامل الأوروبي، وإبعادهم عن الساحة السياسية التركية بإمكانية وسهولة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي. ورغم الاحتجاجات على ممارسات السلطات التركية اللاديموقراطية في حل مشاكلها الداخلية لا تزال تخشى من الإسلام التركي. لذا تشن المؤسسة العسكرية حملة مدروسة على التيارات والأحزاب والحركات الاسلامية وبمساعدة الآلة الدعائية تحاول الإثبات للغرب بأن تركيا ((**هي الحامية الفريدة من نوعها لأوربا من زحف الإسلام**)).

في إطار الحكومات التي تعاقبت خلال السنوات الأربع الأخيرة كانت تحركات المؤسسة العسكرية أشد وضوحاً ضد الإسلاميين في المرحلة التي تلت إسقاط حكومة أربكان الإسلامية، وذلك من أجل الإجهاز على الحركة الإسلامية التركية وتضييع فرص وصولها إلى السلطة لعدة عقود قادمة.

فعندما شكل مسعود يلماظ حكومة الأقلية بعد إسقاط حكومة أربكان الائتلافية مع حزب الطريق القويم بقيادة تانسو تشيلر تقدمت رئاسة الأركان بتحذير إلى يلماظ تحضه فيه عدم التخلي عن محاربة الإسلاميين بأشد الوسائل قسوة.

بيد أن تراجع المواجهة بين حكومة يلماظ والإسلاميين شكل للعسكر سبباً مباشراً للضغط على الحكومة والقيادة المدنية ككل، وبات الحديث يدور حول تغيير الاتجاهات الرئيسية في سياسة الجيش الداخلية والتي شكلت النقاط التالية أهدافاً أساسية لها:

أ- إضعاف مواقع يلماظ الذي يبدو ((**استقلالياً أكثر من اللازم**)) فبرأي الجنرالات عمد زعيم حزب الوطن الأم إلى نسيان حقيقة وصوله إلى السلطة التي لم تكن ممكنة دون الدعم الكامل للجيش. الجدير ذكره أن مجلس الأمن القومي في شباط عام 1996 كان قد طالب حينها رئيس الوزراء نجم الدين أربكان تنفيذ /18/ بنداً تخص محاربة الأصولية الإسلامية ولما لم يستجب للمطالب خلقت رئاسة الأركان أزمة للحكومة أدت إلى انهيار الائتلاف الحكومي بين حزب الرفاه وحزب الطريق القويم وساعدت في تشكيل حكومة ((**أقلية**)) بزعامة يلماظ. كذلك فرئاسة الأركان وضعت هذا السيناريو من جديد موضع التنفيذ، حيث كان مسعود يلماظ قد وجه عبارات امتعاض لقيادة الجيش قبيل اجتماع مجلس الأمن القومي الذي سيحدد محصلة الصراع مع القوى ذات التوجه

الأصولي خلال العام المنصرم، كما أشار يلماظ إلى أن المواجهة مع الاسلاميين هي مهمة الحكومة ولم يمنح أحد الجيش أي تفويض بذلك، إضافة لذلك أعرب رئيس الوزراء التركي عن تأييده حل ما تسمى مجموعة العمل الغربية التي شكلت عام 1997 والمتعلقة بنشاط الأوساط الكنسية، ولكن في نهاية المطاف وتحت وطأة ضغوط الجيش وبغية الاحتفاظ بالسلطة وافق زعيم حزب الوطن الأم على تبني موقف الجيش وقرر- ولو لفظياً- تشديد محاربة الإسلاميين.

2-الاستعراض مرةً أخرى لاستعدادها ممارسة السياسة التي أطلق عليها العسكريون أنفسهم ((**الانقلاب بمساعدة المذكرات**)). الجدير ذكره أن مجلس الأمن القومي هو الذي يجب أن يعبّر عن مصالح واهتمامات رئاسة الأركان، بالتالي فإن رئيس الحكومة والقيادة التركية ملزمة بالأخذ بالحسبان لدور الجيش القيادي والبارز في الحياة السياسية للبلاد.

3-العمل مرة أخرى على تعزيز مواقع العسكريين في مجلس الأمن القومي، حيث لوحظ أن يلماظ كان يسعى لوضع المجلس تحت السيطرة، لذا قرّر الجنرالات إعطاؤه درساً.

الملاحظ أن يلماظ شكلياً أعطى رئاسة الأركان مبرراً معقولاً للانتقال إلى الهجوم من أجل الاحتفاظ بوضعها القيادي البارز والمسيطر على مجلس الأمن القومي وذلك من خلال رفع الحظر المفروض على الطالبات

المحجبات بدخول المنشآت التعليمية، كما أنه - أي يلماظ - عملياً وافق على تشكيل حزب الفضيلة الوريث لحزب الرفاه المحظور، وهذا برأي رئاسة الأركان يناقض قرارات مجلس الأمن القومي.

4- إضعاف مواقع ليس يلماظ شخصياً فحسب، بل وحزب الوطن الأم عموماً. إن مغازلة حزب الوطن للإسلاميين يفسرها العسكريون بأن حزب يلماظ استغل الوضع غير المستقر في حزب الفضيلة وحاول استقطاب قسم من الأصوليين إلى صفوفه، فهذا الأمر حصل في تاريخ تركيا عندما استطاع تورغوت أوزال الحصول على تأييد المواطنين ذوي التوجه الأكليروسي.

من هذا المنطلق كانت تنوي رئاسة الأركان خلق حالة صدام بين يلماظ والإسلاميين، في ذات الوقت أنزلت ضربة بسمعة حزب الوطن الأم وذلك عندما تم تسريب معلومات عن استخدام أموال بصورة سيئة من قبل رئيس الوزراء ((**وذلك بمساعدة الجنرالات**)) لتشويه سمعته كونه عمد إلى سياسة ((**الأيدي النظيفة**)) من أجل محاربة الفساد.

5- إفهام الإئتلاف الحكومي بقيادة يلماظ بأن مصيره بالكامل مرتبط بموقف الجيش. الجدير ذكره أن حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيس بايكال هو رافعة الضغط الأساسية الذي بفضله تم تشكيل الحكومة رغم أنه لم يشارك في الحكومة لكنه صوّت في البرلمان لصالح الإئتلاف الحكومي حيث يتمتع بـ /55/ عضو.

الملاحظ أن رئاسة الأركان تعطي هذا الحزب الأهمية الكبيرة ليس انطلاقاً من مهام أساسية آنية، وتنوي أوساط الجيش بعد انقطاع طويل الاعتماد مجدداً على هذا الحزب الذي كان منذ الأيام الأولى لتشكيل الجمهورية التركية قريباً من الأوساط العسكرية من الناحية الفكرية، وهذا مرتبط بالدرجة الأولى من أنه من مؤسسة كمال أتاتورك ذاته، وبالتالي من الطبيعي أن يعبّر بشكل أساسي عن الأفكار ((**الكمالية**)) [[**نسبةً لكمال أتاتورك**]]. لكن نظراً للموقف السياسي وتطور الاتجاهات الجديدة في المجتمع التركي بقي هذا الحزب قائداً حتى أواسط الأربعينات فقط، عندما ظهرت مشاكل متعددة بعدها سمح الحزب بتشكيل الحزب الديمقراطي كقوة معارضة في البلاد، الذي سرعان ما اشتد عوده على الساحة السياسية وانضم إليه أعضاء من حزب الشعب الجمهوري، الذين لم يوافقوا على نهج الحزب.

للتذكير برأي العسكريين، هذه ((**الخطيئة القدرية**)) أدت فيما بعد إلى عدم الاستقرار في البلاد، لذا تم ((**تصحيح**)) هذه الهفوة السياسية بثلاثة انقلابات عسكرية (1960، 1971، 1980).

من ذات الأهمية الإشارة إلى أن السياسي المخضرم عصمت أينونو هو الذي قاد حزب الشعب الجمهوري على مدى سنوات طويلة، لكن بعد انقلاب عام /1971/ انتقلت زعامة الحزب إلى بولاند أجاويد، حينها ساءت علاقة الحزب بالجيش عندما اتهم رئاسة الأركان بعدم أهليتها في قيادة الدولة والابتعاد عن أفكار أتاتورك.

بعد انقلاب عام /1980/ تم حظر الحزب المذكور ومنذ ذلك الحين تقف الأوساط العسكرية موقفاً عدائياً من الحزب، ولولا الموقف الصعب لما وافق العسكريون على دخول أجاويد وحزبه الجديد [**حزب اليسار الديمقراطي**] في الإئتلاف الحكومي الحالي، فالتهديدات التي يطلقها الجنرالات ضد الحكومة لا تقتصر على حزب الوطن الأم، بل تخص حزب اليسار الديمقراطي أيضاً. فيما يتعلق بحزب الشعب الجمهوري فقد استأنف نشاطه في تموز عام 1992 وعقد مؤتمره في أيلول من نفس العام، حيث تم انتخاب زعيمه دينيس بايكال في جو عاصف ومتوتر، بعد أن حظي ترشيحه بتأييد العسكر الذين يعتبرونه نصيراً غيوراً للأفكار ((**الكمالية**))، فهو قريب من أوساط الجيش وينتسب إلى ((**الجيل الرابع**)) من السياسيين في عهد تركيا الجمهورية. وقبل ذلك كان بايكال أميناً عاماً للحزب الديمقراطي ـ الاجتماعي الشعبي، وعندما قرر الانتقال إلى حزب الشعب الجمهوري تمكن من جر عدد كبير من حزبه وراءه. وهكذا حصل الحزب في الانتخابات البرلمانية على /49/ مقعد وتزايد العدد بفضل شعبية بايكال، لكن حتى العام 1997 أدرك الحزب ومعه رئاسة الأركان أن الوقت لم يحن بعد لوصوله إلى السلطة، وبالتالي تم اختيار يلماظ الذي يحتل حزبه المكانة الثالثة في البرلمان من حيث عدد المقاعد وفي ذات الوقت فهو مخلص للجيش ومحارب الإسلاميين كذلك، لذا فإنه مهيأ لتشكيل أغلبية ائتلافية قوية وكونه مستعد لوضع مصيره بأيدي حزب الشعب الجمهوري أثناء التصويت في البرلمان.

وبرأي رئاسة الأركان ـ تتغير الظروف لصالح حزب بايكال، فقد أظهرت نتائج الاستفتاء الأخيرة للرأي العام التركي أنه في حال إجراء انتخابات مبكرة سيحصل الحزب المذكور على 16.4٪ وحزب الوطن الأم 18.1٪ وحزب الفضيلة 16.6٪.

إن تحليل الوضع يبرز أن حزب الوطن خلال السنوات الأخيرة فقد أنصاره بنسبة 1.5٪، بينما حزب الطريق القويم أضاع 5٪، أما حزب الشعب الجمهوري فقد زاد أنصاره بنسبة 5.7٪ وهذا مردّه إلى أن كافة الأحزاب المذكورة تواجدت في السلطة ولم تنفذ وعودها عدا حزب الشعب الجمهوري الذي بقي في المعارضة.

إضافةً لذلك انفجرت فضائح مالية تخص ممارسات الأحزاب الثلاثة التي تعاقبت على السلطة في السنوات الأخيرة بينما بقي دينيس بايكال نظيفاً ومفضّلاً عن الآخرين.

بدورهم العسكريون واثقون من أنه في حال استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد سيتمكن حزب بايكال من تعزيز مواقعه والاستعداد لانتخابات مبكرة.

الجدير ذكره أن لقاءات مغلقة وسرية جرت بين يلماظ وبايكال لعدة أشهر للتشاور حول تشكيل ائتلاف حكومي لكن في الفترة الأخيرة توقفت اللقاءات بضغط من الجنرالات.

بدوره بايكال وأنصاره يرون أن حكومة مشابهة للحالية لن تكون قادرة حتى الإنتخابات القادمة على حل المشاكل الاقتصادية الأساسية،

بالتالي دخول بايكال مع يلماظ في تحالف سيلقي على كاهله مسؤولية الأخطاء التي ترتكبها الحكومة، لذا يمكن أن توقف شعبية الحزب، بذلك يكون قد أضاع الفرصة التاريخية لتبوء الدور القيادي في البلاد.

والملاحظ أن بايكال نفسه انتقل للهجوم على الحكومة ويلماظ شخصياً. وهذا بحد ذاته خطوة ذات شعبية، مدركاً أن حزبه غير قادر على إدارة زمام رئاسة الحكومة فيحاول بايكال الابتعاد قدر الإمكان عن سياسة الائتلاف الحاكم. لكنه في الاقتراع الأخير الخاص بحجب الثقة عن الحكومة صوّت لصالح استمرارها وما إن أعلن يلماظ عن ضرورة إجراء انتخابات مبكرة حتى أيّد بايكال الطرح علماً أنه لو استمر الائتلاف سنة أخرى لكانت فرص حزب بايكال أكبر بكثير من خلال تعزيز مواقعه.

الجدير ذكره أن بايكال كان قد أجرى عدة استشارات مع تشيلر وبالتنسيق مع رئاسة الأركان جرى خلالها الإعلان في الصحافة عن ((**وجود خطر حقيقي من حصول انقلاب عسكري**)) وكان ذلك بمثابة وسيلة ضغط على الحكومة.

* * *

الفصل الثالث

تقييم رئاسة الأركان التركية

لآفاق تطور الوضع السياسي الداخلي في تركيا
مع بداية القرن الحادي والعشرين

من خلال تقييم رئاسة الأركان لعمل الحكومات المتعاقبة في السنوات الأخيرة حتى عام 2000 رأت أنها جميعها لم تكن على المستوى المطلوب لدخول القرن الجديد وبالتالي يجب إعادة النظر في الاتجاهات الرئيسة لسياسة الدولة وجعلها تتناسب مع متطلبات النظام العالمي الجديد والعولمة والمضي قدماً في مواكبة التطور الحاصل في القرن الحادي والعشرين.

فالقيادة العسكرية على ثقة بضرورة إجراء تعديلات في الاستراتيجية الداخلية لقيادة البلاد، فبعد إجراء التحليلات الدقيقة اقترحت قيادة الجيش التركي على الرئيس والحكومة التركية دراسة رؤيتهم لآفاق تطور الوضع السياسي الداخلي على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

فرئاسة الأركان لا ترغب بالتوقف عند إعطاء النصائح والإرشادات وإنما تنوي المشاركة الفعّالة في اتخاذ أية تدابير مستقبلية تخص إعادة هيكلة الدولة.

ترى رئاسة الأركان أن هناك ركود واضح في هيئات وبنى السلطة حيث يتسلم القيادات أشخاص غير مؤهلين أو أكفّاء أما السياسيون يسعون بفضل الشعارات الشعبية فقط للحصول على أصوات الناخبين،

وعندما يصلون إلى السلطة سرعان ما يتخلّون أو يتناسون احتياجات مواطنيهم البسطاء حتى أنهم لا يملكون أي تصور عنهم. لقد توصل العسكريون إلى استنتاج مفاده: (**(السلطة اليوم هي ليست من أجل الشعب، بل من أجل السلطة ذاتها)**).

إن الجنرالات واثقون بأن البلاد تحتاج إلى قوى مستقلة عن الانتخابات الدورية في البرلمان والإدارات المحلية، غير آبهة بالنزاعات السياسية بحيث تقوم بالإصلاحات عموماً وتعمل على حماية الأمن القومي والاجتماعي وتطوّر مجموعة القوانين والتعليم والاقتصاد.

تقترح رئاسة الأركان تقليص جهاز الموظفين بشكل حاد كونه تحول إلى قوة مستقلة ذاتية تعيق سير البلاد في طريق التقدم، وبرأي الجنرالات فإن القوات المسلحة حالياً هي الوحيدة القادرة على هزيمة الفساد في إشارة إلى الحملة التي قادها الجيش لتعرية المرتشين والعناصر الإجرامية في الهيئات الحكومية وفي المقدمة ضمن أجهزة الشرطة، كما أشارت رئاسة الأركان إلى أن أعداء (**(الأتاتوركية)**) في شخص الإسلاميين أدركوا قبل الأحزاب والتنظيمات الأخرى ضرورة إعادة هيكلة الدولة، فزعيم حزب الرفاه في أوجه نجم الدين أربكان انتقل في هجوم حاسم على الأنظمة السارية الأمر الذي دفع بقسم كبير من السكان لتأييده ليس من أجل سعيه لإدخال الأنظمة الإسلامية وإنما لفهمهم ضرورة التغيير في البلاد، كما أن العسكريين واثقون بوجوب الإمساك بزمام المبادرة

وانتزاعها من الإسلاميين وإعادة بناء آلية الدولة مع الأخذ بنصائح رئاسة الأركان طالما أن غالبية الأتراك تؤيد الطبيعة العلمانية لتركيا.

وتعتبر القوات المسلحة أن مهمتها التاريخية خلق الظروف من أجل المصالحة الوطنية، وهذا ما لم يستطع فعله أي من الأحزاب، فبدون التوحّد ليس بالإمكان الحديث عن تعزيز وجود تركيا واحتلالها مكانة ودوراً بارزاً في العالم.

إن رئاسة الأركان مدعوّة داخلياً لتنفيذ سياسة أكثر استقلالية دون عقد الآمال على مساعدة خارجية، وبرأي العسكريين ((**إن الغرب، حقيقةً، لم يتخلَّ عن فكرة الحملة الصليبية الجديدة ضد الدول الإسلامية والتي ستكون تركيا بداية الطريق فيها**)).

ويمكن حل التناقضات الداخلية فقط بمساعدة قوة واقعية متوازنة في شخص الجيش. هنا يتم التذكير بالمواجهات السياسية والفوضى في الخمسينات والستينات والسبعينات عندما ((**قامت القوات المسلحة بفرض النظام في البلاد**)). إن هذا الطرح يثير حساسية بعض أعضاء الحكومة والرئيس التركي الذين عانوا من الجيش في تلك الأوقات، لكن هؤلاء مضطرون للاعتراف ـ أن إجراءات الجيش والجنرالات حينها فعلاً هي التي أنقذت تركيا من حرب أهلية وانهيار تام للدولة. وبغض النظر عن ثقة الجيش بصحة موقفه إلا أنه خلال صلاته مع قيادة البلاد يتحاشى ذكر الانقلابات العسكرية.

إن رئاسة الأركان تشعر حالياً أن السلطات المدنية ضعيفة ومهلهلة ومنقسمة، وبالتالي ينبغي الانتقال إلى إجراءات حاسمة.

حسب رأي الجنرالات فإن الظروف الرئيسة لزعزعة الاستقرار في البلاد هي:

1-النزاع مع حزب العمال الكردستاني.

2-التناقضات بين العلويين والسنّة /**في تركيا يطلق على كافة الشيعة تسمية علويين**/.

3-التحركات المتناقضة بين السلطات المنتخبة والمعيّنة تعييناً ((**المقصود بالتعيين جنرالات الجيش**)).

4-النزاع بين القوات المسلحة وأنصار الديموقراطية غير المحدودة، طبقاً للنمط الغربي.

5-الاستياء الجماهيري من استمرار حالة الإفقار.

6-المواجهة المتعاظمة بين الإسلاميين والقوى العلمانية.

إن الجيش على ثقة تامة أن السياسيين هم الذين يعيقون ويبطؤون حل المسألة الكردية، حيث يخشون من تعاظم دور الجيش وبالتالي لا يسمحون له القيام بهجوم شامل ضد حزب العمال الكردستاني. في الوقت ذاته يتنامى مفهوم ضمن رئاسة الأركان يشير إلى أنه في حال إبادة وانتزاع جذور حزب العمال الكردستاني، فإن الاستياء سيبقى موجوداً في المناطق الكردية، ومع الزمن سيبدأ مقاومة مسلحة من جديد.

انطلاقاً من ذلك ينبغي الإسراع في تحقيق مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول أو كما يسمونه /**غاب**/، لكن برأي العسكريين أن السياسيين بالرغم من تصريحاتهم عن تأييدهم للمشروع إلا أن اهتماماتهم الأولى تنصب على الصراع السياسي الداخلي وزيادة شعبيتهم، لذا يجري استيعاب المشروع /**غاب**/ بوتائر غير كافية، حتى أن الأموال المخصصة من الميزانية له، لا تزال في دروج الهيئات البيروقراطية. كما تلوم رئاسة الأركان أحزاب يمين الوسط بأنها أعطت المبادرة للإسلاميين في تحقيق هذا المشروع، وبالتالي عمد الإسلاميون إلى إعادة تشكيل في المناطق الكردية لخدمة مصالحهم، فإذا تمكنوا من تحقيق ذلك - **حسب رأي قيادة الجيش** - فإن شعبية ونفوذ الإسلاميين ستصل إلى درجة الخطر. لذا توصلت رئاسة الأركان إلى استنتاج مفاده أنه يتوجب على أنصار طريق العلمانية الانضمام بفاعلية إلى مشروع غاب. لكن يبدو أن الأحزاب التي نجمت عن ((**الأتاتوركية**)) ليست في وضع يمكنها من عمل ذلك، فالقوة العلمانية الوحيدة القادرة على إيقاف الزحف الإسلامي في جنوب شرق البلاد هو الجيش.

فيما يتعلق بالتناقضات بين العلويين والسنّة، فإن رئاسة الأركان واثقة من قدرتها على مصالحة الطائفتين، إضافةً لذلك فهذه المواجهة بين الطرفين يتم اصطناعها من أجل غايات سياسية ولتعديل المزاج القومي في المجتمع.

الملاحظ أن الجيش يدعو الأحزاب الليبرالية إلى عدم الوقوف في وجه القوات المسلحة وإنما العمل معها.

حقيقةً، يصر العسكريون على أن النمط الغربي للديمقراطية غير مناسب لتركيا، لذلك في حال أخذت رئاسة الأركان على عاتقها مراقبة عملية إعادة تشكيل الدولة فإن شعار ((**الدولة من أجل الدولة**)) سيصبح ((**الدولة من أجل الشعب**)) وهذا ما سينعكس إيجابياً على الأتراك البسطاء.

كما تنوي رئاسة الأركان خلال هذه المرحلة الأخذ على عاتقها القسم الأكبر من مهام الحكومة والرئيس التركي، وفي حال المقاومة لهذا التوجه ستكون مستعدة لإجراءات قصوى.

من هذا المنطلق ينوي العسكريون تعزيز وتفعيل مجلس الأمن القومي وتحويله إلى قاعدة رئيسية لجهاز قيادة الدولة، بحيث ستقع على عاتقه مهام تحويل تركيا إلى دولة عظمى على أعتاب القرن القادم.

* * *

الفصل الرابع

موقف الأوساط العسكرية العليا فى تركيا

من قيادة حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر

منذ الائتلاف الذي أقامته قيادة حزب الطريق القويم مع حزب الرفاه الإسلامي والذي تم بموجبه تشكيل حكومة برئاسة نجم الدين أريكان وتولي زعيمة الحزب المذكور تانسو تشيلر حقيبة الخارجية، أخذت قيادة الجيش التركي تعيد النظر بموقفها من الحزب المذكور حيث اعتبرت أن استمرار علاقاتها الوثيقة السابقة مع تشيلر وتعاونها الصريح معها ستؤدي إلى زعزعة الثقة بالجيش الذي ينظر إليه في الشارع التركي - حسب رأي المؤسسة العسكرية - بأنه: ((**أقل المؤسسات الحكومية فساداً**)) في البلاد.

فبعد الفضائح التي نجمت عن مقتل ((**ملك**)) برنس القمار /عمر لطفي طوبال/ في تموز عام 1996 وتورط الأجهزة الأمنية، تبين أن عملية تصفية رجل الأعمال المذكور تمت من قبل ضباط أمن في وزارة الداخلية وبأمر خاص من مستثمر كبير في حزب الطريق القويم ووزير الداخلية آنذاك شخصياً /**محمد آغا**/، الذي اضطر فيما بعد لتقديم استقالته بعد أن كشف النقاب عن تورطه بالحادثة. وتبين أن صاحب هذا المشروع كانت تانسو تشيلر ومعها أوزير تشيلر. ولم تفلح محاولات جنرالات الجيش في إبعاد الضربة عن حلفائها في حزب الطريق القويم، خصوصاً

بعد اندلاع فضيحة أخرى بثلاثة اشهر من الأولى عندما قتل في منطقة سوزورلوك السياسي الرأسمالي الشهير /عبد الله قطلي/ وضابط كبير في الشرطة /حسين كوتشاداك/ مع أحد قادة حزب الطريق القويم المنافس القوي لـ تشيلر المدعو /بوتشاك/، علماً أن /قطلي/ كان متخفياً نتيجة البحث عنه لضلوعه في أعمال غير قانونية وقد موّل حملة حزب تشيلر الانتخابية ويعرف الكثير عن مقتل /عمر طوبال/ وهناك روايات تؤكد مشاركته الشخصية بعملية اغتيال الأخير.

من جانبها تانسو تشيلر حاولت إقفال الملف الخاص ((**بعملية قتل ملك القمار**)) من خلال تصفية /قطلي/ إلا أنها باءت بالفشل عندما توصلت التحقيقات بالقضية إلى معطيات تدل خيوطها مباشرةً إلى زعيمة حزب الطريق القويم.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن رئيس الوزراء نجم الدين أربكان وقيادة حزب الرفاه أخذوا على عاتقهم المضي بهذه القضية، لكن تفادياً للصدام المباشر مع حلفائهم في الائتلاف الحكومي /تشيلر وحزبها/ عمدوا لنقل المعلومات الخاصة بالقضية إلى ((**شخصيات ثالثة**)) ليتم إيصالها إلى الصحافة والمعارضة.

في المحصلة كشفت هذه الحقائق عن نشاط حزب الطريق القويم وبات الموقف السياسي المحيط بالحزب مهدداً.

من جانبها تشيلر أو كما أطلق عليها /زهرة استانبول/ توجهت بسرية تامة نحو قيادة الجيش لتقديم العون والدعم إلا أن القيادة

العسكرية لم تعطها الجواب مباشرة وقررت عقد اجتماع سري لمناقشة وضع الوزيرة تشيلر شخصياً ووضع الحكومة عموماً قررت بمحصلته **((إجراء تصحيح في سياسة الجيش))** فهم منه أن الجنرالات أدركوا ضرورة التوقف عن الاعتماد على تشيلر.

وقد شعر الجيش تماماً أن حزب الرفاه قد أعد خطة للاحتفاظ بالسلطة من خلال الدعوة لانتخابات مبكرة وتفويت الفرصة على تشيلر في تسلم رئاسة الحكومة، حسب الاتفاق الموقع بين الحزبين في الائتلاف الحكومي. كما عمد أربكان إلى توقيع اتفاق سري مع العسكريين سمّي اتفاق **((اللاسلم واللاحرب))**، وذلك نتيجة إدراك الزعيم الإسلامي بتدني شعبية حليفه وتنامي قوة حزب الوطن الأم بقيادة مسعود يلماظ الذي أخذ تدريجياً يجد لغة مشتركة مع الجنرالات.

بالطبع لم يكن بنيَّة قيادة الجيش حلّ الحكومة وتشكيل أخرى بالاعتماد على حلفائها الجدد أو حتى القدامى بشخص تشيلر، إذا استطاعت الأخيرة التنصل من كافة الاتهامات الموجهة لها. لكن افتضاح العلاقة المشبوهة بين حزب الطريق القويم ورجال الأعمال المرتبطين بالإجرام، دفعت بالجنرالات إلى التغيير في التكتيك المتبع بحيث دفعوا بزعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماظ كي يتقارب مع حزب الرفاه بغية البحث في تشكيل ائتلاف حكومي جديد، وقد أبدى يلماظ استعداده للتقارب مع أربكان رغبةً منه في إحراج تشيلر شخصياً.

بدورها المؤسسة العسكرية أخذت تنشغل بفضائح الفساد حيث سرّبت معلومات غير سارة عن وزيرة الخارجية في حينها تشيلر وسلمتها إلى جهاز الاستخبارات العامة التركية ((**ميت**)) الذي بدوره كان قد مهد لإقامة الصلة بين تشيلر والقتيل بوتشاك الذي اتهمته وزارة الداخلية بتسليح /30/ ألف من مؤيديه ورفعت عدة قضايا ضده.

من جانبهم المحققون في القضية كانوا يرجحون الرواية حول الصلات بين زوج تشيلر والمافيا الروسية والشيشانية.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن /**طويال**/ كان يحمل جواز سفر ديبلوماسي روسي وجد معه أثناء حادثة الاغتيال لكنه اختفى فيما بعد.

وبإيعاز من حزب الوطن الأم انتشرت معلومات عن صلات سرية بين حزبي الرفاه والطريق القويم وقام يلماظ شخصياً بنقل الوثائق إلى زعيم حزب العمل /دوغ بيريتشيك/ حول تلك العلاقات، وبالمقابل أخبره هذا الأخير عن أن المستشار الأول لرئيس الوزراء /كمال يوسيورال/ كان قد حصل من تشيلر على مبلغ /500/ مليار ليرة تركيا فقدت في الماضي من الخزينة.

لا بد من القول أن /**يوسيورال**/ كان يوصف ((**بالصديق المخلص**)) لاسرائيل ويتمتع بـ ((**غرين كارت**)) /بطاقة خضراء/ من الولايات المتحدة، ويعتقد أنه مع زعيمة حزب الطريق القويم شاركا في إعداد وتخطيط عمليات سرية في آسيا الوسطى بإشراف المخابرات المركزية الأمريكية. حتى أن /يوسيورال/ وبالاشتراك مع /قطلي/ حاول القيام بعدد من الانقلابات في أذربيجان.

بالطبع - **حسب القوانين التركية** - لو وصلت قضية تشيلر ولو مرة واحدة إلى المحكمة الدستورية تكون كافية لحرمانها من المناصب السياسية إذا كانت المسؤولية جنائية، فإضافة للاتهام بعمليات الاحتيال المالية والمشاركة في القتل كان يمكن أن توجه لزعيمة حزب الطريق القويم تهمة ((**إخفاء إرهابيين والتستر عليهم**)) بالتالي يكون الحكم بالسجن لخمس سنوات وذلك بفتح ملف يعود تاريخه لعام 1993 عندما التقت تشيلر وديميريل ورئيس البرلمان حسام الدين جندروك وقائد الجندرمة /عيرين ايلتر/ ووزير الداخلية /نهيد مينتش/ وقائد الشرطة /محمد آغا/، التقوا هؤلاء جميعاً مع /12/ شخصية من قادة الفصائل الكردية في محاولة لكسبهم وإنزال ضربة بحزب العمال الكردستاني وإحداث انشقاق في أوساط الانفصاليين الأكراد والقيام بعمليات ضد العراق وإيران وسورية بحيث يحصل هؤلاء مقابل ولاءهم للدولة التركية على الأموال والسلاح والحماية، لكن الانقسامات والمحسوبية في أوساط الأكراد والصراع الداخلي التركي القائم لم تسمح لأنقرة بتحقيق خططها كاملة، حيث تبين حتى مرحلة غير بعيدة أن تشيلر ظلّت تحيط بالسرية لقاءاتها مع الاكراد وحاولت مراراً من خلال أشخاص موثوقين ومقربين الوصول إلى ممثلي قيادة حزب العمال الكردستاني بهدف تأليبهم ضد زعيم الحزب عبد الله أوجلان.

من المؤكد أن لقاءات تشيلر وصلاتها مع الأكراد لم تكن تعرف إلا من قبل أوساط ضيقة في رئاسة الأركان التركية، حتى جنرالات على

مستويات عليا لم تكن بصورة اللعبة المزدوجة، بالتالي كانت القيادة العسكرية العليا تضطر لتبني مواقف محايدة ظاهرياً لتهدئة المرؤوسين وكانت أحياناً توجه اللوم إلى تشيلر.

بيد أن تشيلر كانت مدركةً للعبة من جانب بعض الجنرالات، لذا كانت تتحدث في لقاءاتها الشخصية مع المقربين أن ((**العسكريين والرئيس ديميريل خانوها**)) لكنها لن تغادر الحلبة دون إحداث ضجة وحاولت مغازلة قسم من الجنرالات وكسب تأييد مجمعات الصناعة الحربية والأوساط الاحتكارية لقطاع الأعمال الضخمة من أجل تعزيز مواقعها على الساحة السياسية وفي أروقة السلطة.

بعد الأحداث المرتبطة بإقصاء حزب الرفاه وحزب الطريق القويم عن السلطة من خلال الضغوط التي مارستها المؤسسة العسكرية، أخذت التقييمات تتوالى كل حسب موقعه وأيديولوجيته، فرئاسة الأركان اعتبرت ذلك بمثابة ((**انقلاب**)) فعلي شكّل بترتيبه الانقلاب الرابع في تاريخ الانقلابات العسكرية في تركيا لكن هذه المرة يختلف كلياً عن السابق حيث جاء ضمن إطار الديمقراطية والدستور- طبقاً لوجهة نظر الجنرالات.

وكما لوحظ أن المؤسسة العسكرية التركية كانت قد اتخذت قراراً بإبعاد تشيلر نهائياً عن الساحة السياسية كونها خرجت عملياً عن السيطرة، لكن لا يفهم من ذلك أن رئاسة الأركان التركية كانت تنوي

مستقبلاً التخلي كلياً عن تعاونها مع حزب الطريق القويم حيث وضعت توصيات تتعلق بإعادة تشكيل وصياغة حزب الطريق القويم وإبدال قيادته الحالية.

وكان رئيس الأركان الأسبق /دوغان غيوريش/ الشيشاني الأصل أحد أنصار الاحتفاظ بالصلات مع الحزب ومن النشطاء البارزين والداعمين لهذا التوجه ويعتبر غيوريش من المنادين بالإرشاد السياسي لهذا الحزب وتعاون بشكل وثيق مع تشيلر، وكان بدعم شخصي منها وبفضلها قد عُيّن في رئاسة الأركان ثم انتخب عام 1995 عضواً في البرلمان ضمن قوائم حزب تشيلر.

الجدير ذكره أن غيوريش بات على قناعة تامة أن الأحد عشر شهراً في ظل حكم حزب الرفاه مع حليفه الطريق القويم أوصلت البلاد إلى حافة الانفجار الاجتماعي حيث انقسمت تركيا إلى معسكرين:

ـ معسكر أنصار النظام العلماني.

ـ معسكر أنصار النظام الإسلامي.

بالتالي كان يسعى من خلال صلاته مع رئاسة الأركان كي تضغط المؤسسة العسكرية لإجراء انتخابات مبكرة تعمد فيها إلى توحيد القوى الديمقراطية بغية حرمان حزب الرفاه لفترة طويلة من إمكانية الوصول إلى سدة الحكم، وهذا بحد ذاته يتطلب دعم الرئيس التركي من أجل الدعوة إلى الانتخابات المبكرة.

ويضغوط من جانب الجنرالات كلف الرئيس التركي ديميريل مسعود يلماظ بتشكيل حكومة جديدة من أجل إخراج البلاد من أزمتها الحكومية. وقد اعترف الرئيس ديميريل في لقائه مع مساعديه أنه ارتكب في السابق خطأً، عندما رشح تشيلر لزعامة حزب الطريق القويم وطالب الذين يفكرون بواقعية أكثر وغير المرتبطين بالتزامات عمل أو شخصية مع تشيلر، إقصائها من زعامة الحزب. كذلك هناك أعضاء تركوا الحزب جرّاء ممارسات تشيلر وهؤلاء قد يعودون مجدداً لصفوفه.

وفي سياق الضغوطات التي مورست على تشيلر خرج من صفوف الحزب بعض أعضاء البرلمان وذلك بدعم مباشر من المؤسسة العسكرية وبمقابل إغراءات مالية، لكنهم وعدوا بالعودة إليه في حال إعادة تشكيله من جديد.

كانت هناك طروحات أيضاً من أجل تغيير تسمية الحزب ـ هذا ما عبّر عنه /غيوريش/ أثناء لقائه ديميريل مشيراً إلى أن ظهور حزب جديد في البلاد مع تجديد الأفكار المتعلقة بإعادة تشكيل وصياغة المجتمع التركي سيلاقي الحماس من قبل الناخبين ـ **كما جرت العادة** ـ وهذا يعطي الحزب حظاً أوفر في تبوء مكانة لائقة في أوساط الشعب، خصوصاً أوساط رجال الأعمال الكبار التي لم تقم مع حزب الوطن الأم الصلات التي تقيمها مع حزب الطريق القويم أو وريثه. وبهذا الصدد تعلّق الآمال بصورة خاصة على ممثلي الطائفة اليهودية الذين أصيبوا بالإحباط نتيجة سلوك تشيلر في الآونة الأخيرة.

بـالطبع تتـدارس الجهـات الحزبيـة في الطريـق القويـم عـادة مـع السياسيين الأمريكيين التطورات ضمن الحزب وذلك للإثبات للأمريكيين بأن حزب الطريـق القويـم يسعى دائماً للتقـارب مـع الولايـات المتحـدة خلافاً لحزب الوطن الأم الذي يميل إلى أوروبا.

بـالرغم مـن كل الأحداث والهزات الـتي حلّـت بالسـاحة السياسـية التركيـة والتقلبـات في التحـالفـات الحكوميـة تبقـى المؤسسـة العسـكرية راغبـةً بالمحافظة على حزبي الطريق القويـم والوطـن الأم كحزبي اليمـين الوسط الرئيسية في البلاد.

في ذات الوقـت تبحـث رئاسـة الأركـان حالـة أخـرى لإعـادة تشـكيل حزب الطريق القويم واحتمال دمجه مع حزب تركيا الديمقراطية بزعامة حسام الدين جندروك الذي يحظى بالاحترام حتى في معسكر يمين الوسط.

وتبقى قيادة الجيش التركي معنية بإعادة تأهيل حزب الطريق القويم كونه يتماشى أكثر مع الجنرالات مقارنةً مع حزب الوطن الأم الـذي لم تتم السيطرة عليه بالكامل.

* * *

الفصل الخامس

موقف القيادة العسكرية

من حزب ((تركيا الديمقراطية)) بزعامة حسام الدين جندروك

بالرغم من الاهتمام المتزايد للقيادة العسكرية التركية بحزب الشعب الجمهوري والذي يبدو جلياً في السنوات الأخيرة إلا أنها تدرس بدقة متناهية وضع وإمكانيات حزب ((**تركية الديموقراطية**)) الحزب الصغير والقوة السياسية التي لا تقارن من حزب الشعب الجمهوري من حيث التأثير وحجم الأنصار والإمكانيات المتاحة في البرلمان.

بيد أن الملاحظ تبدو رئاسة الأركان واثقة من لعب حزب ((**تركية الديموقراطية**)) مستقبلاً دوراً أكثر أهمية في الحياة السياسية للبلاد وسيمهد من خلال ذلك لتعزيز مواقع الأوساط العسكرية وخلق موقف أكثر استقراراً في المجتمع مع بدايات الألفية الجديدة.

منذ عام /1998/ أخذ حزب ((**تركية الديموقراطية**)) ينخرط أكثر فأكثر في التحالفات الحكومية حيث تحالف مع مسعود يلماظ الذي شكل حكومة أقلية معتمداً على دعم حزب جندروك ومثل الحزب في حكومة يلماظ السيد عصمت سيزغين الذي شغل حقيبة الدفاع ونائباً لرئيس الوزراء، أما بالنسبة لموقعه الحزبي فيعتبر الشخصية الثانية أي نائباً لرئيس الحزب.

الجدير قوله أن سيزغين كان واحداً من مؤسسي حزب الطريق القويم لكنه خرج من الحزب عام /1996/ لعدم قناعاته وموافقته على

سياسات تانسو تشيلر، وقد شغل مراراً مناصب وزارية، وفي فترة سابقة حل رئيساً على البرلمان.

بالطبع هناك شخصيات من حزب ((**تركية الديمقراطية**)) شغلت مناصب وزارية: وزراء دولة: رواء الدين شاهين، محمد بتالي، رفعت سرداد أوغلو، كذلك شغل نجدت منذر حقيبة وزارة النقل.

بالنسبة لزعيم الحزب حسام الدين جندروك رسمياً لم يتبوء مناصب وزارية بالرغم من أنه يلعب الدور الأساسي في تحديد الخط السياسي للحزب ويبقى في صلب دائرة اهتمامات الجنرالات.

عملياً كان جندروك أحد مؤسسي حزب الطريق القويم وظل رئيساً للحزب حتى تم رفع الحظر الذي كان مفروضاً على زعيمه سليمان ديميريل ومنعه من ممارسة العمل السياسي، ولما تسلم ديميريل رئاسة الدولة بعد وفاة تورغوت أوزال اقترح على جندروك تسلم زعامة الحزب ((**الطريق القويم**)) من جديد وليحل بمنصب رئيس الوزراء خلفاً له، إلا أنه رفض كونه كان يشغل منصب رئيس البرلمان وهكذا آلت رئاسة الحزب إلى تشيلر.

وبعد مرور فترة وجيزة ترك جندروك الحزب معتبراً أن تشيلر نسفت أسس الحزب واغتصبت السلطة.

بيد أن الرئيس ديميريل والجنرالات استقبلوا هذه الخطوة بمفاهيم مختلفة، حيث عبّر ديميريل عن تشاؤمه مشيراً إلى تكبد الحزب خسارة

جسيمة لا تعوّض بخروج جندروك كونه يتمتع بنفوذ كبير على حلبة السباق السياسية التركية في أوساط اليمين واليسار على السواء وقد تبعته شخصيات بارزة في الحزب وتعاطف معه رجال أعمال كبار كانوا يقدمون المساعدة الحقيقية لحزب الطريق القويم.

بالطبع لا يمكن إهمال ناحية مهمة وهي أن جندروك كان يمثل ثقل متقابل مع تشيلر الأمر الذي دفعها لسلوك أسلوب دكتاتوري في الحزب دفعه إلى الاستقالة منه.

بالنسبة لديميريل كان لا يرغب حقيقةً برؤية جندروك يخرج من صفوف حزبه كونه كان يطمح بتخطيه مستقبلاً كرسي رئاسة الوزراء ليحل مكانه بالرئاسة.

هذا السعي من جانب ديميريل كان يلاقي التأييد من جانب الجنرالات الذي يعتبرونه أكثر حيويةً لهم، فجندروك كان دائماً وخلافاً لديميريل ـ أكثر اعتدلاً ولا يتناقض مع المبادئ الأساسية لعلمانية ((**أتاتورك**)) والمسألة الأهم أن جندروك يتمتع باحترام الأوساط الدينية بالرغم من أنه يقف ضد حزب الرفاه الإسلامي ووريثه حزب الفضيلة.

هناك روايات شبه مؤكدة أن جندروك ترك صفوف حزب الطريق القويم بالتنسيق مع جنرالات الجيش، حيث كان قد شكّل في كانون 1 1996 حزب ((**العصر الجديد**)) بعدد أعضاء لا يتجاوز /70/ عضواً لكنهم يتمتعون بتأثير ونفوذ وسمعة كبيرة في المجتمع ولديهم إمكانيات

مالية هائلة إضافةً لكون قسم منهم أعضاء في البرلمان، الأمر الذي مكّنه خلال فترة وجيزة من استقطاب عدد كبير من الأنصار، إضافةً لحنكة جندروك السياسية التي يتقنها بمهارة فائقة، عدا عن تمتّعه بأفق سياسي بعيد لتطورات الوضع السياسي الداخلي.

بناءً على خلفية ما ذكرنا بدت الفكرة الطوباوية لحزب **((العصر الجديد))** ملفتةً للأنظار، ومع بداية عام 1997 أعلم الجنرالات جندروك أن الجيش سيعمد حتى منتصف العام لفرط الائتلاف الحكومي بين حزب الرفاه والطريق القويم وسيتم تشكيل حكومة جديدة وأن حزب الشعب الجمهوري سيكون أحد الأحزاب المرشحة لدخول الائتلاف الحكومي الجديد رغم عدم استعداده لمثل هذه الخطوة بالتالي ستكون حكومة أقلية.

لذا يتعين على حزب **((العصر الجديد))** الاستعداد حسب إمكانياته لدخول الائتلاف مقابل الوعد بدعم ترشيح انتخاب جندروك مستقبلاً لمنصب رئاسة الدولة من جانب المؤسسة العسكرية.

في فترتها اقترح أعضاء الحزب تغيير اسم الحزب إلى **((تركية الديمقراطية))**.

الملاحظ أن من الأسباب الموجبة لإعجاب الجنرالات بشخصية جندروك أن طروحاته وسعيه للإصلاحات الهادئة لا عن طريق العلاج **((بالصدمة))** بحيث تؤخذ بالحسبان احتياجات السكان الاجتماعية والعمل على نسف صلات الحكومة بالمافيا ليس من أجل المكاسب السياسية الشخصية، بل لما فيه خير ومصلحة البلاد.

بالطبع هذه الشعارات تنتشر أيضاً في صفوف حزب الوطن الأم، بيد أن جندروك كان ينظر إلى حزب الوطن الأم كمؤسسة أكثر فساداً من الطريق القويم.

بالتالي كان يؤكد دائماً على الإجراءات التي يتبعها في حزبه الجديد لقبول الأعضاء الجدد من خلال مراجعة تاريخ وحسابات كل شخص يرغب بالانضمام إليه وخصوصاً علاقات المرشح مع عالم الإجرام والهيئات الحكومية حتى كان يتم جمع معلومات عن أقربائه.

بالتأكيد يدرك الجنرالات أنه من العبث التحدث عن تحويل حزب ((**تركية الديمقراطية**)) إلى حزب قومي شامل خلال السنوات القليلة القادمة بالتالي لا بد من الاعتماد مرحلياً على حزب الشعب الجمهوري الذي يمكن أن يتكامل كقوة سياسية مع ((**حزب تركيا الديمقراطية**)).

اللافت في طروحات جندروك هو الدعوة إلى حرية السوق والسعي بقوة إلى بناء المؤسسات الديمقراطية طبقاً للنمط الغربي، فهو قريب من الديموقراطيين الاجتماعيين ويقف ضد عملية ((**الخصخصة المتهورة**)) وينادي بتأمين الضمان الاجتماعي ويؤيد سيطرة الدولة على قطاعات الصناعة المرتبطة بالثروات الوطنية الخام، ولا يوافق على الإصرار الذي يفرضه البعض بتطبيق الأساليب البوليسية في الحكم ويعارض الذين يعربون عن استعدادهم خلال ساعة واحدة لتبني كافة قوانين ونمط حياة الغرب - جميع هذه المعطيات كانت تخلق ارتياحاً لدى الجنرالات وتتناسب مع وجهات نظرهم، خصوصاً طرح فكرة ((**مبدأ التغيير**))

طبقاً للظروف كنقطة أساسية في برنامج حزب ((**تركية الديمقراطية**)) أي بعبارة أخرى يمكن أن يجري الحزب تعديلات على برنامجه وفقاً للظروف المتشكلة في البلاد.

يلاحظ أن جندروك يعارض الأفكار الشوفينية ويعتبرها غير متناسبة مع المصالح التركية، عدا عن ذلك يرى أن ((**البسيكولوجية القبلية**)) تعيق محاربة الانفصاليين الأكراد- على سبيل المثال.

وفي هذا الإطار يؤكد دعمه لمحاربة حزب العمال الكردستاني، لكنه يشير إلى ضرورة طرح هذه المواجهة على المستوى البرلماني بحيث يحرم الدول المجاورة من فكرة مساعدة حزب العمال الكردستاني بالتالي يتقوقع وينكفئ ليتحول إلى منظمة إرهابية صغيرة.

فيما يخص توجهات حزب ((**تركية الديمقراطية**)) على الصعيد الخارجي فإنه ينادي بتعزيز العلاقات مع الغرب وحتى روسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وله علاقة متميزة مع ألمانيا وهذا ما لفت انتباه قيادة الجيش في الوقت الذي أساء فيه يلماظ لهذه العلاقة بالتالي تنظر المؤسسة العسكرية إلى جندروك كشخصية قادرة على تحسين تلك العلاقات خصوصاً أن خبراء اختصاصيين من حزب جندروك يدرسون الخبرات الاقتصادية الالمانية ويجرون استشارات دورية مع مفتشين من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وهكذا يكرّس مبدأ جندروك في تعددية العلاقات الاقتصادية خلافاً لتشيلر ويلماظ.

* * *

الفصل السادس

العقيدة العسكرية ـ السياسية التركية

في السنتين /1998 – 1999/ بدأت وزارة الدفاع التركية بدعاية نشطة حول الاتجاهات الأساسية في العقيدة السياسية ـ العسكرية الواردة فيما يسمى ((**الكتاب الأبيض ـ 98**)) منوهةً إلى أن تركيا محاطة بالبحار من ثلاث جهات وتربط أوروبا بآسيا وتحتل وضعاً جيوسياسياً فريداً، حيث ـ برأيها ـ تشكل العنصر الرئيس في الاستقرار وتعزيز التوازنات الاستراتيجية في ((**منطقة المخاطر**)) حسب التعبيرات التي جاءت في الكتاب المذكور، فطبقاً لما ورد فيه تتمتع تركيا بإمكانيات هائلة ومتكاملة كونها الدولة الثانية في تعداد الجيوش والقدرات القتالية ضمن حلف شمال الأطلسي /الناتو/.

بدورها القيادة العسكرية التركية تستند إلى أن السياسة العسكرية لتركية مبنية على مبادئ:

- السلام في البلاد وفي العالم.
- الإسهام في خفض حدة التوتر الدولي.
- حماية استقلال ووحدة الأراضي التركية.
- اتخاذ كافة التدابير لتحاشي وقوع نزاعات مسلحة.
- المشاركة في منظومات الأمن الجماعي وتنفيذ ما يترتب عليها من التزامات.

إضافةً لذلك تتضمن الاستراتيجية العسكرية التركية مبادئ:

- الردع.
- الأمن الجماعي.
- الدفاع الأمامي.
- المساهمة العسكرية في القيادة أثناء الأزمات.

يلاحظ من خلال الفقرات التي استعرضت أن هناك ضرورة ملحة لامتلاك قوات مسلحة تمتلك ميزات تساعد في تحقيق الاستراتيجية المشار إليها بحيث تتمتع بقوة ردع نظراً لعدم الاستقرار وعدم الوضوح في المنطقة المحيطة بتركية، عدا عن مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية.

بخصوص الأمن الجماعي، تنظر تركيا من خلاله للمشاركة في نشاط الأحلاف الإقليمية والدولية وبشكل خاص في الناتو واتحاد أوروبا الغربية.

أما ((**الدفاع المتقدم**)) /الأمامي/ فيتلخص - حسب وجهة النظر التركية - بالتصدي للعدوان الخارجي في أقصر وقت.

وبالنسبة للمساهمة العسكرية في القيادة بظروف الأزمات يقصد فيه جاهزية الجيش التركي للمشاركة المباشرة في تسوية الأزمات الناشئة.

بالطبع تنظر القيادة العسكرية التركية إلى الواقع الاستراتيجي للعصر الحديث وتسعى كي يتمكن الجيش التركي في القرن الحادي والعشرين الراهن من تنفيذ عمليات برية وجوية وبحرية مشتركة مع حلف الناتو واتحاد أوروبا الغربية في العمق التكتيكي والعملياتي - التكتيكي، كون

نظريـة **((العمليـات المشـتركة))** تفـترض وجـود قـوات مسـلحة ذات إمكانيات مناورة عالية وقدرة نارية كبيرة على استخدام النيران بالذخيرة الموجهة وتأمين دعم ناري فعّال ومتواصل للقوات.

إن تركيا العضو في حلف الناتو منذ العام /1952/ ترى بأن تطوير العلاقات مع هذا الحلف هو حجر الزاوية لسياستها العسكرية، والدفاع الجماعي الذي كان هاماً لضمان الأمن لتركية في فترة **((الحرب الباردة))** جعل القيادة العسكرية التركية على قناعة تامة بأهميته اليوم إذا أخذت بالحسبان عوامل الأخطار القائمة وعدم الاستقرار في المنطقة، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحولت تركيا ـ حسب عقيدتها السياسي ـ من **((دولة مجنبة))** في الحلف إلى **((جبهة أساسية))** لذا تطلب القيادة العسكرية والسياسية التركية معاً بتوسيع الناتو شرقاً وجنوباً وبالتأكيد على زيادة الدور السياسي للحلف في تعزيز السلام والاستقرار في المناطق المحيطة بتركية، ومن خلال ذلك ترى الأوساط العسكرية التركية تنشيط مشاركتها في تحقيق هذه المهام، فأنقرة تؤيد تطوير الحوار بين الناتو وروسيا ضمن إطار برنامج **((الشراكة من أجل السلام))** وتود المساهمة فيه.

وكما ورد في **((الكتاب الأبيض))** فإن تركيا مقتنعة بأن الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط يشكلان أهمية حيوية للأمن الإقليمي والعالمي كذلك تولي أهمية كبيرة لتطوير العلاقات مع الدول العربية وتدعم **((القضية العادلة للشعب الفلسطيني))** وتطّور بصورة كبيرة التعاون مع إسرائيل معتبرةً أن هذا ليس معادياً لدول أخرى ويخدم السلام في المنطقة.

تشكل مناطق القوقاز مكانة خاصة في سياسة تركيا الخارجية حيث تعتبر مفرق طرق بين الشرق والغرب وبالتالي كان واضحاً أن أنقرة كانت في مقدمة الذين اعترفوا باستقلال دول المنطقة المذكورة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي حيث باشرت بتقديم المساعدة الاقتصادية لها كما تولي تركيا حالياً أهمية خاصة للمحافظة على وحدة أراضي دول القوقاز وتطالب بالإسراع في تسوية نزاع ((**ناغورني كرباخ**)) القائم بين أرمينيا وأذربيجان وذلك ضمن إطار العملية السلمية.

إن تركيا كدولة متوسطية على قناعة بأن مسائل الأمن الأوربي لا يمكن فصلها عن المساعي لتأمين الاستقرار في حوض البحر المتوسط وكذلك الأمر بالنسبة لحوض البحر الأسود حيث تدعو لإجراءات الثقة وتحويله إلى منطقة مستقرة.

طبقاً لما جاء في ((**الكتاب الأبيض**)) فقد اقترحت تركيا مراراً على اليونان حل الخلافات في بحر إيجة عن طريق الحوار والإرادة الطيبة لكن اليونان تدحض هذه المزاعم وتؤكد على حل كافة القضايا بما فيها القضية القبرصية.

وفي فقرة أخرى من الكتاب المذكور هناك إشارة إلى الأخطار القائمة في المنطقة والعالم كالنزاعات الدينية والعرقية وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. بالتالي يتوجب على القوات المسلحة التركية وفي مقدمتها القوات البرية أن تكون قادرة على مواجهة كافة الأخطار وتنفيذ مهام

هجومية ومتمكنة من حماية النظام العلماني والمحافظة على وحدة الأراضي التركية.

نعتقد من خلال تحديدنا لطبيعة الاتجاهات الأساسية للعقيدة السياسية - العسكرية التركية بأن القيادة التي تسعى لتحويل هذا البلد إلى قوة عسكرية وسياسية رئيسية في المنطقة كمقدمة لتكون قوة إقليمية عظمى وهذا ما نستنتجه من الاستراتيجية الجديدة لأنقرة والهادفة إلى تطوير مجمعات الصناعة الحربية ضمن خطة طويلة الأمد حيث خصصت للثلاثين سنة القادمة مبلغ /150/ مليار دولار لتحقيق هذه الخطط الطموحة.

هنا لا بد من لفت الانتباه إلى أن تركيا تشدد على أهمية ((التحالف)) مع إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة خصوصاً في مجال التصنيع الحربي وتحديث القوات المسلحة.

الفصل السابع

السياسة النووية لتركيا

والذخائر النووية المتوضعة على الأراضي التركية

بعد إجراء التجارب النووية في كل من الهند والباكستان وتفعيلهما الأعمال الخاصة بإنتاج السلاح النووي الذي أثار اهتمام وقلق العالم بما فيه دول الشرق الأوسط وعلى الأخص تركيا الدولة الوحيدة في المنطقة العضو في حلف الناتو والتي تشكل رأس حربة متقدم للحلف باتجاه الشرق والجنوب معاً.

المتابع للشؤون التركية ومن خلال تطور الأحداث في المنطقة والعالم والتحالفات القائمة لا بد وأن يلاحظ الاهتمام الكبير لشركائها في الناتو بالاستفادة من موقعها الجغرافي ـ السياسي الذي تم استثماره طيلة الحرب الباردة، الذي بقي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، وقد ازدادت أهمية تركيا في هذه المرحلة والمرحلة القادمة كي تلعب دوراً جديداً في ظل النظام العالمي الجديد أحادي القطب، نظراً للخطط الموضوعة من أجل إعادة صياغة الخارطة الجغرافية للمنطقة بما يخدم التحولات التي حصلت في العالم، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على حساب بقية دول العالم وبشكل خاص الدول النامية، التي تمتلك الثروات النفطية وغيرها والمتمركزة بالدرجة الأولى في حوضين أساسيين هما: الخليج العربي وبحر قزوين. وتركيا بحكم موقعها الجغرافي من المنطقتين باتت تشكل عاملاً حاسماً في السيطرة على هاتين المنطقتين.

بالتالي لا زال حلف الناتو وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية تعوّل كثيراً على تركيا في تحقيق هذه الأهداف.

بالعودة قليلاً إلى المرحلة السابقة ((**فترة الحرب الباردة**)) كانت تركيا عبارة عن مستودع للذخائر النووية الأمريكية غير معلن عنها.

واستناداً إلى المعطيات المؤكدة ومن مصادر أمريكية تحديداً لا يزال حتى الوقت الراهن على الأراضي التركية /75/ رأس نووي في حالة التخزين في قواعد انجرليك وباليكشير وميورتر، بينما تشير المعطيات الدولية الأخرى وبالاعتماد على المصادر التركية إلى وجود أكثر من /500/ قطعة نووية مخزنة على الأراضي التركية.

بالطبع هذه الأسلحة تخضع بشكل مطلق للقيادة الأمريكية ولا علاقة للجانب التركي بها بحيث يكون بإمكان الولايات المتحدة استخدامها بأوامر من الرئيس الأمريكي في حال نشوب نزاعات وخصوصاً مع الاتحاد السوفييتي في حينه ورغم هذا الدور الذي فضّلت واشنطن منحه لأنقرة باعتبارها ((**مستودعاً للذخيرة النووية**)) إلا أنها رفضت تحويلها إلى دولة نووية رغم أنها شريك وحليف قوي في حلف الناتو، حتى أن الأمريكيين عارضوا إقامة مجموعة محطات نووية لتوليد الطاقة من أجل الاستخدام السلمي على الأراضي التركية، علماً أن السلطات التركية قد أثارت مسألة بناء محطات كهروذرية في عام /1965/ ووضعت خطة في بداية السبعينات لإنشاء محطة كهروذرية باستطاعة /300-400/ ميغاواط تعمل على المياه الثقيلة، لكن رفض المشروع.

وفي العـام /1984/ اقـترح الجـانب الـتركي علـى شـركات أجنبيـة المشاركة في بناء محطة للطاقة النووية بشرط التمويل الكامل واستثمارها لمدة /15/ سنة تنتقل بعدها الملكية إلى الدولة التركية وقد لعبت شركة كوريـة جنوبيـة مختصـة بالطاقـة النوويـة دوراً كبيراً في تقديـم الخدمـات الاستشـارية للجـانب التركي في هـذا المجـال، ووضعـت شـروط المشـاركة الأجنبيـة في هـذا المشـروع، لكـن الصعوبـات الماليـة وعـدم ثقـة الحلفـاء في النـاتو في صوابيـة ونقل التكنولوجيـا النوويـة للأتـراك خصوصـاً أن الوضـع الداخلي لم يكن مستقراً أعاقت تنفيذ المشروع وخصوصاً بعد حادثة تشير نوبل النووية عـام /1986/والمساحة الكبيرة التي تـأثرت بهـا حيث وصلت اشعاعاتها من أوكرانيا إلى آسيا الوسطى وأوربا عموماً.

بيد أن الأمور قد تغيرت بعد انهيـار الاتحـاد السـوفييتي وبـدأ حلفـاء تركيـا في النـاتو يعيدون النظر في هذه المسألة حيث توصلوا إلى استنتاج مفـاده أن المسألة تستحق البدء بتمويل خفي لتركية من أجل إنشاء محطات طاقة نوويـة، وعلى الأرجـح أن هذا التحـول في مواقـف الشركاء جـاء نتيجـة ضغـوط أمريكية مباشرة كون أن واشنطن باتت على قناعة بضرورة مساعدة تركيا من أجل إيجاد احتياطها من الطاقة، وكذلك من أجل تخلصها من تبعية الاقتصاد التركي للطاقة التي تحصل عليها من روسيا وإيران.

الملاحظ أن السلطات التركيـة منـذ حصولهـا علـى الموافقـة الأمريكيـة وأعضاء الناتو بدأت العمل بفاعلية لتحقيق مشروع بنـاء محطـات الطاقـة النوويـة في منطقـة أضنـة رغـم أن هـذه المنطقـة تقـع ضمـن خطـة الزلـزال لحوض البحر المتوسط.

بالطبع يمكن ربط النشاط الدؤوب لإقامة مثل هذه المحطات باهتمام القيادة السياسية والعسكرية الزائد بمسألة البرنامج النووي العسكري.

الجدير ذكره أنه في السنوات الأخيرة تم بناء ما لا يقل عن ثلاث مفاعلات نووية بمساعدة الحلفاء في الناتو استطاعة كل منها ألف ميغا واط وتعمل على اليورانيوم الذي يتوفر في تركيا بأكثر من عشر ولايات /محافظات/ في وسط وشرق الأناضول، حيث تقوم دول الناتو بعملية تمويل استخراج اليورانيوم منها.

يوجد في تركيا مختبرات للبحوث النووية منها مختبر سري وهام تم إنشاؤه عام /1986/ وهو مختص بإنتاج الوقود النووي ويقع ضمن مركز البحوث النووية في منطقة /تشكميج/. ويعمل خبراء وعلماء ذرة أتراك في هذا الموقع حسب البرنامج النووي العسكري الوطني وقد نفذوا المرحلة الأولى من البرنامج دون مساعدة رسمية أمريكية، لكن الأمريكان في الآونة الأخيرة وبتكليف من إدارة الرئيس كلينتون عمدت البنتاغون إلى تقديم مساعدة للزملاء الأتراك لتحقيق بحوثهم النووية العسكرية، وفي إطار هذا البرنامج استغلت القيادة العسكرية التركية الوضع وحصلت على فرصة لاستغلال الدول الناطقة بالتركية في آسيا الوسطى التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي حيث جمعت معلومات عن التكنولوجيا النووية في الاتحاد السوفييتي السابق من خلال العلماء الذين يعيشون في هذه الجمهوريات الجديدة.

عدا عن ذلك فالأجهزة التركية المختصة بتجنيد واستقطاب علماء الفيزياء النووية من الاتحاد السوفييتي السابق بداية كانت تحاول إخفاء

ذلك حتى عن شركائها إلا أنها الآن باتت تفعل هذا بمساعدة الأجهزة الأمنية الأمريكية لغايات كثيرة منها:

أولاً: استفادة تركيا كشريك وحليف في الناتو من الخبرات النووية السوفييتية الجاهزة.

ثانياً: قطع الطريق أمام إيران والدول العربية من الحصول على خبرات علماء الذرة السوفييت وحرمانها من تطوير أية أسلحة دمار شامل لتشكل تهديداً لإسرائيل.

ولم يكن عبثاً تسريع التعاون النووي بين تركيا وإسرائيل في السنوات الأخيرة وهذا منسجم كلياً مع العلاقات التحالفية القائمة بينهما وخصوصاً بعد إقامة المحور الثلاثي السياسي ـ العسكري: الولايات المتحدة ـ إسرائيل ـ تركيا.

ورغم عدم الإفصاح عن هذا الشكل من التعاون الاستراتيجي الخطير في المجال النووي إلا أن الخبراء الإسرائيليين سيشاركون في وضع مشروع لمحطة توليد بالطاقة النووية في منطقة ((عكويا))، ومن خلال تحقيق ذلك سيكون بإمكان العلماء الأتراك الحصول على معلومات من الخبراء الاسرائيليين في مجال تصنيع الأسلحة النووية.

هذا ما تأكد من خلال تصريح لأحد علماء الذرة الأتراك المشهورين وهو العالم: خير الدين كابيتش حيث قال:

((إن بناء محطات التوليد الكهربائية بالطاقة النووية المخطط إنشاؤها يمكن أن تستخدم في تصنيع قنبلة نووية)).

وبالمضي قدماً في البرنامج العسكري النووي لتركية فتح الطريق أمام القيادة العسكرية التركية التي تشدد من ضغوطها على الإدارة الأمريكية وإقناعها ((**بضرورة عدم إعاقة الغرب للخطط النووية التركية بعد الآن**)) طارحةً شعار:

((إن امتلاك تركيا للسلاح النووي سيساعد على تعزيز المحور العسكري الاستراتيجي: أمريكا ـ إسرائيل ـ تركية، بحيث يكون باستطاعة هذا المحور السيطرة على كل المنطقة ومراقبتها)).

انطلاقاً من ذلك تشهد الساحة التركية دعاية قوية لإضعاف أي توجه أو ميول معادي للمشاريع النووية في الأوساط السياسية حيث يجري العمل حتى مع أعضاء البرلمان لإقناعهم بهذه التوجهات. كما أوعزت القيادة العسكرية لمؤسسة الطاقة النووية التركية بالعمل على إعداد تقرير سنوي وإرساله إلى البرلمان يتضمن عبارة:

((أن التكنولوجيا النووية ـ من وجهة نظر استراتيجية ـ تجعل البلاد ذات قوة واحترام أكبر وأن تركيا المحاطة بمحطات الطاقة النووية التي تعمل على التكنولوجيا السوفييتية النووية القديمة كانت مضطرة لإقامة مركز إنذار مبكر عن الإشعاع)).

الواضح أن الهدف من تحركات كهذه هو اللعب على عواطف الشعب خصوصاً عندما يجري الحديث عن:

((عدم تمكن تركيا حتى الآن من تحقيق تقدم في مجال الطاقة النووية)).

بالطبع يهدف العسكريون وعلماء الذرة الأتراك من هذا الطرح إضفاء طابع رسمي على العمل في المجال النووي والحصول على أموال إضافية من الميزانية العامة للدولة.

والغاية النهائية من هذه الدعاية دفع السلطات مرةً وللأبد إعطاء ((**الضوء الأخضر**)) لتطوير الطاقة النووية، كون المسألة حتى الآن سواء باتجاه تنشيطها أم تجميدها تتوقف على قرار القيادة السياسية أي تحتاج إلى قرار سياسي.

بعد مرور فترة من الزمن على الحملة كانت النتائج مرضية وإيجابية جداً حيث حققت أهدافها وباتت غالبية أعضاء البرلمان تؤيد تنشيط البرنامج النووي لأسباب اقتصادية وسياسية وعسكرية، كل له أسبابه، وبمحصلة هذه الميول على حلبة السباق ؛ لأولبية السياسية التركية حصل الجنرالات على دعم القيادة السياسية وبات لديهم إمكانية أوسع للتعاون صراحة مع شركائهم الاستراتيجيين في خطة إنتاج السلاح النووي.

* * *

المخزون النووي:

في الوقت الذي تعارض به تركيا إنتاج واستخدام السلاح النووي حسب العقيدة العسكرية التركية فإن ما يقارب /500/ رأس أو قطعة نووية على الأراضي التركية مع وسائط إيصالها وتأمينها المادي والتقني وأهم مستودعات ومخابئ تخزينها:

- قاعدة انجرليك.
- باليكسير.

- ازميت.
- اسكيشيخر.
- ميورتر.
- تشيكمالي.
- ايرهاتش.
- ارضروم /ارض الروم/.

كما تخزن أكثر من /300/ قنبلة نووية في قواعد:

أورتاكي - تشوركو - ازمير.

مخصص لها /89/ قاذفة طراز أف - 104 و /67/ قاذفة أف - 4.

أما بقية الأسلحة النووية فهي عبارة عن صواريخ ذات رؤوس عملياتية - تكتيكية.

بالطبع جميع الأسلحة المذكورة توجد تحت حراسة وسيطرة طواقم أمريكية.

ومن أجل الحفاظ على هذه الذخائر النووية توجد على الأراضي التركية مجموعة مدفعية - 558 وكذلك مجموعة تأمين مؤخرة - 67.

هنا لا بد من الإشارة إلى نقطة هامة:

فحتى عام /*1995*/ لم يكن باستطاعة الجيش التركي استخدام هذه الذخائر النووية وإيصالها إلى أهدافها لكن في كانون الأول /*1995*/ سمحت إدارة الرئيس كلينتون وبغض النظر عن احتجاجات اللوبي الموالي لليونان كدولة في حلف الناتو وعلى خلاف ونزاع مع تركيا سمحت بنقل /*120*/ صاروخ تكتيكي منها طراز *ATACMS* إلى العهدة التركية ويصل مدى هذا النوع إلى /*165*/ كم.

الفصل الثامن

تقييم المؤسسة العسكرية التركية

لآفاق تطور الوضع السياسي والاقتصادي العالمي مع بداية القرن الحادي والعشرين كما تراها

هناك شعور لدى الأوساط القيادية السياسية التركية بأن دولتهم ينبغي أن تصبح دولة عظمى إقليمية كحد أدنى وقد ورد ذلك مراراً في أحاديث القادة الاتراك ومنهم الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل خلال أعوام **/1994 ـ 1995/** مؤكداً أن **(القرن الحادي والعشرين سيكون عصر العالم التركي)** مشيراً إلى أن النفوذ التركي لابد وأن يمتد من **((سور الصين العظيم وحتى بحر الأدرياتيك))**.

هذه الطروحات والطموحات لاقت تأييداً وحماساً من القيادة العسكرية في تركية، وبما أن الجنرالات يلعبون دوراً أساسياً في حياة الدولة منذ تأسيس الجمهورية الأتاتوركية، فرئاسة الاركان لا تزال تعتبر أن المهام الرئيسية للجيش في هذه المرحلة لا تقتصر فقط على حماية الدولة ونظامها العلماني والمحافظة على وحدة أراضيها، بل المشاركة الفعالة في وضع السياسات الداخلية والخارجية لها.

انطلاقاً من هذا التوجه عمدت قيادة الجيش التركية أعوام /1995 ـ 1996/ إلى دراسة وتحليل الوضع السياسي والاقتصادي العالمي على عتبة القرن الحادي والعشرين ووضعت توقعاتها لتطوره في مساعي لتحديد موقع ومكانة تركيا على الساحة الدولية من خلال ذلك.

ومن أجل إنجاز هكذا دراسة تم استقطاب العديد من الباحثين العسكريين والسياسيين والاقتصاديين الأتراك ومن بينهم الجنرال المتقاعد

/صبري يرميبشوغلو/ المعروف عنه كداعية لأفكار المؤسسة العسكرية في الأوساط الشعبية.

وتأتي خطوة قيادة الجيش هذه بعد قناعتها بانشغال الأحزاب السياسية والتنظيمات بالصراع فيما بينها من أجل كسب أصوات الناخبين، لذا فهي غير قادرة على تقييم الموقف بصورة سليمة على هذا المستوى بالتالي لن تستطيع تحديد دور ومكانة تركيا فيه الأمر الذي يمنعها ويعيقها في أعداد البلاد للدخول في القرن الحادي والعشرين.

إن مجمل هذه العوامل المشار إليها دفعت بقيادة الجيش لإعداد استراتيجية وتكتيك للدولة التركية خلال العقد القادم، وهكذا جاء في التقرير الذي قدمه الجنرال صبري يرميبشوغلو إلى رئاسة الأركان متضمناً تقديراته وتوقعاته لتطور الموقف داخل تركيا وعلى الساحة الدولية والذي نال مصادقة رئاسة الأركان ـ العقل المدبر والحاكم الفعلي في تركيا ما يلي:

ـ لقد حصلت تغيرات جذرية في العالم خلال العشر سنوات الأخيرة حيث انهار الاتحاد السوفييتي وانتهى المعسكر الاشتراكي ونتيجة ذلك تحول العالم من تعددية الأقطاب إلى القطب الواحد الأمر الذي جعل الحياة على الكوكب أكثر خطورة.

ـ أثبتت أن هذا العالم الأحادي القطب أنه عاجز عن تقديم الحلول العالمية للمشاكل والنزاعات القائمة والتي تضاعفت وتعمقت وأخذت طابع الحروب الاثنية والقبلية والعرقية.

ـ بدأت المجموعات القومية بكل قواها صراعاً مريراً من أجل الحفاظ على مصالحها وصيرورتها.

- ازداد عدد الدول المستقلة بشكل ملحوظ، ولا يزال الأمر مستمراً حيث ستظهر دول جديدة مستقلة مع استمرار هذا الوضع.

- لوحظ نمو للإرهاب الدولي لم يعرفه الكوكب من قبل.

- في ظل هكذا واقع يسعى حلف الناتو لإيجاد مكانه في النظام العالمي الجديد حتى خارج أنظمة الأمم المتحدة.

- بدورها هيئة الأمم المتحدة لم تعد تلعب دوراً هاماً في العالم، جرّاء إضعاف مواقعها وهيمنة القوى العظمى الوحيدة في العالم على قراراتها.

انطلاقاً من ذلك ينبغي على تركيا الاعتماد بالدرجة الأولى على الدور الفعّال والحقيقي للولايات المتحدة، بعد أن باتت قوة الأمم المتحدة غير فعالة.

لا يغفل الجنرالات الأتراك أهمية روسيا، لذا تبقى آفاق العلاقات الثنائية تقلقهم كثيراً، وهم يتابعون عن كثب تطورات الأوضاع في روسيا ويعتقدون أن ما آلت إليه روسيا حالياً يعتبر وضعاً مناسباً لتركيا، لذا ينبغي بذل كافة الجهود من أجل قطع الطريق أمام وصول القوى اليسارية الوطنية والقومية إلى السلطة في روسيا، كون هذه القوى حتماً ستتبنى خطاً معادياً لتركية وستعمد للضغط السياسي وحتى العسكري عليها.

ويرى التقرير التركي أن روسيا ستعمل على مواجهة التحركات التركية في آسيا الوسطى وأذربيجان والقوقاز وشبه جزيرة البلقان في محاولة للاحتفاظ بنفوذها في الدول السلافية.

كما أن إيران ستكون الحليف الرئيسي لروسيا في منطقة الدول الناطقة بالتركية بالتالي يجب تفعيل التحركات لمواجهة إيران ونسف كافة محاولات الإسلاميين الأتراك التقرب مع إيران.

بالنسبة للتهديدات المستقبلية لتركيا ـ حسب الجنرالات الأتراك ـ لن تكون ناجمة عن روسيا فقط، فالنزاعات المتأججة والقابلة للتطور في كل من ملدوفا والبوسنة وأذربيجان ستؤثر حكماً وبدرجة كبيرة على السياسة الخارجية لأنقرة. كذلك فأحداث كوسوفو وإمكانية إندلاع أحداث إثنية في بلغاريا ومقدونيا سيكون لها أثر على التوجهات الخارجية التركية. ولا يستبعد أن تصبح تركيا طرفاً في هذه النزاعات نظراً لتنامي دورها وموقعها كما يخطط لها.

تعتقد رئاسة الأركان التركية أن خطر الصدامات المسلحة مع استخدام الأسلحة النووية لا يزال قائماً. ليس من جانب الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وإنما من قبل: الدول التي تسعى لدخول ((النادي النووي)) والتي تبقى عدواً محتملاً لتركيا مثل: العراق وإيران والباكستان والهند وكوريا الشمالية وسورية.

لقد توصلت القيادة العسكرية التركية إلى محصلة مفادها أنه في الظروف الحالية والمستقبلية ستجد تركيا نفسها مضطرة لتبني مواقف، لا على أساس التحالفات الموجودة فيها كالناتو وإنما انطلاقاً من مصالحها القومية.

ويعترف الجنرالات الأتراك بأن مساهمة الولايات المتحدة في انهيار المعسكر الاشتراكي، لم يكن بهدف حمايتها للديمقراطية في أوربا الشرقية بل كانت الغاية توسيع رقعة نفوذها لتشمل دولاً جديدة. وانطلاقاً من هذا المبدأ انطلقت ألمانيا الاتحادية لتضم إليها ألمانيا الديمقراطية متحملة كل الأعباء الناجمة عن ذلك.

بالتالي ينبغي على تركيا أن تنطلق من هذه الأسس في تكتيكها الشامل في آسيا الوسطى وأذربيجان والمناطق الأخرى.

بناءً على ذلك تم توجيه انتقادات للحكومات التركية المتعاقبة بأنها لم تكن مهيأة لعملية انهيار الاتحاد السوفييتي ولم تستغل الفراغ الحاصل في تلك المناطق في إشارة إلى تقصير السياسيين وعدم التزامهم بأقوال القائد العظيم والمتنبئ الموهوب: مصطفى كمال اتاتورك عندما قال عام /1933/:

((يجب تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والاستعداد دائماً لاحتمال انهياره)).

بالطبع تحاول القيادة العسكرية إبراز استقلاليتها وقوتها من خلال تشككها بالدور البارز والقيادي لحليفها التقليدي حلف الناتو، كما تبدي ثقتها بإقدام بريطانيا مجدداً على تشديد صراعها من أجل نشر: ((**النفوذ الانكلوسكسوني**)) في أوربا. أما الانتقادات التي تكيلها ألمانيا فتتهمها بالسعي إلى إقامة ((**منطقة مصالح**)) مشتركة تدخل فيها النمسا والمجر وسلوفاكيا والتشيك وبولونيا وأوكرانيا وصربيا وتركيا. لذا ينبغي عدم السماح بإنزلاق تركيا ودخولها هذه المنطقة كون تركيا باتت ((**ناضجة لتكون على قدم المساواة في صراعها مع الغرب على مجالات النفوذ في وسط وشرق أوربا**)).

فيما يخص اليونان يرى الجنرالات الأتراك أن السنوات القادمة ستشهد توتراً متزايداً في المواجهة مع اليونان لتبلغ درجة الخطر، حيث سيركز الجانب اليوناني على العام الإسلامي وسيصر على عدم إيجاد مكانة لدولة إسلامية في أوربا المسيحية وستكون الورقة الرابحة في هذه اللعبة نمو الأصولية الإسلامية في تركيا وتعزيز مواقع الأحزاب الإسلامية.

يستنتج مما سبق أن انتقال تركيا إلى سياسة خارجية شاملة بات حقيقة. وترى رئاسة الأركان التركية أن الوقت قد حان لإعلان تركيا

((**دولة إقليمية عظمى**)) وإثبات ذلك فعلياً، لكن يبدو أن السياسيين لم يتوصلوا إلى هذه القناعة ويعتقدون أن إعلان ذلك، قد يفضي إلى مواجهة حتمية ليس فقط مع روسيا، بل وحتى مع الناتو، وتركيا لا تزال غير مهيأة داخلياً ولا اقتصادياً.

لنأخذ الجانب الاقتصادي لهكذا طرح من وجهة نظر المؤسسة العسكرية التركية:

ترى المؤسسة العسكرية التركية أنه يتوجب على الجمهورية التركية أن تحتل مكانة الدول العظمى القوية اقتصادياً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكن مساعي تطوير الأعمال التركية تتم دون حساب الظروف المتغيرة على الساحة الدولية، الأمر الذي يغفله رجال الأعمال الأتراك بحيث لا يستخدمون أو يعطون للعلم دوره الفعلي في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي مع الزمن إلى تبعية أكبر للغرب. انطلاقاً من هذه النقطة تصر على تطوير مجمعات الصناعة الحربية الوطنية كونها تعتبر أحد أهم محركات التقدم والتطور، في إشارة إلى أن التطور العلمي في القرن العشرين حصل تحديداً في نواة مجمعات الصناعة الحربية وخصوصاً في مجالات تكنولوجيا الالكترونيات والطاقة النووية والتكنولوجيا الفضائية، ويفضل مجمعات الصناعة الحربية مهد الغرب وروسيا لظهور البيوتكنولوجيا وتقنية الروبوتات والاتصالات التلفزيونية التي تشكل عماد العلم في القرن الحادي والعشرين.

وإلى جانب التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة تركز رئاسة الأركان التركية على أهمية التعاون الاقتصادي مع الصين واليابان، التي ستكون دولاً عظمى اقتصادياً في المستقبل، إضافة إلى دولاً أخرى مرشحة للبروز اقتصادياً مثل: أندونيسيا، كوريا الجنوبية ـ تايلاند ـ تايوان ـ البرازيل ـ أيطاليا ـ روسيا ـ المكسيك.

الواضح من ذكر أسماء الدول غياب إسرائيل من القائمة، لكن في نفس الوقت تعطى الدولة العبرية أهمية كبيرة في خطط التعاون العسكري.

الملاحظ أن دول الشرق الأوسط عموماً لم تشكل اهتماماً خاصاً لدى القيادة العسكرية التركية، كون دور هذه المنطقة يقتصر على كونه مصدر للطاقة.

وهذا الدور مرشح للانخفاض في كون تركيا تحاول السعي للحصول على مصادر طاقة بديلة لها، سواء من بناء محطات طاقة ذرية أو من خلال إنشاء خط نفط باكو. جيهان لنقل النفط والغاز من حوض قزوين عبر تركيا إلى أوربا.

ودعوة الجنرالات الأتراك القيادة السياسية في البلاد لتبني موقف أكثر صلابةً بخصوص الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوربي، كون المراقبون يرون أن سكان أوربا في العام /2025/ سيشكلون 5٪ فقط من عدد سكان العالم بينما كانوا في القرن الثامن عشر يشكلون 20٪.

لذا يرى المحللون الاقتصاديون الأتراك أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سيشهد تدهور الاقتصاد الأوربي لفترة طويلة، بالتالي فأوربا يجب أن تكون معنية بانضمام تركيا إليها أكثر من تركيا ذاتها، كونها تتمتع باحتياطات ونمو سكاني سريع.

تقترح المؤسسة العسكرية التركية أربع سيناريوهات للتكامل السياسي والاقتصادي في القارة الأوربية:

1ً- إقامة الاتحاد الأوربي الفيدرالي بتوحيد كلي للاقتصاد وخلق سياسة خارجية واحدة ومنظومة أمن موحّدة، بحيث تضم عدداً قليلاً من الدول الأوربية.

2ً- نظراً لاحتمال ظهور أعضاء جدد من دول أوربا الشرقية، يمكن تشكيل اتحاد اقتصادي أوربي موسع في إطار الاتحاد - الجمركي.

3ً- قيام اتحاد أوربي ـ أطلسي تلعب الولايات المتحدة فيه الدور الرئيسي والقيادي.

4ً- إذا لم يحدث أي من السيناريوهات السابقة فمن المحتمل قيام اتحاد حوض المتوسط.

وسيكون هناك مكان لتركيا في كافة هذه الاحتمالات إذا حصلت، كون أوربا معنية بدور تركيا المستقبلي.

كما لا يستبعد العسكريون الأتراك انقسام الأمم استناداً إلى المصالح الاقتصادية، لذا يطرحون سيناريوهات أخرى في هذا الإطار.

فضمن الاتحاد الأول وبتسمية شروط ((**الاتحاد القومي لغرب أوربا**)) يمكن أن تندرج: ألمانيا ـ فرنسا ـ اسبانيا ـ البرتغال ـ هولندا ـ بريطانيا ـ ايرلندا ـ اللوكسمبورغ.

ـ وفي الاتحاد الثاني: اتحاد وسط أوربا يمكن أن يضم: النمسا ـ هنغاريا ـ التشيك ـ سلوفاكيا ـ سويسرا ـ بولونيا ـ لاتفيا ـ رومانيا ـ مولدافيا ـ سلوفينيا.

ـ الاتحاد الثالث: سيضم اتحاد البلقان ويضم: صربيا ـ البانيا ـ مقدونيا ـ البوسنة والهرسك ـ بلغاريا ـ اليونان والقسم اليوناني القبرصي.

ـ الاتحاد الرابع: اتحاد الدول الناطقة بالتركية: يضم: تركيا ـ أذربيجان ـ دول آسيا الوسطى ـ القسم التركي القبرصي.

كما يمكن أن تشكل جورجيا وأرمينيا ما يسمى الفيدرالية القفقازية، وتقيم روسيا الاتحاد السلافي مع كل من بيلوروسيا وأوكرانيا.

وربما ينشأ اتحاد البلطيقي ـ الاسكندنافي ـ دول السويد والدانمارك والنروج وفنلندة وإيسلندة واستونيا وليتوانيا.

عملياً: قد تشكل هذه التجمعات مع بداية القرن الحالي، وستبدأ الأخيرة نضالها من أجل مصالحها حتى في إطار الاتحاد الأوربي الحالي أو في إطار التشكيلات التي ستقوم مستقبلاً.

هذا ويطالب العسكريون القيادة السياسية التركية بتقييم أكثر عقلانية ودقة ونضوج للحلفاء الغربيين في الناتو، فتركيا ـ برأي العسكريين ـ لا زالت تلعب دور ((**الأخت الصغرى**)) في هذا الحلف ((**ويستخدمها الحلف من أجل مصالحه ولا يقبلها كشريك متساوي الحقوق**)).

إن تدهور الوضع الاقتصادي المحتمل في أوربا حتماً سيفرض ضرورة تنشيط وتوسيع البزنس الأوربي بهدف السيطرة التامة والنهائية على الأسواق التركية، لذا يدعو العسكريون لتعزيز مواقع أوساط رجال الأعمال الوطنيين من أجل مواجهة المنافسين لهم والذين يسمون أنفسهم حلفاء.

انطلاقاً من هذا يجب على الحكومة ورئاسة الأركان إعداد سياسة خصخصة فعّالة ومشتركة تحت مراقبة صارمة، ومن هذه النقطة بالذات توجهت الانتقادات إلى حزب الطريق القويم الذي كان ينفذ سياسة ((**خصخصة متدهورة**)).

وحسب وجهة نظر رئاسة الأركان، يكون الجيش هو الوحيد القادر على تخفيض حالة التضخم وديون الدولة، فإذا لم يتم ذلك فإن تركيا لن تستطيع لعب دور الدولة العظمى في القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا الصدد يورد شركاء العسكر في أوساط المراقبين الموالين للغرب مثال: الولايات المتحدة التي يبلغ حجم ديونها /3.7/ تريليون دولار، ورغم ذلك فاقتصادها لا يزال بعيداً عن الانهيار. لكن يرى المحللون العسكريون أنه لهذا السبب تحديداً ستنسف قوة الولايات المتحدة في عالم الأعمال خلال القرن الحادي والعشرين.

ويعاتب العسكريون رجال السياسة الأتراك بأنهم يبتعدون عن الأفكار ((**الأتاتوركية**)) ليس في المجال السياسي فحسب، بل والاقتصادي، ويتهمون بذلك اليسار واليمين والإسلاميين ((**الذين يعيشون ليومهم ويتخذون تدابير آنية لكسب الشعبية**)).

ويعيد العسكريون إلى الأذهان السنوات الأولى من قيام الجمهورية التركية حيث كان التضخم عام /1938/ في أوجّه. لكن في عام /1950/ تم التغلب على ذلك حتى أنه تم التخلص من كافة الديون، فحكومات تلك الحقبة سعت لتطوير قطاع الأعمال بمراقبة حكومية وقاومت التضخم بمساعدة إجراءات حقيقية وحافظت على السوق ولم تطبع عملات جديدة إلا بنسبة قليلة جداً.

هنا يشر هؤلاء إلى ((**القوة الحقيقة الوحيدة**)) القادرة على حماية ((**الأتاتوركية**)) في إشارة واضحة إلى الجيش، حيث يتم التأكيد على أن الجيش هو الوحيد الذي يمكن أن ينتصر على السوق السوداء في البلاد والتي تتمتع بـ 50٪ من المداخيل.

إن فكرة تضافر ((**اليد الصارمة**)) مع الديمقراطية تطرحها رئاسة الأركان من أجل الاقتناع بأنه ينبغي على تركيا المضي قدماً في القرن الحادي والعشرين بطريقها ((**الثالث**)) مع الأخذ بالاعتبار لأفضليات مختلف المنظومات السياسية والاقتصادية.

وهذا الطريق ممكن فقط بمساعدة قوة موجهة تتجسد بالجيش.

* * *

الفصل الثامن

علاقة القيادة العسكرية التركية

بحلف الناتو وبشكل خاص

مع الولايات المتحدة الأمريكية

قبل رحيل الجنرال إسماعيل كردي رئيس الأركان السابق، ركز جهوده على تعزيز العلاقات مع حلف الناتو كي يؤسس للمسار الواجب المضي به من بعده، دون إحداث تغيرات في سياسته التي انتهجها فترة وجوده في قيادة الجيش. فمع بدء العد التنازلي لرحيله كثف لقاءاته واجتماعاته المغلقة مع كبار ضباط الجيش، ناقش خلالها بشكل أساسي مسألة العلاقات المتبادلة بين تركيا وحلف الناتو. كان ذلك مع بداية عام 1997 حيث تم تقييم نتائج هذا التعاون وأبديت الملاحظات حول الإيجابيات والسلبيات والتطورات الحاصلة.

لقد تحدثنا في فصل آخر أن رئاسة الأركان التركية لم تكن مهيئة لمرحلة أنتهاء ((**الحرب الباردة**)) المفاجئة والتغيرات الجيوسياسية الطارئة على الساحة العالمية التي أعقبت ذلك. فقد كانت مجمل النظرية العسكرية مبنية وموجهة أساساً لإقامة تجمعات قوية وضاربة على الجبهة الجنوبية لحلف الناتو، وكان الاتحاد السوفيتي يشكل العدو والهدف الأساسي لها، لكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو / **المعسكر الاشتراكي** /بدأ الاهتمام بتركيا يخبو تدريجياً ومرت علاقات تركيا مع الناتو بمرحلة لم تكن سهلة، بيد أن المتغيرات المتسارعة في العالم

جعلت قيادة الناتو تنظر مجدداً إلى دور متعاظم لتركيا في إستراتيجية الحلف الجديدة، وكان هذا في محصلة التحولات ـ كما ارتأى الجنرال كرداي ـ تحديد مهام محددة ودقيقة لانقرة، وجرى استبدال عبارة ((**الجبهة الجنوبية**)) بمصطلح ((**الاتجاه الجنوبي ـ الشرقي**)) ، ومقصود من ذلك أنه ينبغي على تركيا توجيه الانتباه ليس ((لـردع)) روسيا حسب المفهوم الأطلسي فحسب، بل ولتعزيز دور الناتو في الشرق الأوسط والأدنى والقوقاز.

بالطبع فإن هذا الوضوح في التحديد بصورة نهائية لدور تركيا قد أزال الغموض في العلاقة المتبادلة مع حلف الناتو ـ حسب وجهة نظر رئاسة الأركان التركية. الأمر الذي يعتبر إنجازاً رئيسياً من خلال حصول أنقرة على مكانة جديدة في الناتو. ساهم في تهدئة قلق الأتراك لينظروا برؤية أكثر إلى عملية انضمام دول أوروبا الشرقية للحلف.

بالتأكيد فإن ما ذكرناه لم يلغ المشاكل القائمة بين تركيا والناتو بخصوص البرامج العسكرية التي كانت قائمة وتوقفت أو تقلصت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث كان قد تم التخطيط لزيادة المساعدة العسكرية بصورة كبيرة وجرى وضع برامج عسكرية بعيدة الأمد. وفجأة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تقلص هذا الدعم المالي في تلك المشاريع إلى النصف. وبالتالي تعيّن على الأتراك تحمل النصيب الأكبر من النفقات المرسومة الأمر الذي لم يتحمله الاقتصاد التركي. لكن بعد تحديد الدور الجديد لأنقرة في العام 1997، تمكنت تركيا من إقناع الناتو بضرورة زيادة المساعدات رغم معارضة وامتناع العديد من أعضاء حلف الناتو عن تأييدهم لحجم الأموال المقترحة والعتاد العسكري المطلوب.

وهكذا اصطدمت القيادة العسكرية التركية بالتناقضات الجلية في سلوك الناتو إزاء تحديث الجيش التركي.

فقيادة الناتو ترى أن الجيش التركي كبير الحجم بحيث يفوق عديده حجم المهام التي توكل له عند اللزوم، لذا لابد من تقليص عدده إلى /350/ ألف فقط بدلاً من حجمه الحالي /640/ ألف بالإضافة إلى تقليص قوات الجندرمة البالغ عددها /120/ ألف. ويطالب الناتو بتحويل الجيش التركي إلى جيش احترافي يعتمد على المتطوعين فقط، علماً أن الناتو كان قد اقترح عام 1992 على قيادة الجيش التركي تقليص الخدمة الإلزامية العسكرية من / 18/ شهراً إلى /15/ شهراً وبدأ العمل بالمقترح عام 1992 لكن تحت ذريعة تعزيز المواجهة مع الانفصاليين الأكراد أعيد العمل بالقانون السابق ومددت الخدمة إلى / 18/ شهراً، رغم استمرار قيادة الناتو المطالبة بتطبيق المقترح.فيما يخص تقليص عدد أفراد الجيش التركي فقد وافقت رئاسة الأركان التركية على طلب الناتو شريطة اقترانه بتحديث السلاح والحصول على تكنولوجيا متطورة، الأمر الذي أبقى هذا المقترح رهناً بعملية التحديث البطيئة جراء عدم توفر الأموال اللازمة لها، خصوصاً بعدما اصطدمت الدول التي أخذت على عاتقها عمليات التحديث والتطوير للجيش التركي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا وبلجيكا وهولندا بقوانينها وتشريعاتها السائدة بخصوص نقل التكنولوجية الجديدة خارج أراضيها، إضافة لذلك فالعلاقات المتأزمة نسبياً بين أنقرة والاتحاد الأوروبي بسبب انتهاك السلطات التركية لحقوق الإنسان أدت مراراً إلى وقف عقود شراء السلاح المتطور من دول الاتحاد الأوروبي.

عدا ما جرى استعراضه، توجد قضايا قائمة تؤثر سلباً على العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي والناتو. فخلافاً للوضع الذي كان قائماً أعوام 1995 - 1996، حيث كان الناتو معنياً جداً بتعزيز دور تركيا في شبه جزيرة البلقان، فقد حصلت تغيرات في هذا الموقف حيث توصل الشركاء الغربيون إلى استنتاج مفاده أن أنقره بدأت تركز أكثر في هذه المنطقة على مصالحها الخاصة متجاهلة أولوية مصالح الحلف، الأمر الذي خلق استياءً لدى الأوربيين، إضافة إلى وجود خلافات في مسائل استخدام قواعد الناتو على الأراضي التركية، حيث تخشى قيادة الحلف من سعي تركيا من لعب دور أكثر استقلالية في حال جرى تحديد وضع القواعد وشروط استخدامها. إلى جانب هذه القضايا ـ هناك مسألة الخلاف التركي ـ اليوناني والعلاقات المتوترة غالباً وتأثيرها على الحلف، كون الطرفان عضوين فيه.

من هذا المنطلق تطلب قيادة الناتو وبصورة مستمرة من الطرفين تجاوز كافة الخلافات والإقدام على تعاون عسكري وثيق بينهما، لكن ما يحصل عكس ذلك، رغم الإنفراجات. ويتسابق الجانبان في حلبة التسلح، دون الآخذ بعين الاعتبار للمهام الاستراتيجية الملقاة على كاهل الحلف على الساحة الدولية ودورهما فيها.

إدراكاً منها في قراءة الواقع، قررت القيادة العسكرية التركية التركيز بصورة أساسية على ((**العامل الأمريكي**)) معتبرة أن المصالح التركية والأمريكية في المنطقة حالياً متطابقة تماماً، بالتالي من واجب الولايات المتحدة وبمساعدة أذرع الضغط التي تمثلها إزالة كافة التناقضات والخلافات في العلاقات التركية ـ اليونانية. عدا عن ذلك سعى ويسعى

الجانب التركي استخدام ((العامل الأمريكي)) في زيادة المساعدة العسكرية، حيث يقترح برامج تصب في صلب الخطط الإستراتيجية الأمريكية، مثل إقامة قواعد عسكرية دائمة في شمال العراق تكون بمثابة توسيع لحدود تحرك حلف الناتو شرقاً و جنوباً. وفي هذا المسعى يحاول الأتراك شد انتباه الأمريكان و مغازلتهم باستثمار الورقة التركية ((داخل إيران من خلال القضية الأذربيجانية)) وذلك بمساعدة باكو، في إشارة إلى أن 25٪ من سكان إيران هم من الأذربيجانيين الذين بالإمكان استمالتهم تدريجياً، كونهم أساساً جزءاً من الأمة التركية .

ولم تقتصر الطروحات على ماذكرنا، فهناك عروض بخصوص تعزيز التواجد العسكري التركي على الحدود المباشرة مع سوريا، لكن الأمريكان ونزولاً عند رغبة الشركاء الأوروبيين لم يوافقوا على استباق الأحداث في المنطقة و المساهمة في توتيرها .

أما بالنسبة للاتجاه القوقازي، فبالرغم من التوافق الكلي بالآراء بخصوص تعزيز مواقع الحلف في مناطق القوقاز، يندفع الأتراك و بالتعاون مع جمهورية جورجيا السوفيتية السابقة لتقويض الوجود الروسي هناك و إزالة كافة قوات الجيش الروسي فيها، بعدما لمسوا التساهل الواضح في مواقف وزارة الدفاع الروسية و بصورة خاصة ردود أفعال وزير الدفاع الروسي المارشال سرغييف من هذه المسألة. بعد حصولها على الوعد بتقديم الدعم الأساسي و الكبير في المرحلة الحالية والقادمة، أشبعت القيادة العسكرية التركية غرورها وبدأت تنظر إلى موقعها ودورها بمنظار مختلف، حيث اعتبرت أن هناك إجحافاً بحقها، أي بحق تركيا، ضمن حلف الناتو. فأنقرة التي تقوم بدور " **القبضة الفولاذية في**

المنطقة "، تقاد من وراء المحيط، لذا بدأت ترنو إلى دور قيادي مميز في الحلف، الأمر الذي وصل إلى مسامع الأمريكان الذين عبروا عن قلقهم من سلوك الجنرالات الأتراك / إسماعيل حقي كرداي رئيس الأركان السابق ونائبه الجنرال شفيق بير. العقل المدبر في رئاسة الأركان. لكن في الوقت ذاته أبدت القيادة الأمريكية مرونة "**وتكتيكاً جديداً**" في مواقفها إزاء تركيا وأفهمتها أن دور تركيا تعاظم جداً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور اعداء جدد مثل إيران والعراق وليبيا وغيرهم. والحلف يثق اليوم أكثر بكثير من السابق بتركيا وضلوعها بدور هام في التطورات التي تحصل على الساحة الإقليمية وخطط الناتو في هذا الإطار. وسيكون الدور التركي متميز في هذه المرحلة سواء في الجمهوريات الفتية التي أنبثقت عن الاتحاد السوفيتي أو في حماية المواقع المتقدمة للحلف، كالسيطرة على المضائق البحرية الإستراتيجية في حال نشوب أي نزاعات مسلحة.

هنا لابد من الإشارة إلى أن قيادة الجيش التركي اعتبرت أن هذا الدور يتطلب أجراً مقابلاً مثل قبولها في الاتحاد الأوروبي وحصولها على دعم سياسي وعسكري ومالي إضافي.

وأخذت المؤسسة العسكرية التركية تسرب أخباراً ومعطيات مفادها أن الجيش التركي بحجمه الكبير لايمكن أن يستمر بوضعه الحالي دون الحصول على مساعدات عسكرية ومالية كبيرة من جانب الناتو وهذا سيتحقق من خلال الضغوط الأمريكية على الشركاء الأوروبيين .

بالفعل لاقى هذا التوجه صدى له في الأوساط الناتوية وبدأ يعطي ثماره، حيث قامت قيادة الناتو بتحديد الأعمال القتالية المحتملة مستقبلاً على الأراضي التركية وفقاً لما يلي :

➢ **التحالف الشرقي**

➢ **مضائق البحر الأسود**

➢ **جنوب وشمال شرق الأناضول إضافة إلى سواحل بحر إيجه حسب الرؤية التركية.**

بناءً على ذلك وضعت قيادة الناتو قرارات ملزمة لتركيا، يجري تنفيذها من أجل تأمين المناورة لتوحيد القوات المسلحة في المجنبة الجنوبية للحلف وكذلك استقبال قوات الناتو المحمولة والمنقولة وتعزيزها في أوقات الأزمات مع قيادة محددة ومضمونة للقوات، كما يتعين على تركيا إيلاء الاهتمام الكبير لتطوير منظومات الكشف والإنذار المبكر والاتصال وتأمين المؤخرة. من جانبها الولايات المتحدة لا تغفل ردود أفعال روسيا واستياءها مع الدول المجاورة من تعزيز وتوسيع دور أنقرة، وبالتالي ترى الإدارة الأمريكية أنه ينبغي تحقيق الدعم للجيش التركي **بأساليب أكثر سرية**. وهذا ما يجري اتباعه الآن حيث يجري نقل الأسلحة الأمريكية إلى تركيا بصورة غير مباشرة وذلك من خلال ألمانيا، أي من القواعد والمخازن الأمريكية الموجودة على الأراضي الألمانية.

بالتأكيد في ظل النظام العالمي الحالي، لا ينوي حلف الناتو وخصوصاً الأعضاء الأوروبيون فيه دعم تركيا لتصبح ((**قبضة فولاذية أقليمية**))، بل لتكون دولة ((**محبة للسلام**)) حسب المفهوم والمصالح الأوروبية والناتوية، وهذا مايدركه الجنرالات الأتراك في القيادة العليا حيث أكدت لقاءات القيادتين الأمريكية والتركية على ذلك.

الجدير ذكره في هذا الإطار أن المتطلبات التي فرضها الناتو على تركيا في إقامة وبناء مواقع عسكرية ضخمة إضافية وشاملة بما فيها مستودعات الذخيرة المخصصة للأسلحة الثقيلة وملاجيء وخطوط اتصال في حال تنفيذها بالكامل سترهق كاهل الاقتصاد التركي وتدمره إذا لم تتدفق المساعدات الغربية إليه.

فالتجهيزات الإلكترونية المتطورة التي تقام على الأراضي التركية تتميز بأهمية استثنائية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة قربها من إيران والعراق وسورية وروسيا، فمراكز السطع الإلكتروني الأربعة في تركيا تسمح لواشنطن الحصول على معلومات استراتيجية مهمة جداً إضافة إلى مراقبة الأقمار الصناعية الروسية والصواريخ البالستية العابرة للقارات ومراقبة الأهداف الجوية والبحرية في المنطقة وحتى الإطلاع عن قرب وكثب على الحياة السياسية والاقتصادية لكافة دول الجوار بما فيها سورية والعراق وإيران.

وحسب المعطيات الدولية من التسلح والاستخبارات فإن الناتو يحصل على 30 ٪ من مجمل المعلومات عن إطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات من خلال مراكزه الموجودة على الأراضي التركية لذا ألا يحق لتركية الحصول على ثمن مقابل لذلك ؟

على سبيل المثال : يوجد مركز بالقرب من مدينة سينوب يدعى .. ((**ديوغن**)) تابع لإدارة الأمن القومي الأمريكي وهو متخصص بجمع المعلومات الاستخبارية الإستراتيجية و التكتيكية عن تحركات الأسطول

البري والجوي الروسي في البحر الأسود والمناطق القريبة منه ومراقبة عمليات إطلاق الصواريخ، وبإمكان المركز القيام بعمليات الكشف حتى الحدود الجنوبية لتركيا.

هناك مركز آخر في **ديار بكر**، يخضع لجهاز المخابرات في القوى الجوية الأمريكية ويختص بالدرجة الأولى لكشف إطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات من خلال الأراضي الروسية ومتابعة تحليقها. فالمركز مزود بمجموعة معالجة آلية للمعطيات إضافة لعقدة اتصال قوية وبالاشتراك مع المركز السابق في سينوب يقدم كافة المعلومات عن المشاريع العسكرية وتحركات القوات في إيران والعراق وسورية.

بالطبع هناك أكثر من /60/ موقع عسكري أمريكي وأطلسي على الأراضي التركية. وحسب الاتفاقيات الموقعة مع الجانب التركي بإمكان الأمريكان والحلف استخدام هذه المواقع دون إعلام السلطات التركية.

●التعاون الأمريكي ـ التركي ودور رئاسة الأركان التركية فيه:

تعطي رئاسة الأركان التركية أهمية خاصة للعلاقات الأمريكية ـ التركية،، لكن في هذه المرحلة يجمع العسكريون بأنه بات بين البلدين (**علاقات تحالف ثنائية**) مع الإشارة إلى أنه في السابق كانت موجودة شراكة وثيقة لكن في إطار الناتو من أجل تنفيذ مهام الحلف عموماً.

أما اليوم فيمكن التحدث عن (**تعاون وثيق بين حليفين**). ومع الأخذ بالحسبان أن رئاسة الأركان التركية تسعى بصورة نهائية لفرض السيطرة الكاملة على وظائف الدولة. وهذا يعني أن الحديث يجري ليس فقط عن

تحديد الاتجاهات الرئيسية للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما عن الجوانب السياسية الخارجية والداخلية لهذا التعاون.

في ظل الموقف الدولي المتشكل، باتت رئاسة الأركان التركية مقتنعةً بأن ((**العامل الأمريكي**)) سيكون حاسماً ومحدداً أثناء تنفيذ تركيا لمهامها على الصعيد الخارجي.

انطلاقاً من ذلك، فإن العلاقات التركية - الأوربية تأزّمت وتعقدت وبات الدبلوماسيون والعسكريون الأتراك على السواء يعقدون الأمل على الصلات الخاصة مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

بدورهم الأمريكيون يرغبون باستغلال هذا العنصر لحضّ البريطانيين للعمل على إقناع أوربا الغربية بأفضلية ضم تركيا إلى الاتحاد الأوربي. وللذكرى، فبريطانية حتى الآن تتبنى موقفاً معتدلاً في هذه المسألة. كما بات معلوماً، أثناء زيارة رئيس الوزراء البريطاني الأخيرة للولايات المتحدة، أنه كان قد ناقش مع الرئيس كلينتون ليس فقط "**الأزمة العراقية**"، بل ومسائل التعاون الثنائي وموضوع قبول تركيا في الاتحاد الأوربي، حيث وعد طوني بلير الرئيس الأمريكي بدراسة الموضوع وتقديم (**المساعدة الضرورية**).

بيد أن رئاسة الأركان التركية حصلت على معلومات من مصادرها الموثوقة تفيد بأن البيت الأبيض، حقيقةً، لا يسعى حالياً للإسراع في انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، فهذا يسمح خلال العام الجاري بالضغط على الأتراك لتنفيذ مهامهم في المنطقة.

بالتأكيد أثارت هذه المعلومات استياء العسكريين الأتراك، لكنهم يدركون بأن البيت الأبيض يتأثر باللوبي الموالي لليونان وبالتالي يعكس عدم رغبة الإدارة الأمريكية الدخول في مواجهة صريحة مع أوربا الغربية.

ومن أجل الصراع مع القوى المناهضة لتركيا يجري تعزيز التعاون مع اللوبي الموالي لإسرائيل، حيث تولى شخصية أولبرايت وكوهين اهتماماً خاصاً، فبرأي الجنرال شفيق بير ـ كونه المسؤول عن ((**الاتجاه الأمريكي**)) ـ أن هاتين الشخصيتين تضعان ثقلهما لتنشيط العلاقات الأمريكية ـ التركية بصورة أكبر حتى لو أدى ذلك لاحتجاج شركاء الولايات المتحدة الآخرين. وبالرغم من أن البيت الأبيض أثناء تحركه في حل (**القضية القبرصية**) أبدى عدم تحمسه لتقسيم الجزيرة، إلا أنه في الحقيقة ينوي دفع الأطراف المتناحرة تدريجياً إلى فكرة حتمية تقسيم قبرص إلى دولتين مستقلتين. عدا عن ذلك جرى الحديث عن وجود عسكري أمريكي محدود على أراضي ما تسمى جمهورية شمال قبرص التركية، لكي تخضع كافة الأراضي القبرصية لرقابة مباشرة من جانب واشنطن. وحتى القواعد البريطانية الموجودة حالياً في القسم اليوناني من قبرص عملياً تنفذ المهام التي وضعها البنتاغون.

عموماً يتطابق موقف رئاسة الأركان التركية من مسألة التعاون الأمريكي ـ التركي مع المشروع الجديد للخارجية التركية في تحركاتها خلال الأعوام السابقة، وقد تجسّد ذلك في مسألة التعاون مع إيران، حيث تنوي رئاسة الأركان إعاقة التقارب الأمريكي ـ الإيراني بكافة السبل المتاحة.

بيد أن الجنرالات لا ينوون خلال العام الحالي تأزيم العلاقة مع طهران للاستفادة من التعاون الاقتصادي.

يرى الجنرالات أن إنجازهم الرئيس يتلخص بأنهم استطاعوا إقناع الأمريكان ((**بدور تركيا المتميز كقوة أقليمية عظمى**)). هذا يعني أنه ستكون لتركيا مكانة خاصة في أية سياسة ينفذها الناتو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

من جانبهم الجنرالات الأتراك. يخشون من عملية توسيع الحلف على حساب دول أوربا الشرقية، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف دور تركيا. عموماً يمكن الإجمال أن الأمريكان تمكنوا من تبديد مخاوف الجنرالات من خلال التأكيد على أنه إذا كانت تركيا أثناء وجود الاتحاد السوفييتي تعتبر ((**القبضة الضاربة الرئيسة في الشرق**)). فإنه لا يزال لها دور كبير تلعبه الآن. فبما يخص إيران فإن موقف رئاسة الأركان خلافاً لرأي الخارجية التركية متطابق مع الموقف الأمريكي، فالعسكريون ينوون إقامة (حزام أمني) في شمال العراق بمساعدة إسرائيل بهدف إضعاف نظام صدام حسين وتأمين تواجد عسكري دائم بالقرب من إيران. ومن أجل تحقيق المهام الاستراتيجية البعيدة الأمد، لا يستبعد احتلال منابع النفط في شمال العراق وهذا ما يحاول الأمريكيون تحقيقه بمساعدة الأتراك. فالدبلوماسيون والعسكر الأتراك على السواء يعبّرون عن استيائهم جراء العقوبات المفروضة على العراق والتي ألحقت خسائر بتركية تقدر بـ /35/ مليار دولار.

يعطى التعاون الأمريكي ــ التركي أهمية خاصة في الاتجاه (**السوفييتي السابق**). فرئاسة الأركان، كسابق عهدها، معبأة بقوة لزعزعة

الاستقرار في القفقاز وهذا يتطابق مع التوجهات الأمريكية وكلاهما يرى ضرورة تعزيز مواقعه في آسيا الوسطى، بالتالي جرى تحديد طرق التعاون وتبادل المعلومات بصورة دائمة حول هذه المناطق.

من جانبهم العسكريون الأتراك ينوون إضافةً إلى الدعم النهائي للأمريكان تحقيق الخطط التالية على أرض الواقع:

- تقليص عبور ناقلات النفط الروسية في المضائق التركية.

- إعادة النظر في اتفاقية مونتري بخصوص الملاحة في المضائق.

- الحصول على مشروع مد أنابيب النفط من أذربيجان إلى تركيا (بدورهم الأمريكيون أعلنوا عن دعمهم للمشروع) وهذا ما يتحقق حالياً.

- تنشيط التغلغل في جمهوريات آسيا الوسطى (يدرس البيت الأبيض مسألة الدعم المالي لهذه السياسة).

هذا على الصعيد السياسي لكن في المجال العسكري بين تركيا والولايات المتحدة لا توجد مشاكل كبيرة تذكر.

ومن ذات الأهمية الإشارة إلى أن رئاسة الأركان التركية ستبقي مسألة زيادة التعاون الوثيق على الأراضي التركية في الجدول اليومي لمباحثاتها مع الأمريكيين، فحتى الآن لا يسمح الأمريكيون للعسكريين الأتراك الدخول إلى المواقع السرية الأمريكية الموجودة على الأراضي التركية مثل محطات التقاط البث اللاسلكي وفك المعلومات لشفرة عن الدول المجاورة. بدوره الجنرال شفيق بير يؤكد على أن **((علاقات التحالف تتطلب انفتاح أكبر وصراحة أكثر)).**

بناءً على اتفاق سري مع الأمريكيين ستحصل الأركان التركية على تكنولوجيا أمريكية متطورة وذلك من خلال إسرائيل وهذا يسمح بتحاشي المعارضة من قبل القوى المعادية لتركية في الكونغرس والبيت الأبيض وأوربا الغربية وروسيا.

ويتم التخطيط لتنفيذ عقود كثيرة مع الأمريكيين من خلال الإسرائيليين.

* * *

الفصل العاشر

ترتيب الكادر في قيادة الجيش

والإصلاحات العسكرية في تركيا

اتخذ المجلس العسكري الأعلى قراراً في 15 آب 1998 بتعيين رئيس أركان جديد هو الجنرال حسين كيفريك أوغلو البالغ من العمر /56/سنة، حيث حل محل الجنرال إسماعيل حقي كردي الرجل القوي والحاكم الفعلي لتركيا طيلة وجوده في رئاسة الأركان.

بالطبع إن عملية التغيير هذه حصلت من خلال تطبيق القيادة السياسية والعسكرية التركية الصارم للقواعد المتبعة في خلافة رئاسة الأركان والتي بموجبها ينتقل منصب رئيس الأركان آلياً إلى قائد القوات البرية، بعد انتهاء خدمات رئيس الأركان القائم في عمله.إن التزام المؤسسة العسكرية وقرار المجلس العسكري الأعلى بهذه القواعد في ظل الوضع السياسي التركي المعقد جاء ليثبت للجميع أن الجيش يتصرف على ((**أسس الدستور والمبادئ الديمقراطية**)).

بالنسبة لشخصية وتاريخ الجنرال حسين أوغلو هناك نقطتان تشيران إليه بوضوح: كان شخصية لامعة وصارمة في العمليات العسكرية واسعة النطاق ضد حزب العمال الكردستاني، سواء في جنوب شرق الأناضول أم في شمال العراق. كذلك انخرط بفاعلية وقوة لتحقيق الاتفاقيات حول التعاون مع اسرائيل في المجالات العسكرية، وتعزيز التحالف الاستراتيجي بين المثلث: الولايات المتحدة - إسرائيل - تركية. ولم يكن صدفة قيام الجنرال حسين أوغلو بزيارة إسرائيل في شباط 1998 حيث كان بانتظار تسليمه لمنصبه الجديد.

بالنسبة للتعيينات الجديدة التي تدخل ضمن الإصلاح والكادر الجديد في السنتين الأخيرتين جاء كما يلي:

ـ تعيين قائد الجيش الميداني الأول الجنرال / عطيلو آتيش / قائد للقوات البرية.

ـ تعيين قائد قوات الجندرمة ـ الأداة الأقوى في قمع أعداء النظام الجنرال / راسم بطير / الذي كان قائداً للجيش الميداني الثاني.

ـ بينما تم تعيين الجنرال شفيق بير ـ نائب رئيس الأركان السابق قائداً للجيش الميداني الأول، الذي يعتبر القوة الضاربة الرئيسية في الجيش التركي، هذا يعني أن الجنرال شفيق بير العقل المدبر في قيادة الجيش ورجل أمريكا المقرب جداً لم يبعد عن مراكز الثقل، بل العكس ازداد ثقله في تركيبة القوات المسلحة التركية.

ـ تسلم الجنرال / حلمي أوزكوك / منصب نائب رئيس الأركان علماً أنه شغل قبل ذلك منصب قائد القوات البرية الموحدة للناتو في جنوب أوروبا.

ويفهم من تعيين الجنرال أوزكوك في منصبه الجديد أنه سيأخذ على عاتقه دور المنسق لنشاط وتحركات الجنرالات الأتراك على الصعيد الخارجي كونه يتمتع بالخبرة ويشهد له كدبلوماسي متمرس.

الواضح أن هذه التعيينات الهامة لها طابع مميز وهو استمرارية النهج السابق الذي كرسه لرئيس الأركان المتقاعد إسماعيل حقي كردي

مع حصول بعض التعديلات التكتيكية الطفيفة. فالخط الإستراتيجي العام سيبقى محافظاً على وضعه من محاربة الإسلاميين وتنظيف الجيش من العناصر ذات الميول الإسلامية إلى الاستمرار في محاربة حزب العمال الكردستاني والقضاء عليه والتحالف الوثيق مع الولايات المتحدة وحلف الناتو وإسرائيل كشركاء استراتيجيين، إضافة إلى تطوير مجمعات الصناعة الحربية الوطنية، التي تم ضخ الأموال إليها في حقبة كرداي بقيمة /30/ مليار دولار.

يمكن القول أن الجنرال كرداي قد غادر رسمياً رئاسة الأركان، لكن حضوره باق في المرحلة الحالية على الأقل. فقبل مغادرة الأركان أعطى كرداي توجيهات لأكثر المراقبين والمفتشين العسكريين خبرة بأعداد تقرير حول ((**التهديدات الواقعية المحتملة لتركيا في المرحلة الراهنة والمستقبلية**)) وقد أعد التقرير وأرسل إلى قيادة الجيش والرئيس التركي ورئيس الوزراء ووزير الخارجية.

وحسب فكرة كرداي، يكون الهدف من ذلك أن يصبح التقرير مرجعاً يعمل على ضوئه رئيس الأركان الجديد من بعده. ونظراً لأهمية التقرير والأثر الذي سيمثله في سياسة تركيا المرحلية نورد أهم ما جاء فيه :

((إن دول العالم الثالث لتي تتشبع بالأصولية الإسلامية والتعصب القومي والعرقي ستشكل التهديد الرئيس للسلام في تركيا، خصوصاً والمجتمع الدولي عموماً، ومن هذه الدول: لبنان ـ البوسنة ـ أفغانستان ـ زائير ـ ليبيا ـ السودان ـ موزمبيق ، وأن الخطر يمكن أن ينطلق من الوطن العربي عموماً حيث تتنامى الأصولية والقومية)).

هناك قسم خاص في التقرير يتحدث عن العلاقات التركية ـ السورية ، لكن يلاحظ أن قضية اتهام سورية بدعم حزب العمال الكردستاني

جاءت بالدرجة الثالثة، كون قيادة الجيش التركي باتت واثقة أن هذا التنظيم تم تحطيمه من الناحية العسكرية، وأن سوريا بدورها خففت من مساعدتها للانفصاليين الأكراد، لكن الملفت للنظر أن مشكلة ((**المياه**)) وقضية الأرض والحدود جاءت في الدرجة الأولى من الأهمية في التقرير حيث جاء فيه :

((لا يمكن استبعاد نشوب نزاع عسكري بين سوريا وتركيا نتيجة الخلاف على تقسيم المياه))

لكن لم يشر التقرير إلى الزمن التقريبي لاندلاع هذا النزاع، بل فقط كانت هناك عبارة ((**مستقبلاً**)) لم يأت عبثاً الاهتمام بالعلاقات السورية ـ التركية في التقرير، الأمر الذي يعكس قلق المؤسسة العسكرية التركية من إقدام وزارة الخارجية التركية على إدخال تغييرات في سياستها إزاء سوريا، وهذا ما حصل فعلاً، حيث صدقت توقعات الجنرالات الذين لم يكن لهم مصلحة في تحسين الأجواء مع الجارة سوريا وتخفيف حدة التوتر وإعادة النظر في مسألة ((**توزيع المياه**)) وكان كرداي المتخوف الأكبر من تطور العلاقات السياسية بين الجارتين نحو الأفضل، بعد ابتعاده عن قيادة الجيش، الأمر الذي سيحدث شرخاً في السياسة مابين السياسيين والجنرالات، لذا جاءت فقرة من التقرير تقول :

((إذا لم تتخذ إجراءات طارئة فالمستقبل لن يكون واضح المعالم، حيث ينبغي إبقاء أعداؤنا في مركز وصلب اهتمامنا)).

ويفهم من هذه العبارة القيام بإجراءات عسكرية ما. وإن من أعد التقرير ينطلق من أن تركيا ((دولة عظمى لا على المستوى الإقليمي فحسب بل والعالمي)) لذا فالنظام الدولي المستقبلي يجب أن يتألف من ثلاث مستويات :

ـ المستوى الأول : دول أمريكة الشمالية وأوروبا الغربية وآسيا المتطورة جداً.

ـ المستوى الثاني : هي الدول التي تعيش من فترة لأخرى أزمات متتالية وإرادتها لا تستندإلى قاعدة ثابتة.

ـ المستوى الثالث : الدول غير الواضحة التوجهات ولا يمكن السيطرة عليها ـ هذه الدول يمكن أن تخلق خللاً بيئياً يصبح سبباً لنشوب مشاكل مرتبطة بالأمن والصراع على مياه الشرب وصيد الأسماك والأرض الخصبة، الأمر الذي سيؤدي إلى موجات هجرة ونزوح سكانية اضطرارية تفضي لنزاعات مسلحة مع الدول المجاورة.

الملاحظ أن سوريا تصنف من المستوى الثاني في التقرير، أما من الناحية البيئية فينسبها التقرير إلى المستوى الثالث في إشارة إلى مشكلة الأرض والمياه القائمة مع تركيا.

* * *

الفصل الحادي عشر

موقف المؤسسة العسكرية التركية

من الاتحاد الجمركي الأوربي

تسعى رئاسة الأركان التركية في هذه المرحلة لوضع اتجاهات أساسية للسياسة التركية على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث يركز العسكريون الانتباه حالياً نحو العلاقات المستقبلية مع أوربا، وترى رئاسة الأركان التركية أن الخطوة الأولى على طريق دخول تركيا في المجتمع الأوربي تمت فعلاً عندما وافق الاتحاد الجمركي الأوربي على انضمام تركيا إليه، ويُثمّن ذلك بمثابة نجاح خاص.

بناءً على توجيهات القيادة العسكرية التركية أجرى العديد من المراقبين البارزين تحليلاً جاداً للوضع بهدف التقييم الموضوعي لموقف تركيا بعد مرور عام على انضمامها للاتحاد الجمركي، لكن الاستنتاجات التي استخلصها الإختصاصيون جاءت متشائمة على غير المتوقع حيث تشككت بأفضلية وجود تركيا ضمن الاتحاد الجمركي.

الجدير ذكره أن هذه المعلومات الموثوقة جاءت من الأركان العامة التركية التي باتت تنظر في موضوع إجراء تعديلات على سياستها إزاء الشركاء الأوربيين بالرغم من أن قرار التقارب من الاتحاد الأوربي كسابق عهده لم يتعرض لشكوك العسكريين.

يعتبر المراقبون أن تركيا بدخولها ضمن الاتحاد الجمركي الأوربي، بدون شك، حصلت على فوائد سياسية، لكن من الناحية الاقتصادية خسرت الكثير، ويؤكد المراقبون أن تركيا تصطدم حالياً بالمشاكل التالية:

●في العضوية التي تتمتع بها تركيا والتي خصصت لها في إطار المجلس الأوربي، ينظر للرأي التركي مجرد للإطلاع لا أكثر، حيث تتخذ القرارات من قبل الأوربيين.

مثال: لم يجر إعلام تركيا حتى عن القواعد الجديدة لنظام معاملة الدولة الأكثر رعاية، الأمر الذي أدى إلى تأخر الأتراك في إعادة النظر بأنظمتهم الجمركية، وبالتالي وجدوا أن الكثير من منتجاتهم ممنوعة من التصدير إلى أوربا. حتى أن الغرفة التجارية التركية المعروفة بتأثيرها وقوتها لم تحصل على المعلومات اللازمة من المجلس الاقتصادي الأوربي عن التغييرات في التشريعات القائمة ولا عن التعديلات الجمركية الجديدة.

●حتى الآن لم تعمم على تركيا الوثائق بخصوص ((**النقل الدولي**)) التي تسمح للبضائع الأوربية بالانتقال عبر حدود القارة الأوربية دون عوائق.

●وقّع الاتحاد الأوربي مع العديد من الدول اتفاقات يساوي من خلالها بضائع هذه الدول مع مثيلاتها الأوربية، وهو حتى الآن لم يوقّع مثل هذه الاتفاقيات مع تركيا.

لم يعمد الجانب التركي إلى إعادة صياغة تشريعاته طبقاً لقواعد الاتحاد الجمركي الأوربي، لذلك لم يتبنّ الأوربيون قانوناً إزاء تركيا يدعى ((**آلية التصنيف**))، هذا يعني أن الاتحاد الأوربي يتبع سياسة عدم السماح للبضائع الرخيصة بالدخول إلى أسواقه والتي تشكل منافسة لبضائعه، بالتالي سيستمر الصراع مع الصادرات التركية. كما تنظر أوربا عموماً إلى المنتجات التركية نفس النظرة للمنتجات القادمة من العالم الثالث.

●لم يعتمد تجاه تركيا قانون جمركي بالشكل الكامل ولا حتى قانون حول حقوقها بخصوص الملكية الفردية.

●تبنى البرلمان التركي قانون حول المنافسة والذي يطالبه الاتحاد الجمركي الأوربي، لكن الإدارة المسؤولة عن تطبيقه هي نفسها التي تحمي رجال الأعمال الأتراك ولن تحرك ساكناً لتطبيقه.

●في تركيا لا توجد هيئات مختصة وضرورية تهتم بتوحيد المقاييس والتوثيق التقني، لذا أمهل الاتحاد الأوربي تركيا خمس سنوات لتشكيل هذه الهيئات، وبالتالي ينبغي على المنتجين الأتراك شراء أجهزة التوثيق والتصنيف الدولية من أوربا وبأسعار باهظة.

●يرى المراقبون العسكريون أن الوضع الراهن يتناقض مع خطط رئاسة الأركان الخاصة بالصراع مع الجهاز البيروقراطي المتضمن. فالمسألة أنه بعد دخول تركيا في الاتحاد الجمركي تم عملياً تشكيل في كل وزارة وهيئة قطاعات وفروع وحتى إدارات تهتم بسياسة البلد الخارجية في الاتجاه الأوربي، لكن هذه المؤسسات في غالبيتها، أظهرت عدم جدواها في الوقت الذي يتم فيه صرف أموال ضخمة من الميزانية على توسيع هذه الأجهزة البيروقراطية.

●لا يملك رجال الأعمال الأتراك حرية التنقل والاستقرار في أوروبا، بينما ممثلو قطاع الأعمال الأوربيين والعالميين يستطيعون الدخول إلى تركيا دون تأشيرة دخول ولهم كامل الحرية في الإقامة في تركيا.

اليونان - العضو في الاتحاد الأوربي - لن تسمح لتركيا أن تصبح العضو المتكامل والقوي في الاتحاد الأوربي، لذا، في كل مرة، يستخدم اليونان حق الفيتو إزاء تركيا.

وعلى سبيل المثال: لن تسمح اليونان لتركيا بالاستفادة من الصندوق المالي للاتحاد الجمركي.

- أما المشكلة الرئيسية فتتلخص في غياب الاستقرار السياسي في تركيا، عملياً تم قبول تركيا في الاتحاد الجمركي مباشرةً بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في كانون الأول 1995، حيث بقيت بعدها تركيا لمدة نصف عام تصطدم بالأزمات الحكومية، حتى أن الائتلاف لحكومي الحالي لم يؤد للاستقرار اللازم.

من جانبهم توصّل المراقبون إلى استنتاج مفاده أنه في حال استمرار الوضع بشكله الحالي، فإنه سيمنع تركيا من الحصول على العضوية الكاملة في المجتمع الأوربي وسيؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في تركيا، حيث يلاحظ التدهور الاقتصادي المستمر ونمو ديون تركيا الداخلية والخارجية وتتقلص بشكل حاد الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد التركي، ولا توجد أية تدابير وإجراءات ناجحة لمكافحة التضخم، كما يعبّر رجال الأعمال الأتراك عن قلقهم بعد دخول بلادهم في الاتحاد الجمركي نتيجة التقلص الحاد للصادرات التركية إلى أوروبا مقابل المساعي القائمة لزيادة الصادرات الأوربية إلى تركيا. فهذه النزعة يمكن أن تنسف الاقتصاد التركي من الداخل وتؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل وصولاً حتى الإنفجار الاجتماعي.

والجدير ذكره هنا أن تركيا خططت في العام المنصرم لزيادة صادراتها إلى أوروبا بقيمة مليار دولار، لكن لم يتحقق ذلك.

بناءً على هذه المعطيات توصلت رئاسة الأركان التركية إلى استنتاج مفاده أن عدم تحقيق النجاح على الاتجاه الأوربي كان بسبب الإسلاميين ومن تدبيرهم وخلال فترة وجودهم في السلطة وكانت النتيجة ورقة رابحة

لديهم وبإمكانهم الآن الوقوف بكل صراحة ووضوح ضد نهج تركيا الموالي للغرب، لذا ترى رئاسة الأركان التركية أنه ((**فقط العسكريون هم القادرون وبكل فاعلية على قيادة البلاد نحو أوربا كي يحصل كل مواطن تركي على فوائده من التعاون مع الاتحاد الجمركي والاتحاد الأوربي**)).

إن الجنرالات واثقون بأن هذه المرحلة يجب أن تكون حاسمةً على الاتجاه الأوربي وفي أسوا الأحوال فإن أنصار التوجه نحو الشرق في البلاد قد يستطيعوا التقاط المبادرة وكسب المزيد من التأييد الشعبي لا أكثر.

* * *

الفصل الثاني عشر

المافيا التركية

وعلاقتها بالمكتب الخاص التابع لوزارة الداخلية التركية

يلاحظ من خلال الأنشطة التي تمارسها الأجهزة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط أن الدول العربية تولي أهمية خاصة وكبيرة للعمل والنشاط الذي تمارسه الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية وهذا ما يعكس التقصير أو القصور في متابعة عمل الأجهزة الأمنية الأخرى الناشطة في المنطقة والتي لا تقل أهمية عن الإسرائيليين من تلك الأجهزة **((جهاز المخابرات العامة التركية))** /**ميت**/ والمؤسسات التابعة له كونه يتميز بخصوصية لا يمكن إسقاطها من الاعتبارات:

الدور الذي تلعبه وزارة الداخلية أثناء تنفيذ العمليات الخاصة داخل تركيا /**مع المافيا**/ وخارجها وهذا ليس معهوداً في دول الجوار.

انطلاقاً من ذلك، تطرقنا إلى دراسة بنية **((المكتب الخاص))** التابع لوزارة الداخلية التركية وطبيعة نشاطه كونه لم يقتصر على النشاط داخل تركية.

بدايةً، نذكر أن هذا الجهاز السري أنشئ عام 1985 بعد تغيير **((القانون المتعلق بالشرطة))** حيث كان ينبغي عليه ممارسة مسألة محاربة **((المجموعات الإرهابية))** (**المقصود بشكل أساسي حزب العمال الكردستاني**)، كما يطلق على **((المكتب الخاص))** تسمية **((الطاقم المختص))** وكان يخضع بالكامل وبصورة رسمية لوزارة الداخلية، كون هذه الوزارة تحديداً كُلّفت بمحاربة الانفصاليين الأكراد، لكن - **كما عُلم فيما بعد** - فإن فكرة إنشاء **((المكتب))** في الحقيقة تعود للأوساط

العسكرية، حيث وجدوا أن أمن وزارة الداخلية بقواها فقط لن تستطيع التعامل مع المشكلة الكردية، لكنهم في حينها لم يتمكنوا من تجاوز قرار القيادة التركية القاضي باعتبار ((**مشكلة الانفصاليين هي قضية داخلية وهذا يعني أن حلها يقتصر على وزارة الداخلية**)).

من ذلك المنطلق تم تشكيل ((المكتب الخاص)) ضمن وزارة الداخلية، لكن في الواقع - **برأي رئاسة الأركان** - كان يجب عليه ((**تنفيذ عمليات حساسة مباشرةً للعديد من الأجهزة الأمنية**)).

من هذا المنطلق يمكن تفسير لماذا التدفق الضخم للأموال على ((**المكتب الخاص**)) وإرسال الاختصاصيين من كافة الأجهزة للعمل لديه، أما الإعداد للعمليات فكان يتم بناء على معلومات من الداخلية والمخابرات العسكرية وجهاز الأمن العام /**ميت**/.

حالياً: هناك إجماع على أنه دون هذا المكتب فإن صراع السلطات التركية مع حزب العمال الكردستاني سيكون أقل فاعلية.

الجدير ذكره أنه قبل ضم الأشخاص والاختصاصيين للعمل في المكتب المذكور، جرى اختبارهم بشكل دقيق وصارم، حتى طول المرشح للعمل فيه كان يؤخذ بالحسبان، حيث لم يقبل كل شخص أقل من /190سم/ كما تجري الاختبارات البدنية والقدرات الشخصية، إضافةً إلى أفضلية معرفة اللغات الأجنبية،والأهم من ذلك أن كافة المختارين يحملون أفكار قومية متطرفة.

إن مهام ((**المكتب الخاص**)) تتوسع باستمرار وكان ذلك واضحاً في فترة رئيس الأركان السابق الجنرال غيوريش، الذي ساعد كثيراً في تدعيم هذا الجهاز، ساعياً من خلال ذلك تكليف الجهاز بنشاط فعّال خارج تركيا وبشكل خاص في الدول المجاورة، وقد جرى تمويل نشاطه من خلال عدة مصادر بما فيها صندوق الحكومة الخاص.

الجديـر ذكـره أن هنـاك قلّـة محـدودة مـن الأشـخاص تعلـم بنشـاط المكتب وذلك نظراً ((**لشدة حساسية العمل**)) وبالتـالي أدى ذلك تدريجيـاً لزيـادة التعـاون الوثيـق بـين المكتـب والمافيـا التركيـة، لكـن هنـا لابـد مـن الإشـارة إلى خصوصية يتجاهلها المجتمع وحتـى أجهـزة حفـظ النظـام في تركيـا. فوزارة الداخلية ورئاسة الأركان خطت أحياناً وبإدراك ووعي منهـا بخطوات تعاون مع المنظمات الإجرامية وبمساعدة المافيا. سـابقاً، وحاليـاً حققت وتحقق الأجهزة الأمنية التركية عدة مهام منها:

- **المساعدة في تمويل عمليات خاصة في الخارج.**
- **البحث عن حلفاء في الدول المجاورة ضد تنظيمات المافيا.**
- **التعـاون في تنفيـذ مختلـف النشـاطات والأعمـال بمـا فيهـا الإرهابية.**
- **الدعم في الأعمال المتعلقة بإطاحة هذا النظام أو ذلك.**
- **السيطرة على أسواق جديدة لتسويق المنتجات التركية.**

الجدير ذكره أن الأتراك اكتسبوا هذه الخبرات من الإسـرائيليين الذين يستغلون بنجاح إمكانيات عالم الأعمال لأغراضهـم الخاصة. هذا التطبيق العملي - **على سبيل المثال** - أكثر فاعليـةً بمسألة نشر ((**عملاء التأثير**)) فمن أجل هذا العمل اختارت الأجهزة الأمنيـة التركيـة عدداً من رجال الأعمال الكبار المقربين من الأوساط الإجرامية العالمية، لكن حتى الآن لم تُعرف إلا أسماء قليلة من هؤلاء من قبل المجتمع التركي.

الملاحظ أن الفضيحة حول النشاطات السرية لأجهزة الدولة طالت في المقدمة أوزيـر تشيلر، زوج تانسو تشيلر، وهذا مرتبط ليس كونـه مـن الشخصيات الرئيسية في النشاط الخاص القائم بين الأجهزة الرسمية

وعالم الإجرام، بل ـ **كما هو معلوم** ـ بأن الحكومة الحالية تقود هجوماً على تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم حالياً، حيث أعطت رئاسة الأركان عملياً موافقتها على إلقاء كل التبعات في العمليات الحساسة التي نفذها ((**المكتب الخاص**)) على عاتق الموظفين السابقين في وزارة الداخلية والحكومة عموماً وبعض رجال الأعمال ومنهم أوزير تشيلر. فالعسكريون، بالرغم من أن دورهما رئيسياً في ذلك ـ يبقون ((**نظيفي الأيدي**)) حتى أنهم يظهرون بدور ((**المناضلين ضد انتشار المافيا في أجهزة الدولة**)).

لأول مرة جرى الحديث عن ((**المكتب الخاص**)) في عام 1996 عندما قُتل ((**ملك**)) القمار التركي عمر لطفي طوبال الذي تحدثنا عنه في حينه، فحسب إحدى الروايات التي تناقلتها أجهزة حفظ النظام ـ اصطدم المذكور مع مصالح الأوساط الإجرامية في رابطة الدول المستقلة التي كانت تقود صراعاً من أجل السيطرة على عالم القمار في تركيا وروسيا وجورجيا وأذربيجان وتركمانستان، لكن الأخبار المؤكدة تشير إلى ضلوع ((**المكتب الخاص**)) المباشر بمقتله، حيث اُعتقل الجناة وأُطلق سراحهم رغم ثبوت التهمة بوضوح، كونهم نفذوا عملية القتل بأمر من وزير الداخلية فيها، محمد آغار وتانسو تشيلر وزوجها.

بهذا الشكل كانت الأوساط الإجرامية تنوي التعامل مع منافسها عمر طوبال ((**لتنقية**)) بزنس القمار في تركيا، لكن القضية لم تقتصر على ذلك، فكما بات معلوماً ـ أن عمر طوبال كان يعرف الكثير عن نشاط ((**المكتب الخاص**)) وقبل مقتله بفترة قصيرة أفهم الأجهزة الأمنية ((**أنه لم يعد بحاجة للتعاون معها وينوي المضي بالأمور بصورة مستقلة**)).

الجدير ذكره أن التقرير السري حول التحقيقات بالقضايا المرتبطة بتعسف واستهتار الأنساق العليا من السلطة تضم - **على سبيل المثال** - محاولات المافيا التركية الإطاحة بالرئيس الجيورجي ادوارد شيفاردنادزه عام 1995، وتبين أن العملية الفاشلة التي استهدفت الزعيم الجيورجي كانت قد خُططت بمشاركة موظفين من الأجهزة الأمنية التركية.

للتذكير: في تلك الفترة جرى صراع في جيورجيا من أجل إعادة ترتيب بزنس القمار، وقد ارتأى رجال المافيا الأتراك ودول الرابطة المستقلة أن شيفاردنادزه يعيقهم في ترتيب ذلك. وقد علم الرئيس الجيورجي من الذي كان يرغب في ((**إزالته**)) الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقات بين جيورجيا وتركيا، لكن تمكنت الحكومة التركية من لملمة الفضيحة عندما قدمت الخارجية التركية وعبر الأقنية السرية اعتذارها ووعدت ((**بإيجاد الأشخاص الحقيقيين الذين يقفون خلف محاولة الاغتيال**)).

وطبقاً للتقرير المذكور حاولت المافيا التركية وضع أذربيجان تحت سيطرتها، وقد تأكد بأن الرئيس حيدر عليف وافق على إقامة كازينوهات في أذربيجان. وكان نجله **/الهام/** قد قبض من عمر طوبال مبلغ /6/ مليون دولار (**هذا لم يرد في التقرير**)، بيد أن النقود المشار إليها التي دفعها طوبال كان قد حصل عليها من ((**مصادر سرية**)).

الجدير ذكره أن نجل الرئيس الأذري كان بأمس الحاجة إلى تلك الأموال تسديد الديون المستحقة عليه.

في نفس الفترة تمكن طوبال وبالأحرى الأتراك من إنشاء ثلاث كازينوهات فاخرة في تركمانستان.

الملفت للنظر أن تانسو تشيلر وزوجها، اللذين أقاما صلات وثيقة مع الجنرالات كانا يعرفان بكل هذه الأمور. والأهم من ذلك أن عمليات البزنس غير الرسمية هذه في الخارج كانت تتم من خلال استخدام إيداعات المواطنين البسطاء الأتراك في المصارف والبنوك. كما جرت عمليات ضخ الأموال في سوق الظل التركي والعديد من دول الرابطة المستقلة بتوجيهات مباشرة من تانسو تشيلر.

لقد جرى تحويل الأموال إلى مختلف الدول من حسابات الصندوق الخاص بأوامر مباشرة من تشيلر وزوجها.

ومن نفس الصندوق حُوِّلت الأموال إلى الشيشان. ومن أجل التحضير للعمليات الخاصة بتصفية السياسيين المناوئين بما فيهم عملية تصفية زعيم حزب العمال الكردستاني أوجلان، التي خطط لها لكن لم تنفذ.

بعد مرور بعض الوقت على مقتل /**طوبال**/، ظهرت مافيا جديدة بقيادة المدعو عبد الله شطلة، الذي يقيم صلات وثيقة مع المافيا التركية ورابطة الدول المستقلة. هذه الشخصية عبارة عن سياسي ورأسمالي كبير، وفي ذات الوقت لص محترف يبحث عنه الأنتربول (**البوليس الدولي**) منذ /12/ عاماً، فكما تبين للشرطة أنه كان يعرف الكثير عن شؤون ((**ملك**)) القمار عمر طوبال إضافةً لذلك كان له علاقة مباشرة بمقتله. وبالتالي تم تدبير حادثة الطرق له بالقرب من مدينة سوزورلوك، عندما صدمت شاحنة متعمدةً سيارة مرسيدس الـ 600 التي كان بداخلها شطلة وبجانبه ضابط كبير في الشرطة /**كوتشداغ**/ المرتبط بـ ((**المكتب الخاص**)) وبأعجوبة بقي عضو البرلمان عن حزب الطريق القويم /**بوجاك**/ على قيد الحياة الذي كان داخل المرسيدس مع المذكورين.

وفيما بعد فإن عضو البرلمان بوجاك هو رجل أعمال كردي الأصل، أُحيل إلى القضاء بتوجيه عدة تهم ضده من قبل وزارة الداخلية ومن تلك التهم تعاونه مع المنظمات الإجرامية الدولية، لكنه لم يعتقل كونه صديق وشريك تشيلر، الزعيمة المتنفذة في السلطة.

وبمساعدة المكتب الخاص تمكن بوجاك من إنشاء جيش من المقاتلين من أصول كردية بهدف محاربة حزب العمال الكردستاني،ومن خلال الصندوق السري تم تخصيص الأموال اللازمة لشراء السلاح لهؤلاء، وقد تبين أن رئاسة الأركان كانت هي صاحبة المبادرة في إنشاء جيش من الأكراد بتغطية من بوجاك، حتى أن القيادة التركية اجتمعت وناقشت هذا الأمر بسرية تامة.

الجدير ذكره أنه في سوق استانبول، هناك حركة تداول دائمة بقيمة /5/ مليار دولار ذات خلفية إجرامية وأن كافة البزنس هناك تسيطر عليه المافيا الروسية والكردية التي ينتمي إليها بوجاك.

فيما يتعلق بزعيم المافيا /**شطلة**/ فإنه كان مرتبطاً بالمحاولة الإنقلابية في أذربيجان ضد حيدر عليف الذي بدأ إعاقة توسيع سوق ((**مافيا القمار**)) التركية ودول الرابطة المستقلة وبالتالي يضر بالمصالح السياسية والاقتصادية التركية عموماً.

للتذكير فإن الرئيس الأذري حيدر علييف حظّر هذا العام بزنس القمار في أذربيجان، مما زاد نشاطها في روسيا، حيث يتم غسيل الأموال في روسيا وتركيا وشمال قبرص التركية وقد تزايد الاهتمام مؤخراً بشمال قبرص بعد أن أصدر رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ قراراً بمنع نشاط القمار نظراً للتحقيقات التي تنظر بقضية **طوبال ـ شطلة ـ تشيلر.**

للوهلة الأولى يبدو غريباً أن رئاسة الأركان التركية سمحت بالمساس بنشاط ((المكتب الخاص)) لكن برأي العسكريين فإن هذه العملية ستسمح بحل عدة قضايا بوقت واحد:

- إنزال ضربة بوزارة الداخلية.

- رفع مكانة رئاسة الأركان وسمعتها.

- تنظيف ((المكتب الخاص)) من الأشخاص الذين بدأوا يخرجون فعلياً من تحت السيطرة ويحافظون على علاقات وثيقة مع ((الثعالب الصهباء)) /مجموعة تابعة للأمن العام/.

إن احتمال إغلاق ((**المكتب الخاص**)) لن يؤدي إلى إنهاء هذا الجهاز، بل سيؤدي فقط إلى إعادة تشكيله في وحدة خاصة تابعة لرئاسة الأركان - هذا يعني سرية أكثر وإغلاق أبواب التدخل في عمله من قبل رئيس الوزراء والجمهورية.

بناءً على خطط رئاسة الأركان إزاء الدول المجاورة، يبقى المكتب الخاص وتعزيز عمله وسريته ضرورة ملحة كونه سيجري تركيز نشاطه خلال الفترة القادمة نحو الخارج في الدول المجاورة.

وحسب المعلومات المتوفرة. هذا ما يأخذه بالحسبان الإسرائيليون حيث ينوون استغلال ذلك لأهدافهم الخاصة.

المراجع

1 ـ الصراع السياسي في تركيا ف.إ. دانيلوف ترجمة: يوسف الجهماني

2 ـ تركيا ..بوابة استراتيجية للإمبريالية العالمية نديم البتكين

3 ـ تركيا .. دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945 د. نبيل حيدري

4 ـ تركيا وأمريكا يوسف الجهماني وسالار أوسي

5 ـ الصحافة التركية أعوام 1995 ـ 1999

6 ـ دورية "غلوبوس" الروسية 1996 ـ 1999

7 ـ نشرة "القارات الخمس" الروسية" 1996 ـ 1999

8 ـ الجيوش الأجنبية "مجلة روسية" 1960 ـ 1999.

صدر من ملفات تركية

1 ـ تركيا وإسرائيل	يوسف ابراهيم الجهماني
2 ـ تركيا وسوريا	يوسف ابراهيم الجهماني وسالار أوسي
3 ـ ثرثرة فوق المياه	يوسف ابراهيم الجهماني
4 ـ أوج آلان / تركيا والأكراد	يوسف ابراهيم الجهماني
5 ـ أتاتوركية القرن العشرين	يوسف إبراهيم الجهماني
6 ـ تركيا وأمريكا	يوسف إبراهيم الجهماني وسالار أوسي
7 ـ زلزال في تركيا	يوسف إبراهيم الجهماني
8 ـ الحجاب والسفور في تركيا	يوسف إبراهيم الجهماني
9 ـ تركيا والأرمن	يوسف إبراهيم الجهماني
10 ـ الجيش في تركيا/ سياسة وانقلابات (1960، 1971، 1980)	يوسف إبراهيم الجهماني

صدر أيضاً عن تركيا :

1 ـ الصراع السياسي في تركيا (الجيش والأحزاب السياسية)	فلاديمير دانيلوف
2 ـ حزب الرفاه (الإسلام السياسي)	يوسف ابراهيم الجهماني

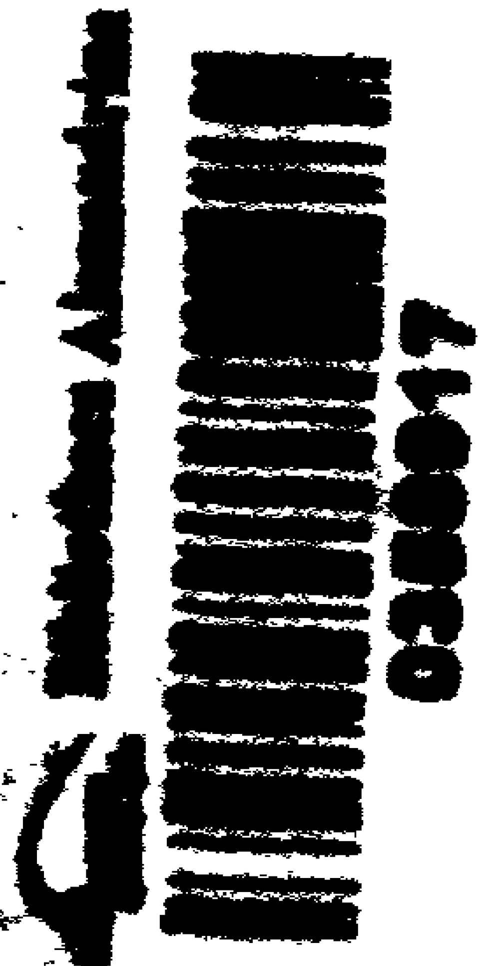
المحتويات

هـذه الملفات

تهتـم هـذه الملفـات بشـؤون تركيـا والأتـراك وقضايـاهم الداخليـة، كمـا تبحـث في شـؤون السياسـات والعلاقـات التركيـة الخـارجيـة مـع الآخـر، بـدءاً مـن الجـوار العربـي وانتهـاءً بأمريكـا وبلـدان الاتحـاد الأوروبـي وآسيـا. ويـرى النـاشر أن كل كتـاب مـن هذه السلسلة، هـو مُعين، لا بـد منـه للمثقف العربي، ويصلـح بـأن يُصبـح مرجعـاً للسياسـيين والأكـاديميين، سـيما المهتمـين منهـم بالشأن التركي.

هذا الملف

يبحث هذا الملف في كينونة المؤسسة العسكرية في تركيا، ودورها في صناعة القرار السياسي. ويتطرق إلى مقدار تأثير مجلس الأمـن القومـي الـتركي، الـذي تأسـس بعـد انقـلاب عـام 1980، في رسـم السياستين الخارجية والداخلية في الجمهورية التركية. كما يتعمق في علاقـة المؤسسـة العسكرية وجنرالاتها بـالأحزاب التركيـة بمختلـف انتماءاتها وبالإسلام السياسي، ومقدار تصديها للأحزاب التي تمثله في الشارع التركي.





دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع

سوريا - دمشق ص.ب 32105

6713079